الاعتِقاد الوَاجِبُ نَحوَ

القَدَرِ

تأليف

فضيلة الشيخ الدكتور

فَلاح بن إسماعيل مندكار

أستاذ العقيدة بكلية الشريعة بجامعة الكويت

حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحَمْدُ للَّهِ الذي خلقَ كُلَّ شيءٍ فقَدَّرَهُ تقديراً، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خيرِ خَلْقِ اللَّهِ وعلى آلهِ وأصحابهِ، ووَرَثَةِ عِلْمِهِ الذينَ آمنوا بالقَدَرِ خيرهِ وشرِّهِ، حُلْوهِ ومُرِّهِ مِن اللَّهِ تعالَى وحدَهُ.

أَمَّا بَعْدُ، فإنَّ الإيمانَ بالقَدَرِ مِن أَهَمِّ مَا يَجِبُ عَلَى مُريدِ الحقِّ وطالبِ النَّجاةِ معرفتُهُ؛ فإنَّهُ رَأْسُ الأمرِ، وعليهِ قطبُ رَحَى التَّوحيدِ، والإسلامِ، والإيمانِ، والإحسانِ، كيف وهو أَحدُ أركانِ الإيمانِ، وذو أهمَّيَّةٍ عظيمةٍ بينَ الأركانِ، ومنزلةٍ رفيعةٍ؛ لارتباطهِ بالإيمانِ باللَّهِ، والكلامُ فيه مَوقوفٌ على ما جاء في بابِ الأسماءِ والصِّفَاتِ، وما يَتعلّقُ بفعلهِ وخَلْقهِ، وإرادتهِ ومشيئتهِ، وسابقِ عِلْمِهِ عزَّ وجلَّ. وإنَّ مما جاءَ في بابِ صِفاتِ البارِي: العِلْمُ، والإرادةُ، والمشيئةُ، والقُدْرَةُ، والخلْقُ. ومما جاء في فِعْلِهِ وأمرِهِ: الكتابةُ، والأمرُ به. ولا شَكَّ ولا ريبَ أنَّ مدارَ الإيمانِ بالقَدَرِ إنّما يُبْنَى على هذه الصّفاتِ والأفعالِ.

وإنَّ مسائلَ الإيمانِ بالقَدَرِ كانتْ مَحَلَّ خِلافٍ ونِزاعٍ مُنْذُ أواخرِ الصَّدرِ الأَوَّلِ وَلَا يزالُ إلى يومِنا هذا، والنَّاسُ فيهِ بينَ الإفراطِ والتَّفريطِ، وبين الغُلُوِّ والجفَاءِ، الأمرُ الذي يُوجِبُ الاعتناءَ بهذا الرُّكنِ وضبطهِ وتحريرِهِ؛ ليكونَ مُوافقاً لما جاءَ عَنِ اللَّهِ تعالَى وعن رَسُولِهِ ﷺ؛ لأنَّهُ مِن أبوابِ الغَيْبِ الذي لا يُدْرَكُ بعقلٍ ولا قياسٍ، ولا تَخضعُ فيه المسائلُ إلى الموازينِ

الحِسِّيَّةِ ولا العقليَّةِ.

ويرَى النَّاظرُ في أقوالِ النَّاسِ ومذاهبِهم في هذا البابِ ممَّنْ خاضوا فيما جاءَهم بهِ الأمرُ بالوقوفِ عِنْدَهُ، ودخلوا فيما نُهوا عنهُ ولا يَقفوا حيثُ وَقَفَ الرِّجالُ الأوائلُ مِن هذه الأُمَّةِ، ولم يسكتوا عمَّا سكتوا عنه، ولم يَسَعْهُم في دينِ اللَّهِ تعالَى ما وسعَ أولئكَ الأوائلَ المُتَّبعينَ لِسُنَنِ المُرسلينَ، فرأيناهم قد ضَلُّوا ضَلالاً عظيماً فأثبتوا في مُلْكِ اللَّهِ مَا لا يَشاءُ، وفي مشيئتهِ ما لا يكونُ، ونَفوا تقديرَ اللَّهِ تعالَى، ثُمَّ سمَّوا نَفْيَهُمْ عَدْلًا، ثُمَّ توسَّعوا في النَّفْي حتَّى جاءوا على صفاتِ الرَّبِّ تعالَى، وعلى حقائقِ أسمائِه عزَّ وجَلَّ بما زَعموهُ توحيداً وتنزيهاً. وهكذا البدعةُ لا تَقِفُ بصاحبِها حتَّى تُورِدَهُ الهلاكَ. ويرَى النَّاظرُ أيضاً مَنْ يقابلُ هؤلاءِ مِمَّن يَزعمونَ الإيمانَ بإثباتِ قَدَرِ اللَّهِ تعالَى، فأضافوا إلى الرَّبِّ تباركَ وتعالَى أفعالَ وذُنوبَ العبادِ؛ تبرئةً للخلائقِ مِن الذُّنوبِ والقبائحِ، ظانّينَ بذلكَ باللَّهِ عَزَّ وجلَّ أَسوأَ الظُّنونِ، مع نِسبةِ القُبْحِ والنَّقصِ والعَيْبِ والظُّلْمِ له، تعالى وتَقدَّسَ عن قَوْلِهم عُلُوّاً كبيراً.

لهذا أَحببتُ أَنْ أُسْهِمَ بهذه الكلماتِ في هذا الموضوعِ العظيمِ، وهذا العدد الكبير مِن المخالفينَ الزَّائغينَ؛ بياناً للحقّ والصَّوابِ فِي بابِ الاعتقادِ، وبراءةً مِن أهلِ البِدَعِ والأهواءِ، ونُصْحاً لِدينِ اللَّهِ تعالَى ولكتابهِ ولِرَسُولِهِ ﷺ ولأئمَّةِ المُسلمينَ وعامّتِهم، ثُمَّ تحقيقاً لجانبِ التَّوحيدِ الذي هو عِلَّةُ الخَلْقِ والأمرِ والنَّهيِ، حيثُ إنَّ سلامةَ التَّوحيدِ مِن نَواقِصهِ يَقتضي سَلامةَ الإيمانِ وصِحَّةَ الاعتقادِ في القضاءِ والقدَرِ، ولا يتمُّ الإيمانُ والإسلامُ إلَّا بالإيمانِ

بالقَدَرِ حُلْوِهِ ومُرِّهِ، خَيْرِهِ وشَرِّهِ مِن اللَّهِ تعالَى.

هذا، وقد سَمّيتُ هذا البحثَ «**الاعتقاد الواجب نحوَ القَدَرِ**» مُبيِّناً فيه مادّةَ (القَدَرِ) وتعريفَهُ، ثُمَّ مَراتبَهُ التي تُبنَى عليهِ، ثُمَّ المذهبَ الحقَّ الذي يَجِبُ اعتقادُهُ والجزْمُ بهِ، ثُمَّ بيانَ أقوالِ مَنْ خُولِفَ بِهم عَنْ صراطِ اللَّهِ تعالَى ومنهاجِ النُّبوَّةِ ومثليَّةِ الصَّحابةِ الكرامِ، مَوضِّحاً جوانبَ الإساءةِ عندَهم، ومُنَوِّهاً بما أحسنوا فيه، وما أرادوا مِن الخيرِ، ولكن كما قيل قديماً: كَمْ مِنْ مُريدٍ للخيرِ لا يُدْرِكُهُ، ثُمَّ نقلتُ أقوالَ السَّلفِ الكرامِ مِن الصَّحابةِ ﭫ ، ثُمَّ مَنْ تَبِعَهُم بإحسانٍ وصِدْقٍ وإتقانٍ؛ لِبيانِ أَنَّ الدِّينَ إنَّما هو بالاتِّباعِ والاقتداءِ، لا بالابتداعِ والابتداءِ، وخاصَّةً ما يتعلّقُ بالغيبِ والإيمانِ ومسائلِ الاعتقادِ.

هذا، واللَّه تعالَى أسألُ أنْ يَرزقَني حُسْنَ القولِ، وحُسْنَ الاعتقادِ، وحُسْنَ العِلْمِ، وحُسْنَ الاتباعِ، إنَّهُ تعالى ولِيُّ ذلكَ والقادرُ عليهِ، وصلَّى اللَّهُ وسلَّمَ وباركَ على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وعلى آلهِ وأصحابهِ الأطهارِ، ومَن تَبِعَهُمْ بإحسانٍ.

* * *

الاعتقادُ الواجبُ نحوَ القَدَرِ

* القَدَرُ لُغَةً:

القَدَرُ بفتْحِ الدَّالِ وإسْكانِها، أيْ: مَبْلَغُ الشَّيْءِ وكُنْهُهُ.

قالَ صاحبُ «مُجْمَلِ اللُّغةِ» رَحِمَهُ اللَّهُ: «القَدْرُ: مَبْلَغُ الشَّيْءِ وكذلك القَدَرُ»(١).

وقال في «معجَم مقاييسِ اللُّغةِ: «القافُ والدَّالُ والرَّاءُ: أصلٌ صحيحٌ يَدُلُّ على مَبْلَغِ الشَّيْءِ وكُنْهِهِ ونهايتِهِ...».

وقال: «والقَدْرُ: قَضاءُ اللَّهِ تعالَى الأشياءَ على مبالِغِها ونهايتِها التي أرادَها لَها، وهو القَدَرُ أيضاً»(٢).

وذكرَ ابنُ منظورٍ رَحِمَهُ اللَّهُ **عن اللحيانِيِّ** رَحِمَهُ اللَّهُ **قال:** «القَدَرُ: الاسمُ. والقَدْرُ: المَصْدَرُ»(٣).

* القَدَرُ شرعاً:

قال الإمامُ النَّوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومعناهُ أنَّ اللَّهَ تبارَك وتعالَى قَدَّرَ الأشياءَ فِي القِدَمِ، وعَلِمَ أنَّها سَتقعُ فِي أوقاتٍ معلومةٍ عِندَهُ سُبْحَانَهُ وتعالَى، وعلى

---

(١) «مُجْمَل اللُّغة» (٣/ ٧٤٥).

(٢) «معجَم مقاييس اللُّغة» (٥/ ٦٢).

(٣) «لسان العرب» (٥/ ٧٤).

صِفاتٍ مخصُوصةٍ، فهي تَقعُ على حَسْبِ ما قدَّرها سُبْحانَهُ وتعالَى»[١].

وقال الإمامُ الخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَدْ يَحسبُ كثيرٌ مِن النَّاسِ أنَّ معنَى القَدَرِ مِن اللَّهِ والقضاءِ منه، معنَى الإجْبارِ والقَهْرِ للعبْدِ على ما قضاهُ وقَدَّرَهُ... وليسَ الأمرُ في ذلك على ما يَتوهَّمونَهُ، وإنَّما معناهُ: الإخبارُ عن تَقدّمِ عِلْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِما يكونُ مِن أفعالِ العِبادِ وأكْسَابِهم، وصُدُورِها عن تقديرٍ منه، وخَلْقٍ لها خيرِها وشَرِّها»[٢].

وَقَالَ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمرادُ أنَّ اللَّهَ تعالَى عَلِمَ مقادِيرَ الأشياءِ وأزْمانَها قبْل إيجادِها، ثُمَّ أَوْجَدَ مَا سبقَ فِي عِلْمِهِ أنَّهُ يُوجَدُ، فكلُّ مُحدَثٍ صادرٌ عن عِلْمِهِ وقُدرتِهِ وإرادَتِهِ».

وقَالَ: «هذا هو المعلومُ مِن الدِّينِ بالبراهينِ القَطْعيَّةِ، وعليهِ كانَ السَّلَفُ مِن الصَّحابَةِ وخِيارِ التَّابِعينَ، إلَى أنْ حَدَثَتْ بِدْعةُ القَدَرِ فِي أواخِرِ زَمَنِ الصَّحَابَةِ»[٣].

لذلكَ؛ قَرَّرَ عُلماءُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ أَنَّ الإيمانَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ حُلْوِهِ ومُرِّهِ، وأنَّ ما شَاءَ اللَّهُ كانَ، ومَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، لا يَتحقَّقُ إلَّا بالإيمانِ بِمراتبِ القضاءِ والقَدَرِ، وهي أَربعٌ:

---

(١) «شرح النووي على مسلم» (١/ ١٥٤).
(٢) «معالم السنن: مختصر سنن أبي داوود» (٧/ ٦٩).
(٣) «فتح الباري (١/ ١١٨).

*** المرتبةُ الأولَى: الإيمَانُ بعلْمِ اللَّهِ تعالَى السَّابِقِ:**

أي: الاعتقادُ الجازمُ بعلم اللَّهِ تعالى وسَعَتِهِ وإحاطتِهِ بكلِّ شيءٍ، فهو سُبحانهُ عَلِمَ ما كانَ، وما يَكونُ، وما لم يَكُنْ لو كان كيف يكونُ. وعَلِمَ أعمالَ الخَلْقِ مِن خَيْرٍ وشَرٍّ وطاعةٍ ومعصيَةٍ. وعَلِمَ أحوالَهم، وأرزاقَهُمْ، وحركاتِهم وسكناتِهِمْ، وآجالَهم، وشَقيَّهم وسَعيدَهُم، وما لهم في البَرْزَخِ، وبعدَ البعثِ والنُّشُورِ، كُلُّ ذلكَ بعلمِهِ القديمِ المُتَّصِفِ بهِ أَزَلاً سُبحانهُ وتعالَى.

قال شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإيمانُ بأنَّ اللَّهَ تعالَى عَلِمَ ما الخلقُ عاملون بعلْمِهِ القديمِ الذي هو مَوصوفٌ بهِ أزلًا، وعَلِمَ جميعَ أحوالِهم مِن الطَّاعاتِ والمعاصي والأرزاقِ والآجالِ»(١).

وقال عثمانُ بنُ سَعيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَجِبُ الإيمانُ بأنَّ اللَّهَ عزَّ وجلَّ لَمْ يزَلْ عالِماً بالخَلْقِ وأعمالِهم قبلَ أنْ يخلُقَهم، ولا يَزالُ عالِماً بِهم، ولَمْ يَزْدَدْ في عِلْمِهِ بكينونةِ الخلْقِ خَردلَةٌ واحدةٌ»(٢).

*** ومنَ الأدلَّةِ على هذه المرتبةِ:**

قولُ اللَّهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ﴾ [لقمان: ٣٤].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٤٨/٣).

(٢) «الردّ على الجهمية» للدارمي (ص١٢).

وقولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [المزمل: ٢٠].

ومنها قولُ الرَّسُولُ ﷺ - لمّا سُئِلَ عَن أولادِ المُشركينَ -: «**اللَّهُ أعْلَمُ بما كانوا عاملينَ**»(١).

*** المرتبةُ الثانيةُ: كِتابَتُهُ عزَّ وجَلَّ ما سبقَ بِهِ علْمُهُ:**

أي: الإيمانُ الجازمُ بأنَّ اللَّهَ تعالَى كَتبَ مقاديرَ الخَلْقِ والأشياءِ كتابةً على الحقيقةِ في اللّوحِ المحفوظِ عندَهُ، وعلى التّفصيلِ كما سبقَ به عِلْمُهُ بلا تفريطٍ لشيءٍ منهُ، وكان ذلكَ قبلَ أنْ يَخْلقَ السَّمواتِ والأرضَ بخمسينَ ألفَ سَنَةٍ حينَ أمرَ سُبْحانَهُ القَلَمَ - بَعْدَ خَلْقِهِ - أنْ يَكتُبَ مقاديرَ كُلِّ شيءٍ، فجاءت الكتابةُ موافقةً لِما سبقَ بهِ عِلْمُهُ لِكُلِّ ما سيكونُ مِن الأشياءِ والخلائقِ وما هُمْ عاملونَ.

قال شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ كَتبَ في اللّوحِ المحفوظِ مقاديرَ الخلْقِ، فأوّلُ ما خَلَقَ اللَّهُ القَلَمَ، قَال لَهُ: اُكْتُبْ. قال: ما أَكْتُبُ؟ قال: اُكْتُبْ ما هو كائنٌ إلى يومِ القيامةِ»(٢).

ومِنَ الأدلَّةِ على هذه المرتبةِ:

قولُ اللَّه عزَّ وجلَّ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ

(١) رواه البخاري كتاب القدر باب اللَّه أعلم بما كانوا عاملين (٦٦٠٠)، ورواه الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه»، كِتابِ القَدَرِ، بابِ مَعْنَى: «كُلّ مَوْلُودٍ يُولَدُ علَى الفِطْرَةِ»، وحُكْمِ مَوْتِ أطْفالِ الكُفَّارِ وأَطْفَالِ المُسْلِمينَ (٤/٢٠٤٨ رقم: ٢٦٥٨/٢٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/١٤٨).

ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [الحجّ: ٧٠].

وقولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [الحديد: ٢٢].

ومنها قولُ الرَّسُولِ ﷺ: «كَتَبَ اللَّهُ مَقادِيرَ الخَلائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاواتِ والأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلفَ سَنَةٍ، قالَ: وعَرْشُهُ علَى الماءِ»(١).

*** المرتبةُ الثالثةُ:**

مشيئتُهُ سُبْحانَهُ وتعالَى للأشياءِ قبلَ كَوْنِها على وفقِ ما سبقَ بهِ عِلْمُهُ مِمَّا كتبَهُ جَلَّ وعَلَا في اللَّوحِ المَحْفوظِ، فلا يَقعُ شيءٌ في الكونِ وفِي مُلْكِ اللَّهِ تعالَى إِلَّا بِمشيئَتِهِ، فما شاءَ كانَ، وما لَمْ يَشأْ لَمْ يَكُنْ، ولا يَقعُ في مُلْكِهِ عزَّ وجلَّ مِن حَرَكةٍ ولا سُكونٍ إِلَّا بِمَشيئتهِ، وعلى مُقتضَى حِكمتهِ، كيفَ شاءَ ومتَى شاءَ سُبْحانَهُ، ولا يكونُ في مُلْكِهِ إِلَّا ما يُرِيدُ سُبْحانَهُ وتعالَى، إِنَّهُ على كُلِّ شيءٍ قديرٌ، لا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ.

ومنَ الأدِلّةِ على هذه المرتبةِ:

قولُ اللَّه عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البَقَرة: ٢٥٣].

وقولُهُ تعالَى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التَكْوير: ٢٩].

(١) رواه الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه»، كِتابِ القَدَرِ، بابِ حِجاجِ آدَمَ ومُوسَى عليهما السلام (٤/ ٢٠٤٤ رقم: ٢٦٥٣/١٦).

قال الإمامُ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «قدْ دَلَّ على ذلكَ إجْماعُ الرُّسُلِ مِن أَوَّلِهم إلَى آخِرِهم، وجميعُ الكُتُب المُنَزَّلة من عندِ اللَّهِ تعالَى، والفِطْرةُ الَّتِي فَطرَ اللَّهُ عليها خَلْقَهُ، وأدِلَّةُ المعقولِ والعيانِ. وليْسَ في الوجُودِ مُوجِبٌ ومُقتَضٍ على الحقيقةِ إِلَّا مشيئةُ اللَّهِ وحدَهُ، فمَا شاءَ اللَّهُ كانَ، وما لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»[١].

*** المرتبةُ الرابعةُ:**

وهي الإيمانُ بخلْقِ اللَّهِ تعالَى الأعمالَ وتكوينِها وإيجادِها على وفقِ مشيئتهِ مِمَّا سبقَ بهِ عِلْمُهُ وكتابتُهُ، فتكونُ وتوجدُ كما شاءَ لَها في أعيانِها وهيئاتِها وأزمانِها وأوصافِها، لا تخرجُ في ذلك كلِّهِ عمَّا شاءَهُ وأرادَهُ عزَّ وجلَّ. وهذه المرتبةُ هي أعظمُ وأكثرُ محلِّ النِّزاعِ والخلافِ بينَ أهلِ الحقِّ وبينَ مُخالِفيهم مِن أهلِ البِدَعِ والأهواءِ.

ومِن الأدلَّةِ على ذلك:

قولُ اللَّهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزُّمَر: ٦٢].

وقولُهُ تعالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

وقولُهُ تعالَى: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [النَّحل: ٨١].

(١) «شفاء العليل» (ص٤٣).

يقولُ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأخبرَ أنَّه هوَ الذي جعلَ السَّرابيلَ، وهيَ الدُّروعُ والثِّيابُ المصنوعةُ، ومادَّتُها لا تُسَمَّى سَرابِيلَ ولا تُسَمَّى بذلك إلَّا بعدَ أنْ تَحُلَّها صنعةُ الآدميينَ وعَمَلُهم، فإذا كانتْ مَجعولةً للَّهِ فهي مَخلوقةٌ له بجُملَتِها: صُورتِها، ومادّتِها، وهيئتِها...»[١].

ومن الأدلَّةِ أيضاً على هذه المرتَبةِ:

قولُ الرسُولِ ﷺ: «إنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صانعٍ وصَنْعَتَهُ»[٢].

وقال عقبَهُ الإمامُ البُخَاريُّ: «فَأخبرَ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ] أنَّ الصّناعاتِ وأهلَها مخلوقةٌ»[٣].

وخلاصةُ مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ في الإيمانِ بالقَدَرِ:

أنَّ اللَّهَ عَلِمَ الأَشياءَ كُلَّها، وعَلِمَ ما تكونُ عليهِ، ثُمَّ كتبَها في اللَّوحِ المَحفُوظِ، ثُمَّ شاءَها وأرادَها، ثُمَّ خلَقَها وأوْجدَها طبقاً لِما عَلِمَها وكتبَها وشاءَها أنْ تقعَ. فكلُّ مَقدورٍ وكائنٍ تَتوفَرُ فيه حسب معتقدِهم أربعةُ أشياءَ:

١- أنَّ اللَّهَ تعالَى عَلِمَها بعلمِهِ الأَزَلِيِّ.

٢- أنَّ اللَّهَ تعالَى كتبَها في اللَّوحِ المَحفوظِ قبل أنْ يَخلُقَ السَماواتِ والأرضَ بخمسينَ ألفَ سنَةٍ.

٣- أنَّ اللَّهَ تعالَى شاءَها أنْ تكونَ وأنْ تَقعَ.

---

(١) «شفاء العليل» ط العبيكان (١/٢٠٦).

(٢) رواه البخاريُّ في «خلق أفعال العباد» (ص٢٥) مُصحَّحاً له مُستشهداً به.

(٣) «خلق أفعال العباد» (ص٢٥).

٤- أنَّها وقعَتْ وكانتْ بقُدْرَتِهِ، ومَشيئتِه، وخَلْقِهِ، وتكوينِهِ.

والمقدوراتُ الواقعةُ إنَّما وقعَتْ بِكسْبِ العِبادِ وإرادَتِهم التَّابعةِ لإرادةِ اللَّهِ تبارَك وتعالَى، والإرادَةُ المتعلَّقةُ بالقُدْرَةِ هيَ الإرادةُ الكَوْنِيَّةُ القدَريَّةُ الَّتِي لا يَتخلَّفُ ما أُرِيدَ بِها.

ولا يعنونَ بِهذا أنَّ الإنسانَ مَجْبُورٌ، بل إنَّه أمامَ غيْبٍ لا يَعلمُ ما قَدَّرَ اللَّهُ وقضاهُ فيهِ، فهو يفعلُ باختيارهِ ولا عِلْمَ له بأنَّ هذا يتخلَّفُ عنه أَوْ لا يتخلَّفُ، ثُمَّ لا يعلَمُ أيضاً إنْ بَذَلَ الأسبابَ كانَ كذا وكذا؛ فإنَّ الموانعَ والأسبابَ يُقدِّرُها اللَّهُ تعالَى ويقضيها.

فتراه يُحقّقُ إرادَتَهُ واختيارَهُ، ثُمَّ يَعزمُ ويقصدُ باذِلاً الأسبابَ؛ سعياً منه في تحصيلِ المرادِ، فإنْ وقعَ وكانَ ما أرادَهُ حَمِدَ اللَّهَ تعالَى، وإنْ وقعَ غيرُ ذلكَ فإنَّه يصبرُ ويحتَسِبُ، مع اعتقادِه الجازِمِ بأنَّ ما أصابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وأنَّ ما أَخطأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصيبَهُ. وهوَ مع هذا كلِّهِ لا يَرَى في نفسِهِ إكْراهاً أو جَبْراً، ولكنَّهُ يقولُ ويُرَدِّدُ: «ما شاءَ اللَّهُ كانَ، وما لَمْ يَشأْ لَمْ يَكُنْ». ويقولُ أيضاً: «قَدَّرَ اللَّهُ وما شاءَ فَعَلَ».

وأفعالُ العبادِ تُنسَبُ إليهم، ولا يَعنونَ أنَّهم خلَقُوها في أنفسِهِم، بَلِ اللَّهُ مَكَّنَهم منها وشاءَها لَهم وأقْدَرَهم عليها، وخلقَ فيهم الإرادَةَ والقُدرةَ على تلكَ الأفعالِ، فالأفعالُ تُنسبُ إليهم فِعلاً وكَسْباً، ومِنْ ثَمَّ يُمدَحُون عليها أوْ يُذَمّونَ، مع اعتقادِهم أنَّ اللَّهَ خلقَها وأوْجدَها، وأنَّه لوْ لَمْ يَشَأْها لَمْ تَكُنْ، فَهوَ سُبْحانَهُ وتعالَى الذي أعانَهم وأقدَرَهم عليها، فهيَ تُضافُ

إِلَى اللَّهِ تعالَى خلْقاً وإيجاداً، وتُضافُ إلى العِباد كَسْباً وفِعْلاً.

وهذه العقيدةُ تَتَّفقُ مع النُّصوصِ الشَّرْعِيَّةِ مِن أنَّ ما شاءَ اللَّهُ كانَ، وما لَمْ يَشأْ لَمْ يَكُنْ. وأنَّه لا يَقعُ فِي مُلْكِهِ إلَّا ما يُرِيدُ، وأنَّ لِلعبادِ مع ذلك كُلِّهِ مشيئةً وإرادةً واختياراً، عليها يُمْدحونَ أو يُذَمُّونَ.

وتقومُ هذه العقيدةُ على الجَمْعِ بينَ النُّصوصِ، وعدمِ إهمالِ أيٍّ منها، فيُضافُ إلى اللَّه تعالَى ما يُناسِبُ كمالَهُ، ويضافُ إلَى العبدِ ما يناسِبُ حالَهُ على حدِّ قولِ اللَّهِ تعالَى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨ - ٢٩].

فهذه آيةٌ جامِعةٌ تُثبِتُ مشيئةَ العِبادِ بِما يُناسِبُهم، وتثبِتُ للَّهِ تعالَى كمالَ المشيئةِ، وأنَّ مشيئةَ العبادِ تابعةٌ لمشيئةِ اللَّهِ تعالَى؛ لأنَّه سُبْحانَهُ خالِقُ كلِّ شيءٍ.

ويُضافُ أيضاً، أنَّ إرسَالَ الرُّسُلِ، وإنزالَ الكُتبِ، وإثباتَ الحدودِ الشَّرعيَّةِ، كلَّها تثبتُ مشيئةَ العبادِ.

وقدْ وقعَ الخِلافُ في مسألةِ القَدَرِ في صَدْرِ هذه الأُمَّةِ، ثُمَّ كَثُرَ الخَوضُ فيها وحدَثَ في الإسلامِ أمْرٌ عظيمٌ، خالَفَتْ فيه طوائفُ مِمَّن خُولِفَ بِهم عن الصَّراطِ المستقيمِ، واتَّبعوا السُّبُلَ فتفرَّقَ بِهم عن سبيلِ اللَّهِ ومنهجِهِ القويمِ، وانتصرُوا لأهوائِهم فأردتْهُم في مهاوي الهَلاكِ والرَّدَى.

لقدْ كانتِ البِدايةُ الحقيقيّةُ لِنَشْأَةِ الاختلافِ وتَفرُّقِ الأُمَّةِ في هذا الأصلِ العظيمِ، في أواخِرِعهدِ الصَّحابَةِ رضِيَ اللَّهُ تعالَى عنهم حينَ نَبَغَ مَعْبَدٌ

الجُهَنِيُّ[١] وأظهرَ القولَ بِنَفْيِ القَدَرِ كما روَى الإمامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمرَ رَحِمَهُ اللَّهُ قالَ: «كانَ أَوَّلَ مَنْ قالَ في القَدَرِ بِالبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الجُهَنِيُّ، فانْطَلَقْتُ أَنا وحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحِمْيَرِيُّ حاجَّيْنِ أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ، فَقُلْنا: لَوْ لَقِينا أَحداً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْناهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلاءِ فِي القَدَرِ. فَوُفِّقَ لَنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا داخِلًا المَسْجِدَ، فاكْتَنَفْتُهُ أَنا وصاحِبِي أَحَدُنا عَنْ يَمِينِهِ والآخَرُ عَنْ شِمالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صاحِبِي سَيَكِلُ الكَلامَ إِلَيَّ فَقُلْتُ: أَبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنا ناسٌ يَقْرَؤُونَ القُرْآنَ ويَتَقَفَّرُونَ العِلْمَ - وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ -، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَلَّا قَدَرَ، وأَنَّ الأَمْرَ أُنُفٌ.

قالَ [ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا]: فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي. والَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، لَوْ أَنَّ لأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً فَأَنْفَقَهُ، مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالقَدَرِ. ثُمَّ قالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ...»[٢]. فذكرَ حديثَ جبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ المشهورَ في تعريفِ الإسلامِ والإيمانِ والإحسانِ.

(١) معبد الجهني، يقال: إنّه ابنُ عبد الله بن عكيم الذي روى حديث: «لا تنتفعوا مِن الميتة بإهاب ولا عصب». ويقال: ابنُ عبد الله بن عويمر، ويقال: ابنُ خالد. والصحيح أنه لا ينسبُ. روى له ابن ماجة حديثاً واحداً عن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إيّاكم والتمادحَ فإنَّه الذّبحُ». وكان أوَّلَ من تكلَّمَ في القَدرِ، فقتلَهُ عبدُ الملكِ في سنة ثمانينَ وصلبَهُ بدِمشقَ. ترجمتُه في «تهذيبِ الكمال».

(٢) «صحيح مسلم» كِتابُ الإِيمَانِ، بابُ بَيانِ الإِيمَانِ والإِسْلام والإِحْسَانِ، ووُجُوبِ الإِيمَانِ بِإِثْباتِ قَدَرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى، وبَيانِ الدَّلِيلِ علَى التَّبَرِّي مِمَّنْ لا يُؤْمِنُ بِالقَدَرِ وإِغْلاظِ القَوْلِ فِي حَقِّهِ (١/ ٣٦ - ٣٨ رقم: ٨/ ١).

يقولُ شَيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقدْ رُوِيَ أنَّ أَوَّلَ مَنِ ابتدَعَهُ بالعِراقِ رَجُلٌ مِن أهلِ البَصْرَةِ يقالُ لَهُ سيسويه مِن أبناءِ المجوسِ، وتلقَّاهُ عنه مَعْبَدٌ الجُهَنِيُّ، وقدْ أخذَ غَيْلانُ الدِّمَشْقيُّ عن مَعْبَدٍ»(١).

وهؤلاء هُم أقطابُ القَدريَّةِ ورجالُها الأوائلُ، ويدورُ مذهبُهم على مرتبةِ العِلْمِ ومرتبةِ الخلْقِ والإيجادِ، فهم ينفونَ عِلْمَ اللَّهِ بأفعالِ العبادِ والأشياءِ قبلَ وقوعِها، كما ينفونَ خلْقَهُ عزَّ وجلَّ لأفعالِ العبادِ وتقديرَهُ سُبْحانَهُ لَها. ويمثّلُ هذا المذهبُ الغُلوَّ والتَّطرُّفَ في نَفْيِ القَدَرِ، ويمثِّلُ رِجالُهُ غُلاةَ نُفاةِ القدَرِ؛ لأنَّهم يقولونَ: لا قَدَرَ، وأنَّ الأمْرَ أُنُفٌ، فمَنْ شاءَ هدَى نفسَهُ ومَنْ شاءَ أضلَّها، فالأمرُ كُلُّهُ مرجعُهُ إلى مَشيئةِ العَبْدِ واختيارِهِ لنفسِهِ وإرادتِهِ الخَيْرَ أوِ الشَّرَّ أوِ الهُدَى أوِ الضَّلالَ، كما أثبتوا في مُلكِ اللَّهِ تعالَى ما لا يُريدُ ولا يشاءُ، وتوهَّموا وقوعَ ما لا يشاءُ في مُلْكِهِ عَزَّ وجَلَّ، واعتقدوا أنَّ في مشيئةِ اللَّهِ ما لا يكونُ ولا يقعُ.

وقدِ انقرضَ هذا المذهبُ وانقرضَ أهلُهُ، ولكنْ بَقِيَتْ خُلُوفُهم وذُيولُهم الذين اتّخذوا مِن أولئكَ الغُلاةِ سَلَفاً وسادةً، فجاءوا مِن بعدِهم يُقَرِّرونَ ما أَسَّسَهُ أسلافُهم، وأنَّهُ سُبحانَهُ يعلمُ بالأشياءِ قبلَ وقوعِها، إلَّا أنَّهم يَنفونَ تقديرَ اللَّهِ وخَلْقَهُ لأفعالِ العبادِ، فهم نُفاةٌ للقَدَرِ بهذا المعنَى، وإنْ سَمَّوا باطِلَهُم ونَفيَهم عَدْلاً.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٨٤ – ٣٨٥)، وانظر «الشريعة» للآجري (ص٣٤٣)، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٤/ ٧٥٠) و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٢٦).

يقولُ القُرْطبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ **وغيرُه**: «قَدْ انقرضَ هذا المذهبُ - أيْ مذهبُ غُلاةِ النُّفاةِ - ولا نعرِفُ أحداً يُنسَبُ إليْهِ مِن المتأخرينَ».

قال: «والقَدَريَّةُ اليومَ مُطْبِقونَ على أنَّ اللَّهَ تعالَى عالِمٌ بأفعالِ العبادِ قبلَ وقوعِها، وإنَّما خالفوا السَّلفَ في زعمهم بأنَّ أفعالَ العبادِ مَقْدُورةٌ لَهم، وواقعةٌ منهم على جِهَةِ الاستقلالِ، وهو مع كونِه مذهباً باطِلًا، أخفُّ مِن الأوَّلِ»(١).

وهذا المذهبُ القائمُ على نَفْي خَلْقِ اللَّهِ تعالَى وتقديرِهِ لأفعالِ العبادِ، هو الذي تَبَنَّتْهُ المعتزلةُ، وجعلتْهُ أصلًا مِن أُصولِها التي يقومُ عليها كَيانُ الاعتزالِ، ومذهبُهم في الاعتقادِ.

ولقدْ نبغَتْ طائفةٌ أُخرَى خُولِفَ بِها عن صِراطِ اللَّه فأظهروا مذهباً يُمَثِّلُ طَرَفاً مُضادّاً للقولِ بنَفْي القدَرِ، وهو القولُ بالجَبْرِ، ومدارُهُ ومضمونُهُ: **أنَّ العبدَ مَجبورٌ على أفعالِه، فلا قُدْرةَ لهُ، ولا اختيارَ، ولا إرادةَ، فهو كالرِّيشةِ في مَهَبِّ الرِّيحِ، وأنَّ الأفعالَ إنَّما تُنْسَبُ إليهِ كنسبةِ الحرَكةِ للأشجارِ، والجرَيانِ للماءِ، والدَّورانِ للأفْلاكِ، والزَّوالِ للشَّمسِ، وأما في حقيقةِ الأمرِ فإنَّه مَجْبُورٌ على فِعْلِ الطَّاعاتِ، وعلى فِعْلِ المعاصِي، لا قدرةَ له البتّةَ، وأنَّ اللَّهَ تعالَى هو الفاعِلُ القادِرُ.**

وهؤلاءِ هُم أتباعُ الجهمِ بنِ صَفْوانَ(٢)، وكان ذلكَ في أواخِر دولةِ بَنِي

(١) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (١/ ١١٩).

(٢) هو جهم بن صفوان أبو محرز السمرقندي الضالُّ المبتدعُ، رأسُ الجهميّةِ. قال الذهبيُّ =

أُمَيَّةَ بعدَ ظُهورِ القَدريَّةِ، وظهورِ المعتزلةِ وغيرِهم[١].

ويُمثّلُ هذا المذهبُ الغُلُوَّ والتَّطرفَ في إثباتِ القدَرِ للَّهِ تباركَ وتعالَى القائمَ على نَفْيِ قُدرةِ العبدِ وإرادتِه واختيارِهِ. وهؤلاء شَرٌّ مِن النُّفاةِ، وأضرُّ على الإسلامِ وأهلِهِ منهم؛ حيثُ إنَّ مذهبَهم يَستلزِمُ تعطيلَ الأمرِ والنَّهي، ونفيَ الحكمةِ والرَّحمةِ عن اللَّه تعالَى فيما شرَعَ وأمرَ ونَهَى.

ما تقدَّمَ هو خُلاصَةُ أقوالِ النَّاسِ، وتفرّقِ المذاهبِ في القدَرِ، ومخالفتِهم للحقِّ بسببِ الخَوْضِ في مسائلِ القضاءِ والقدَرِ، وما آلَ بِهم الأمرُ إلى الكُفْرِ والضَّلالِ والإلحادِ في دينِ اللَّهِ تعالى.

كلُّ ذلك بسببِ خَوضِهم فيه بِلا عِلْمٍ ولا هُدىً مِن اللَّه تعالَى، وبسببِ إطلاقِ عنانِ العقْلِ، والرَّأْيِ، والاستحسانِ فيما غَيَّبَ اللَّهُ تعالَى عَن مَداركِ العُقولِ، ومرجعُ ذلك هو عَدَمُ الوقوفِ عندَ النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ، وعَدمُ تقديمِ النَّقلِ، وعَدمُ الكَفِّ عمَّا كَفَّ عنه السَّلَفُ، والوقوفِ حيثُ وقفوا.

كُلُّ ذلك وهم يعلمُونَ حقَّ العِلْمِ الأمرَ بالإمساكِ، والوقوفِ عندَ ذكرِ القدَرِ، وهو أصلٌ عظيمٌ مِن أُصولِ وقواعِدِ الإيمانِ بالقدَرِ عندَ سلَفِ هذه الأُمَّةِ؛ امتِثالاً لأمرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لأنَّه سِرٌّ عظيمٌ مِن سِرِّ اللَّهِ تبارَكَ وتعالَى، فلا ينبغِي الخوضُ فيهِ، ولا الغُلُوُّ في مباحثِهِ وتفريعاتِهِ؛ تحقيقاً

= رَحِمَهُ اللَّهُ: «هلكَ في زمانِ التَّابعينَ، وما علمتُهُ روَى شيئاً، ولكن زَرع شَرًّا عظيماً، قُتِلَ سنةَ (١٢٨هـ)». اهـ «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٢٦)، «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٧).

(١) انظر «مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٦٠) وما بعده.

لِقولِ اللَّه تباركَ وتعالَى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ولأنَّه هو الحكيمُ العلِيمُ الذي لا يَخْلو شيْءٌ مِن فعلِهِ مِن العَدْلِ والرَّحمَةِ والحِكْمَةِ، سواءٌ أدركت العقولُ ذلكَ أم جَهلتْهُ وغابَ عنها، فالخيرُ كلُّهُ بيدِهِ سُبْحانَهُ وتعالَى، والشَّرُّ ليسَ إليْهِ.

ولا رَيْبَ أنَّ الحَقَّ هو ما ذهبَ إليْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ، وأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، وقولُهم حقٌّ وصَوابٌ بين باطلَيْنِ، وهدىً ورشادٌ بين ضَلالتينِ. وبِهذا تَتَبيَّنُ وسَطِيَّتُهم بين فِرَقِ الأُمَّةِ، وهكذا دينُ اللَّه تعالَى وسَطٌ بين الغالِي والجافِي. وهكذا يَتَمَيَّزُ الحقُّ والرَّشادُ بينَ الإفراطِ والتَّفْريطِ الذي عليْهِ أهلُ الباطِلِ.

فالقدَريَّةُ النُّفاةُ يُمثّلونَ الإفراطَ والغُلُوَّ في إثباتِ قُدْرَةِ العبْدِ، ويمثلونَ التَّفريطَ، والتَّقصيرَ، والجفاءَ بِما سَلَبوهُ مِن قُدْرةِ اللَّهِ ونَفَوْهُ عنه تباركَ وتعالَى.

بينما يمثّلُ القدريّةُ الغُلاةُ - الجبريّةُ - الإفراطَ والغُلُوَّ في إثباتِ القَدَرِ للَّهِ عَزَّ وجَلَّ، ويُمثّلونَ التَّفْريطَ والتَّقْصيرَ العظيمَ بِما سلَبوه مِن مشيئةِ الإنسانِ وقدرتِهِ واختيارِه.

ولا شَكَّ أنَّ كِلا الفريقيْنِ مِن الإفراطِ والتَّفريطِ على شَفا جُرُفٍ هارٍ، وكما قيلَ: كِلا طَرَفَيْ قصدِ الأمورِ ذميمٌ.

ولا يَمنعُنا الحكمُ بخطئِهم وضلالهم - عندَ تحقيقِ مذاهبِهم وأقوالِهم - أنْ نُقَرِّرَ أنَّ كُلَّ فريقٍ منهم معهُ بعضُ الحقِّ والصَّوابِ:

- «**فالقدَريَّةُ النُّفاةُ والمعتزلةُ**» أحسَنُوا في إثباتِ قُدْرةِ العبدِ واختيارِه وإرادتهِ، وأساءوا إساءةً بليغةً في نفْيِ تقديرِ اللَّه تعالَى وخلْقِهِ لأفعالِ العبادِ.

- «**والقدَريَّةُ الغُلاةُ مِن الجهميَّةِ**» أحسَنُوا في إثباتِ قدَرِ اللَّهِ تعالَى، وأساءوا في نَفْيِ قُدرةِ العَبْدِ واختيارِهِ لأفعالِهِ.

فكُلٌّ فريقٍ منهم أحسنَ في جانِبٍ، وأساءَ في جانبٍ، فليسَ المذهبُ الحقّ والرَّشادُ المحض في قولِ أيٍّ منهما.

وأمَّا «**أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ**» فقدْ جمعوا في مَذهبهم بين الحَسَنَتَيْنِ وزادُوا عليهما، واجتنبُوا إساءةَ كلِّ فريقٍ منهما. حيثُ نظرُوا إلى نُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ وجمعوا بينها، بِخلافِ أولئكَ الذين نظروا إليها بعينٍ عوراءَ، فأعملوا جانباً مِن النُّصوصِ وأهمَلُوا الجانبَ الآخَرَ، يأخذونَ ما لَهم، ويدَعون ما عليهم. والأصلُ والحقُّ إنَّما هو في جمْعِ نُصوصِ البابِ وإعمالِ الثابتِ منها، والانقيادِ لَها، والتسْليم لِما جاءَ عن اللَّه تباركَ وتعالَى وعن رسُولِهِ ﷺ، فأعملوا النصوصَ العامَّةَ المثبتةَ لِمشيئةِ اللَّه وفعْلِهِ وخلقِهِ، كما أعملوا النصوصَ المثبتةَ لِقدْرَةِ العبدِ ومشيئتِه وفعْلِهِ، ولكِنهم قيّدُوهُ بِخلْقِ اللَّهِ، وجعَلُوا مشيئَةَ العبدِ تُناسِبُ ضَعْفَهُ وحالَهُ، فقالُوا: إنَّ مشيئَتَهُ مخلُوقةٌ للَّهِ، تابعةٌ لِمشيئتِه تبارَكَ وتعالَى.

وبِهذا جاءَ مذهبُهم جامِعاً لِكُلِّ إحسانٍ، بريئاً مِن كُلِّ إسَاءَةٍ، فتوسَّطُوا بين الضَّلالتَيْنِ، أَعنِي: النَّفْيَ والجبْرَ، فأثبتوا قدَرَ اللَّه تعالَى على ما قَرّرتْهُ النُّصوصُ، وأثبتُوا اختيارَ العبْدِ وكَسْبَهُ الذي بهِ يُحمَدُ أو يُذَمُّ، ويُثابُ أو

يُعاقبُ، مع اعتقادِ أنَّ إرادةَ العبدِ لا تَخرُجُ عن إرادةِ اللَّهِ تعالَى؛ جمعاً منهم بين النُّصُوصِ وعدم ضَرْبِ بعضها ببعضٍ أو ردِّ شيءٍ منها، ووقوفاً عندَ النُّصوصِ وتقديمها على العقلِ والرَّأيِ، ثُمَّ وقوفاً على فَهْمِ سَلَفِ هذه الأُمَّةِ مِن الصَّحابَةِ والتَّابعينَ لهم بإحسانٍ لتلكِ النُّصوصِ رَضِيَ اللَّهُ عنهم ورَحِمَهُمْ.

وإنَّ مِمَّا قرَّرهُ علماءُ السَّلَفِ وأجمَعُوا عليهِ: تحريمَ الخوضِ في القدَرِ ووجوبَ الإمساكِ عنه، وتحقيقاً لهذا الأصلِ؛ قَرَّروا وُجُوبَ ترْكِ الكَلامِ مع أهلِ القدَرِ فيه، وترْكِ الاستماعِ إلى شُبَهِهم وضلالاتِهم لِما تُسبِّبُ مِنَ الزَّيغِ والضَّلالِ والانحِرافِ، كلُّ ذلك على مُقتَضَى النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ والوقوفِ عندها، والاقتداءِ بسَلَفِ الأُمَّةِ مِن الصَّحابَةِ ومَنْ تَبِعَهم بإحسانٍ مِن عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ على ما جاءَ عنهم وثَبَتَ قولاً، وفِعْلاً، واعتِقاداً.

وأذكرُ هنا طائفةً عَطِرةً مِن آثارِ السَّلَفِ الَّتِي تُبيِّنُ مذهبَهم ومواقفَهم، والَّتِي عليها بَنَى أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ قواعدَهم وأصولَهم في الاعتِقادِ والدِّين:

فعن عَلِيِّ بنِ أبِي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّهُ ذُكِرَ عندَه القَدَرُ يوماً، فأدْخلَ أصبعَيْهِ (السَّبَّابَةَ والوُسْطَى) في فِيهِ، فَرَقَمَ بِهما باطنَ يدَيْهِ فقال: «أَشْهَدُ أنَّ هاتَيْنِ الرَّقمتيْنِ كانَتا في كِتابِ اللَّه»[1].

(١) رواه عبدُ اللَّه بنُ الإمام أحمدَ في (السُّنَّة: ٢/٤٣٢ رقم ٩٥٥)، والآجريُّ في (الشريعة ص ٢٠٢)، واللالكائيُّ في (شرح أصول الاعتقاد: ٤/٣٧٣ رقم ١٢١٣) وابنُ بطة في (الإبانة ٢/٢٤٨ رقم ٣٠٨) كلهم من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبدِ اللَّهِ بن عبدِ الرَّحمن ابن كعب به، بألفاظٍ متقاربة.

وعنه أيضاً قال: «إنَّ أحدَكُم لنْ يخلصَ الإيمانُ إلَى قلْبِهِ حتَّى يَستيْقِنَ يقيناً غيرَ ظَنٍّ: أنَّ ما أصابهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخطئَهُ، وما أخطأهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصيبَهُ»[١].

وعن ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لا واللَّهِ، لا يَطعمُ رجُلٌ طَعْمَ الإيمانِ حتَّى يُؤمِنَ بالقَدَرِ...»[٢].

وعن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «العجْزُ والكَيْسُ مِن القدَرِ».

وفِي روايةٍ أخرَى: «العجْزُ والكَيْسُ بقدَرٍ»[٣].

وعن طاووسَ اليَمانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: أدْركْتُ ناساً مِن أصحابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولونَ: «كلُّ شيْءٍ بقدَرٍ».

وقال أيضاً: سَمِعتُ ابنَ عمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «كلُّ شَيْءٍ بقدَرٍ حتَّى العجْزُ والكَيْسُ»[٤].

وعن طاووسَ أيضاً قال: أدْركْتُ ثلاثَ مئةٍ مِن أصحابِ رَسُولِ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولون: «كلُّ شَيْءٍ بقدَرٍ»[٥].

---

(١) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٧٣٨ رقم ١٢١٤).

(٢) رواه اللالكائي (٤/ ٧٣٩ رقم ١٢١٨)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المُصَنَّف» (رقم ٢٠٠٨١) بسندٍ آخرَ عن الحارثِ، ورواه ابنُ بطةَ في «الإبانة» (٢/ ٢٥٣).

(٣) رواه البخاريُّ في «خلق أفعال العِباد» (ص٤٠) بسندٍ صحيح، واللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٦٠٧ رقم ٩٧٠) و(٤/ ٧٤١ رقم ١٢٢١) ومرفوعاً عن ابنِ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رقم (١٠٢٧) و(١٢٠٠).

(٤) رواه عبدُ اللَّهِ بنُ الإمامِ أحمد في «السُّنة» (ص٤١٧) بسندٍ حسن.

(٥) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٥٨٠).

وعن عُبادةَ بنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمَّا قال له ابنُهُ عبدُ الرَّحمنِ: أوصِنِي، قال: أجلِسُونِي، فأجلسُوه. ثُمَّ قال: يا بُنَيَّ، اتَّقِ اللَّهَ، ولَنْ تَتَّقِيَ اللَّهَ حتَّى تُؤمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ، وتعلَمَ أنَّ ما أصابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيخطِئَكَ، وما أخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصيبَكَ. ثُمَّ قال: سَمِعتُ رسُولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: «القَدَرُ على هذا، مَن ماتَ على غيرِ هذا أدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ»(١).

وبنحوِ هذا جاءَ عن سَلْمَانَ الفارِسيِّ(٢)، وعِمرانَ بنِ حُصينٍ(٣)، وجابِرِ ابنِ عبدِ اللَّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم(٤).

هذه بعضُ أقوالِ السَّلَفِ مِن الصَّحابَةِ الكِرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم في بيانِ معنَى القَدَرِ، وأنَّه شامِلٌ لِجميعِ أفعالِ العِبادِ، ومَدَى أهميَّةِ ذلكَ في الإيمانِ وموقِعِهِ منه.

وأمَّا أقوالُهم في بيانِ الموْقِفِ الحَقِّ، والواجِبِ الشَّرعيِّ نحو هذا الرُّكْنِ، وبيانِ حُكْمِ مَن خالَفَ في ذلكَ، وواجِبِنا نحو المُخالِف، والموْقِفِ منه، ومِن مذهبِه، فكثيرةٌ جدّاً، وعِلَّةُ ذلكَ ظهورُ المُخالفينَ، وظهورُ مذهبِهم في أواخِرِ عهدِ الصَّحابَةِ؛ لذا انبَرَوا رَضِيَ اللَّهُ عنهم للذَّبِّ عن دينِ اللَّهِ تعالى، وتخْلِيصِهِ مِن الشَّوائِبِ نُصْحاً للأُمَّةِ، ثُمَّ تَبِعَهم على هذا الجِهادِ والبيانِ التَّابِعونَ ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ؛ تقريراً للقواعِدِ

(١) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٧٤٥ رقم ١٢٣٣).
(٢) رواه اللالكائيُّ (٤/ ٧٤٩ رقم ١٢٤٠).
(٣) رواه اللالكائيُّ (٤/ ٧٤٩ رقم ١٢٣٩).
(٤) رواه اللالكائيُّ (٤/ ٧٥٠ رقم ١٢٢).

العامَّةِ والأُصولِ الشَّرعيَّةِ الَّتِي يَجِبُ مراعاتُها في دينِ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ.

فمِن أقوالِهم ﷺ:

قولُ ابنِ أبزَى رَحِمَهُ اللَّهُ: أُتِيَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقيلَ لهُ: إنَّ ناساً يَتَكَلَّمُونَ فِي القَدَرِ، فقامَ خطيباً فقال: «يا أيُّها النّاسُ، إنَّما هلَكَ مَن كانَ قبلَكم في القَدَرِ، والذي نَفْسُ عُمَرَ بيدهِ، لا أسْمَعُ برجُلينِ تَكلَّما فيهِ إلَّا ضرَبتُ أعناقَهُمَا». قال [ابنُ أبزى]: فأحجَمَ النَّاسُ، فَمَا تكلَّمَ فيهِ أحَدٌ حتَّى ظَهرتْ نابِغَةُ الشَّامِ[1].

وعن عليِّ بنِ أَبِي طالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ رَجُلًا جاءَهُ فقالَ: أخبِرْنِي عن القَدَرِ، فقال: «طَرِيقٌ مُظْلِمٌ؛ فلا تَسْلُكْهُ». قال: أخبِرْنِي عن القَدَرِ. قال: «بَحْرٌ عَميقٌ؛ فلا تَلِجْهُ». قالَ: أخبِرْنِي عن القَدَرِ. قال: «سِرُّ اللَّه؛ فلا تَكلَّفْهُ»[2].

وعن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: «مَا غَلَا أَحَدٌ فِي القَدَرِ إلَّا خَرَجَ مِن الإِسْلامِ»[3].

وعنه أيضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: «القَدَرُ نظامُ التَّوحِيدِ، فمَنْ وحَّدَ اللَّهَ ولَمْ يؤمِنْ بالقَدَرِ، كانَ كُفْرُهُ بالقَضاءِ نَقضاً للتَّوحيدِ. ومَن وَحَّدَ اللَّهَ وآمَنَ بالقدَرِ، كانَ العُرْوَةَ الوثْقَى لا انفِصامَ لَها»[4].

---

(١) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٧٣٥ رقم ١٢٠٨).
(٢) رواه الآجريُّ في «الشريعة» (ص٢٠٢).
(٣) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٦٣٢ رقم ١٢٠٨).
(٤) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٦٧٠).

وعنه أيضاً رضي الله عنه قالَ: «كلامُ القَدَرِيَّةِ كُفْرٌ، وكلامُ الحَروريَّةِ ضَلالةٌ»(١).

وعنه أيضاً رضي الله عنه: «ليْسَ قوْمٌ أَبغَضَ إِلَى اللَّهِ مِن القَدَرِيَّةِ»(٢).

وعن طاووسَ رحمه الله أنه دخلَ على ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما فقال له: يا ابنَ عبَّاسٍ، الذينَ يقولونَ في القَدَرِ؟ فقال ابنُ عبَّاسٍ: «أرونِي بَعْضَهُم». قال: قُلْنا: صانِعُ ماذا [أي: ماذا تصنعُ له]؟ قال: «إذاً أجْعَلُ يدي في رأسِهِ، ثُمَّ أَدُقُّ عُنُقَهُ»(٣).

وعن مُحَمَّدِ بنِ عُبيْدٍ المَكِّيِّ رحمه الله قال: قيلَ لابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: إنَّ رَجُلًا قَدِمَ علَيْنا يُكذِّبُ بالقَدَرِ. فقال: «دُلُّونِي علَيْهِ»، وهو يَومَئذٍ أَعْمَى. فقالوا: وما تَصْنَعُ بهِ؟ قال: «والذي نَفسِي بيدِهِ! لَئِنِ اسْتَمْكَنتُ منهُ، لأعُضَّنَّ أنْفَهُ حتَّى أَقْطَعَهُ، ولَئِن وقَعتْ رَقَبَتُهُ في يدي لأَدُقَّنَّها. والذي نفسِي بيدِه! لا يَنتهِي بِهم سُوءُ رأيِهم حتَّى يخرجوا اللَّهَ عَزَّ وجَلَّ مِن أنْ يكونَ قَدَّرَ الخيْرَ، كمَا أخرجُوه مِن أنْ يُقَدِّرَ الشَّرَّ»(٤).

وعن عِكْرِمَةَ رحمه الله قال: كنتُ حاضِراً عندَ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، فجاءَهُ رجُلٌ، فقال: يا ابنَ عَبَّاسٍ، أَخْبِرْنِي عن القَدَرِيَّةِ؛ فإِنَّ النَّاسَ قدْ اختَلفُوا

(١) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٦٩٦).
(٢) رواه عبدُ اللَّهِ بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤١٧).
(٣) رواه عبدُ اللَّهِ بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤١٦).
(٤) رواه الآجريُّ في «الشَّريعة» (ص٢٣٨)، وعبدُ اللَّه بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤٢١)، واللالكائيُّ في «أصوله» (٤/ ٦٢٥).

عندَنا بالمَشْرِقِ؟ فقال: «القَدَرِيَّةُ قومٌ يكونونَ في آخِرِ الزَّمَانِ، دينُهم الكلامُ، يقولونَ: «إنَّ اللَّهَ لَمْ يُقَدِّر المَعاصِيَ على خَلْقِهِ، وهوَ معذِّبُهم على ما قَدَّرَ عليهم». فأولئكَ همُ القَدَرِيَّةُ، فأولئكَ هُمْ مجوسُ هذه الأُمَّةِ، وأولئك ملْعونونَ على لِسانِ النَّبيينَ أجْمَعينَ، فلا تقاولوهم فيفتِنوكُم، ولا تُجالِسُوهم، ولا تَعودُوا مرضاهُم ولا تَشْهَدوا جنائزَهم، أولئكَ أتْباعُ الدَّجّالِ، لَخروجُ الدَّجَّالِ أَشْهَى إليهم مِن الماءِ البارِدِ»[١].

وعن ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: «إنَّ القَدَرِيَّةَ مَجُوسُ هذه الأُمَّةِ، إنْ مرضُوا فلا تعودُوهم، وإنْ ماتُوا فلا تشهدُوهم»[٢].

وعن نافِعٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قالَ: قِيلَ لابنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يوماً: إنَّ قوماً يقولونَ: «لا قَدَرَ»، فقال: «أولئك القدرِيُّونَ، أولئكَ مجوسُ هذه الأُمَّةِ»[٣].

وعن نافِعٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أيضاً قالَ: كانَ لابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا صديقٌ مِن أهلِ الشَّامِ يُكاتِبُهُ، فكتَبَ إلَيْهِ: «مِن عبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ، بَلَغَني أَنَّكَ تَكَلَّمْتَ فِي شَيْءٍ مِن القَدَرِ، فإيَّاكَ أَنْ تَكْتُبَ إِلَيّ؛ فإنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: **«سيكُونُ في أُمَّتِي أَقْوامٌ يُكَذِّبونَ بِالقَدَرِ»**[٤].

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: «سَيَكُونُ ناسٌ يُصَدِّقونَ بِقَدَرٍ ويُكَذِّبونَ

(١) رواه اللالكائيُّ في «أصوله» (٤/ ٦٩٤ - ٦٩٥).

(٢) رواه اللالكائيُّ في «أصوله» (٤/ ٦٣٩)، وقد صحَّ الحديثُ مرفوعاً إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، انظر «ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة لابنِ أبي عاصم» رقم (٣٣٨ و ٣٤٢).

(٣) رواه عبدُ اللَّه بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤٣٣).

(٤) رواه عبدُ اللَّه بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤١٨ - ٤١٩).

بِقَدَرٍ»، قال الرَّاوِي: فلَعَنَهُم أبو هُرَيْرَةَ عندَ قولِهِ هذا[١].

وأمَّا ما جاءَ عن أئِمَّةِ التَّابِعينَ ومَنْ تَبِعَهُم في تأصيلِ الاعتقادِ وحِمايَتِهِ مِن البِدَعِ والمُحْدثاتِ، فكثيرٌ جِدّاً، منه:

عن سَالِمِ بنِ عبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه كانَ يَلْعَنُ القَدَرِيَّةَ[٢].

ورَوَى عِكرمةُ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «سَمِعتُ القاسِمَ بنَ مُحَمَّدٍ، وسَالِمَ بنَ عبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ يَلْعَنانِ القَدَرِيَّةَ الذينَ يُكَذِّبونَ بِقَدَرِ اللَّهِ حتَّى يؤْمِنُوا بِخيْرِهِ وشَرِّهِ»[٣].

وعن مُجاهِدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قالَ: «لا تكونُ مَجُوسيَّةٌ حتَّى تَكونَ قَدَرِيَّةٌ ثُمَّ يتَزَنْدَقوا، ثُمَّ يَتَمَجَّسُوا»[٤].

وعنْهُ أيضاً قالَ: «القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هذه الأُمَّةِ ويَهودُها؛ فإنْ مرضُوا فلا تَعُودوهم، وإنْ ماتُوا فلا تَشْهدوهُم»[٥].

وعَنِ ابنِ شِهابٍ الزُّهْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «الإيمانُ بِالقَدَرِ نِظامُ التَّوحيدِ، فَمَنْ وحَّدَ ولَمْ يُؤمِنْ بالقَدَرِ كانَ ذلكَ ناقِضاً لِتوحيدِه»[٦].

وعن مَيمونِ بنِ مِهْرانَ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «ثَلاثٌ ارفضوهُنَّ: سبُّ أصحابِ

---

(١) رواه عبدُ اللَّه بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤٢٠).
(٢) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٦٤٥).
(٣) رواه عبدُ اللَّه بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٣٩١).
(٤) رواه عبدُ اللَّه بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤٣٣).
(٥) رواه الآجريُّ في «الشّريعة» (ص٢٢٥).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٤٣).

مُحَمَّدٍ ﷺ، والنَّظرُ في النُّجُومِ، والنَّظرُ في القَدَرِ»[(١)].

وعن أيّوبَ السِّختيانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «قالَ لِي أبو قِلابةَ: يا أيّوب، اضبطْ عَنِّي أربَعاً: لا تَقولَنَّ في القرآنِ بِرأيكَ، وإيَّاكَ والقَدَرَ، وإذا ذُكِرَ أصحابُ مُحَمَّدٍ ﷺ فأمْسِكْ، ولا تُمَكِّنْ أصحابَ الأهواءِ سَمْعَكَ فَيُغيّروا قَلْبَكَ»[(٢)].

وعن مُحَمَّدِ بنِ سيرينَ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «إنْ لَمْ يَكُنْ أهلُ القَدَرِ مِن الذينَ يَخُوضُونَ في آياتِ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ، فلا أدْرِي ما هُمْ»[(٣)].

وعن زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ رَحِمَهُ اللَّهُ قالَ: «القَدَرُ قُدْرَةُ اللّهِ، فَمَنْ كذَّبَ بِالقَدَرِ؛ فقدْ جَحَدَ قُدْرَةَ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ»[(٤)].

وعن الحُسَيْنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الحَنَفيَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ قالَ: «لا تُجالِسُوا أهلَ القَدَرِ»[(٥)]، وكانَ يَنْهَى عن مُجالسةِ مَعبدٍ الجُهَنِيِّ ويقولُ: «لا تُجالِسُوهُ؛ فإنَّهُ ضالٌّ مُضِلٌّ»[(٦)].

وعن الحَسَنِ البصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قالَ: «مَنْ كَذَّبَ بِالقَدَرِ فقدْ كَفَرَ»[(٧)]، وعنْهُ أيضاً قالَ: «إيَّاكُم ومَعبد؛ فإنَّهُ ضالٌّ مُضِلٌّ»[(٨)].

---

(١) رواه الإمام أحمد في «فضائل الصَّحَابَةِ» (١/ ٦٠).

(٢) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٦٨٩).

(٣) رواه عبد اللَّه بن أحمد في «السنة» (٢/ ٤٣٢)، والآجري في «الشريعة» (ص٢٢٥).

(٤) رواه الآجري في «الشريعة» (ص٢٢١).

(٥) رواه عبد اللَّه بن أحمد في «السنة» (٢/ ٣٩٠) واللالكائيُّ في «شرحه» (٤/ ٦٩٠).

(٦) رواه عبد اللَّه بن أحمد في «السنة» (٢/ ٣٩١).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٨١).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ١٨٧).

وعن طاووس رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «احذَروا قوْلَ مَعبدٍ؛ فإنَّه كانَ قَدَرِيّاً»[١]، وعنْهُ أيضاً أنَّه كانَ يَطوفُ بالبيْتِ، فلَقِيَهُ مَعْبَدٌ، فقالَ لَه: «أنتَ مَعبدٌ؟». قال: نَعَمْ. فالتَفَتَ إلَى مَنْ حَوْلَهُ وكانَ معهُ فقالَ: «هذا مَعبدٌ فأهينُوهُ»[٢].

وعن حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قالَ: «كنتُ مع أيّوبَ ويُونُسَ وابنِ عَوْنٍ وغيرهِم، فَمَرَّ عَمْرُو بنْ عُبَيْدٍ فسَلَّمَ عليهم، ووَقَفَ وقْفَةً، فما ردّوا عليْهِ السَّلامَ، ثُمَّ جازَ فَمَا ذكروه»[٣].

وعن الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، عن أَبِي داوودَ رَحِمَهُ اللَّهُ قالَ: «حدثَنا عبدُ اللَّه ابنُ بكرِ بنِ عبدِ اللَّهِ المزَنِيُّ - وكانَ عندَنا مِن خِيارِ النَّاسِ - قال: ما كانَ أحدٌ أحبَّ إلَيَّ مِن عَمرِو بنِ عُبيْدٍ، وكنَّا نحبُّ أنْ نتَشَبَّهَ بهِ في حياةِ الحَسَنِ. قال: فإنِّي لَأَذْكُرُ أوَّلَ يومٍ تَكلَّمَ فيهِ، فتفرَّقْنا عنْهُ. قالَ: فمَا كنتُ أُحِبُّ أَنْ أُكَلِّمَهُ...»[٤].

وقال مَعْمَرُ بنُ راشدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كنتُ عندَ ابنِ طاووسَ وعندَه ابنٌ لهُ، إذْ أتاهُ رَجُلٌ يُقالُ له صالِحٌ، تَكَلَّمَ في القَدَرِ، فتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ، فأدخَلَ ابنُ طاووسَ أصبعيْهِ في أُذُنَيْهِ، وقال لِابْنِهِ: أَدْخِلْ أصابِعَكَ في أُذنيكَ واشْدُدْ؛ فلا تَسْمَعْ مِن قولِهِ شَيْئاً؛ فإنَّ القَلْبَ ضَعيفٌ»[٥].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ١٨٧).
(٢) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٦٣٦ - ٦٣٧).
(٣) رواه عبد الله بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤٥٣).
(٤) رواه عبد اللَّه بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤٣٩ - ٤٤٠).
(٥) رواه عبدُ الرَّزاق في «مصنَّفه» كتاب الجامع (١١/ ١٢٥).

وعن اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قال في المُكَذِّب القَدَرِ: «ما هوَ بأهلٍ أنْ يُعادَ في مَرَضِهِ، ولا يُرَغبَ في شُهودِ جِنازتهِ، ولا تُجابَ دَعوتُهُ»(١).

وعن أبِي داوودَ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: سَمِعْتُ أحمَدَ [بنَ حنبلٍ] سُئِلَ عن القَدَريِّ يُجادَلُ. قال: «ما يُعجِبُنِي». قال: لا يَدَعُنِي؟ قال: «ذلكَ أَحْرَى ألَّا تُكلِّمَهُ إذا كانَ صاحبَ جِدالٍ»(٢).

وعن عبدِ اللَّهِ بنِ الإمامِ أحمدَ رحمهما اللَّه قال: سَمِعْتُ أَبِي يقولُ: «لا يُصَلَّى خلفَ القَدَرِيَّةِ، والمُعتزِلَةِ، والجَهْمِيَّةِ».

وعنه أيضاً قالَ: سَألتُ أبِي مرَّةً أُخرَى عن الصَّلاةِ خلفَ القَدَرِيِّ. فقال: «إنْ كانَ مِمَّنْ يُخاصِمُ فيهِ ويدْعو إليْهِ، فلا نُصَلِّي خلْفَهُ»(٣).

وعن مُؤمَّلِ بنِ إسماعيلَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّهُ كانَ يقولُ في غيرِ مَجْلِسٍ: «أُحَرِّجُ على كُلِّ مُبْتَدِعٍ: جَهميٍّ، أوْ رافِضِيٍّ، أوْ قَدَريٍّ، أوْ مُرْجِئٍ سَمِعَ مِنِّي، واللَّهِ لَوْ عَرَفتُكم لَمْ أُحدِّثْكُم»(٤).

وعن الفُضَيْلِ بنِ عِياضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «مَن جَلَسَ معَ صاحبِ بِدْعةٍ فاحذَرْهُ، ومَن جَلَسَ معَ صاحبِ بِدْعةٍ لَمْ يُعْطَ الحِكْمَةَ، وأُحِبُّ أنْ يَكونَ بينِي وبينَ صاحبِ بدعةٍ حِصْنٌ مِن حديدٍ، آكُلُ عندَ اليهوديِّ والنّصرانِيِّ

(١) رواه الآجريُّ في «الشريعة» (ص٢٢٧).

(٢) رواه أبو داوود في «مسائل الإمام أحمد» (ص٢٧٢).

(٣) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (١/ ٣٨٤ - ٣٨٥).

(٤) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٦٣٨).

أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أنْ آكُلَ مع صاحبِ بدْعةٍ»[١].

ولَمَّا سُئِلَ أحمدُ بنُ حنبلٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن حُكْم مَنْ قالَ بِالقَدَرِ، أجَابَ: «إنَّه إذا لَمْ يُقِرَّ بعِلْمِ اللَّهِ، وزعمَ أنَّه لَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ حتَّى خلقَهُ، فهوَ كافِرٌ، وإنَّ مَنْ جَحَدَ العِلْمَ يُسْتَتابُ، فإنْ تابَ وإلَّا قُتِلَ»[٢].

وعن عُمرَ بنِ عبدِ العزيزِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه اسْتَفتَى سُهَيْلَ بنَ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما رَأْيُكَ في القَدَرِيَّةِ؟ فقال: «رَأْيِي أَنْ تَسْتَتِيبَهُمْ، فَإِنْ تَابُوا وإلَّا عَرَضْتَهُمْ عَلَى السَّيْفِ». فَقالَ لَهُ عُمَرُ: «وَذَلِكَ رَأْيِي»، قالَ الإمامُ مالِكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذَلِكَ رَأْيِي»[٣].

وقدْ عَقَدَ الإمامُ اللالكائيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابِهِ: «أُصولِ اعتِقادِ أهلِ السُّنَّةِ» فَصلًا في حُكْمِهم، قال: «سِياقُ ما رُوِيَ مِن المَأْثُورِ في كُفْرِ القَدَرِيَّةِ وقَتْلِهم، ومَنْ رَأَى استِتابَتهم، ومَن لَمْ يَرَ»[٤]، ومِمَّا ذكره فيهِ:

- أنَّ ابنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: «كلامُهم كُفْرٌ».

- وأنَّ ابنَ عُمرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا تَبَرَّأَ مِنهم، وعَقَّبَ اللالكائيُّ بِقولِهِ: «ولا يجوزُ على ابنِ عُمَرَ أنْ يتبرَّأَ مِن المسلِمينَ».

(١) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٦٣٨).
(٢) رواه الخلال في «السنَّة» (٣/ ٥٢٩).
(٣) رواه الإمام مالك «الموطأ» (٣/ ٩٣) وبنحوه الخلال «السنَّة» (٣/ ٥٢٩)، وعبد اللَّه بن أحمد «السنَّة» (٢/ ٤٣١) والآجري «الشريعة» (ص٢٠٢) بسند صحيح.
(٤) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٧٨١).

- وعن عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قالَ لِمَنْ أَقَرَّ بالقَدَرِ: «واللَّهِ لوْ قُلْتَ غيرَ هذا، لضربْتُ الذي فيهِ عيناكَ».

وعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أيضاً قالَ: «لوْ بَرَزَتْ لِي القَدَريَّةُ في صَعيدٍ واحِدٍ، فَلَمْ يَرْجِعوا، لَضَرَبتُ أعناقَهم».

ثُمَّ قال اللالكائيُّ: ومِنَ التَّابعينَ: عن عُمَرَ بنِ عبدِ العزيز ونافِعٍ: «أنَّهم يُستَتابونَ، فإنْ تابوا وإلَّا قُتِلوا». ومِنَ الفقهاءِ: عن مالِكِ بنِ أنسٍ، والأوزاعيِّ، وعُبيْدِ اللَّهِ بنِ الحسَنِ العَنبَريِّ: «أنَّهم يُستَتابونَ، فإنْ تابوا وإلَّا قتِلوا».

ثم ذكَرَ اللالكائيُّ عن:

- سَعيدِ بنِ جُبيْرٍ رَحِمَهُ اللهُ أنَّه قالَ: «القدَريَّةُ يَهودٌ».

- وعن الشَّعْبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ أنَّه قالَ: «القدَرِيَّةُ نصارَى».

- وعن نافِعٍ رَحِمَهُ اللهُ مولَى ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنَّه قالَ: «القدَرِيَّةُ يُقتَلونَ».

- وعن المازنِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: أنَّه نقلَ عَنِ الشَّافِعيِّ أنَّه كَفَّرَهُم.

- وعن إبراهيمَ بنِ طَهمَانَ رَحِمَهُ اللهُ أنَّه قالَ: «القدَرِيَّةُ كُفَّارٌ».

- وعن الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ مثلَ قولِ مالِكٍ[1].

يقولُ الإمامُ البغويُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وقدْ مَضَت الصَّحابَةُ والتَّابعونَ وأتباعُهم

(١) «أصول اعتقاد أهل السنة» (٤/ ٧٠٦ - ٧٠٨).

وعُلَمَاءُ السُّنَّةِ على هذا مُجْمِعينَ متَّفقينَ على مُعاداةِ أهلِ البِدْعَةِ ومهاجَرتِهم، قال ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في أهلِ القَدَرِ: «أَخْبِرْهُمْ أنِّي بَرِيءٌ منهم، وأنَّهم بُرآءُ مِنِّي».

وقال أبو قِلابةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا تُجالِسُوا أصحابَ الأهواءِ، أوْ قالَ: أصحابَ الخُصوماتِ؛ فإنِّي لا آمَنُ أنْ يغْمِسوكم في ضلالتِهم ويُلَبِّسُوا عليكُم بَعْضَ ما تَعرِفونَ».

وقالَ رَجُلٌ مِن أهلِ البِدَعِ لأيّوبَ السِّخْتِيانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: يا أبا بَكْرٍ، أسأَلُكَ عن كَلِمَةٍ. فوَلَّى وهو يقولُ بيدِه: «ولا نصف كلِمَةٍ».

وقالَ مالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بئسَ القوم أهل الأهواءِ لا نُسَلِّم عليهم».

ثُمَّ قالَ البغويِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا الهُجْرانُ والتَّبَرِّي والمُعاداةُ، في أهلِ البدَعِ والمُخالِفينَ في الأُصولِ...»[(١)].

ويقولُ الإمامُ الطَّحاويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بتقديرِهِ ومشيئَتِهِ، ومشيئتُهُ تَنفُذُ، لا مشيئَةَ للعِبادِ إلَّا ما شاءَ لَهم، فَمَا شَاءَ كَانَ، وما لَمْ يَشأْ لَمْ يَكُنْ، يَهدِي مَنْ يَشَاءُ، ويَعصِمُ ويُعافِي فَضْلًا. ويُضِلُّ مَنْ يَشاءُ، ويَخْذُلُ ويَبْتَلِي عَدْلًا. وكُلُّهُم يَتقلَّبونَ في مشيئتِهِ بينَ فضْلِهِ وعَدْلِهِ. وهوَ مُتَعالٍ عن الأضْدادِ والأنْدادِ. لا رادَّ لِقَضائِهِ، ولا مُعقِّبَ لِحُكْمِهِ، ولا غالِبَ لأَمْرِهِ. آمَنَّا بذلِكَ كُلِّهِ، وأيْقَنَّا أنَّ كُلًّا مِن عندِهِ»[(٢)].

(١) «شرح السنة» للبغوي (١/ ٢٢٧ - ٢٢٩).

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص١٥٣ - ١٥٦).

وقالَ أيضاً: «وقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعالَى فيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدخُلُ الجَنَّةَ، وعَدَدَ مَنْ يَدخُلُ النَّارَ، جُمْلَةً واحِدَةً، فَلا يُزادُ في ذلك العَددِ ولا يُنْقَصُ مِنْهُ.

وكذلِكَ أفعالُهُمْ فِيما عَلِمَ مِنهمْ أنْ يَفْعَلُوهُ.

وكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِما خُلِقَ لَهُ، والأعمَالُ بِالخَواتِيمِ، والسَّعيدُ مَنْ سَعِدَ بِقضاءِ اللَّهِ، والشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقضاءِ اللَّهِ.

وأصْلُ القَدَرِ سِرُّ اللَّهِ تَعالَى في خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ على ذلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، ولا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، والتَّعَمُّقُ والنَّظَرُ في ذلِكَ ذَرِيعَةُ الخُذْلانِ، وسُلَّمُ الحِرْمانِ، ودَرَجَةُ الطُّغيانِ، فالحَذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِن ذلِكَ نَظَراً، وفِكْراً، ووَسْوَسَةً.

فإنَّ اللَّهَ تعالَى طَوَى عِلْمَ القَدَرِ عَنْ أنامِهِ، ونَهاهُمْ عَنْ مَرامِهِ، كما قال تعالَى في كِتابِهِ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]. فَمَنْ سَأَلَ: (لِمَ فَعَلَ؟)، فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الكِتابِ، ومَنْ رَدَّ حُكْمَ الكِتابِ، كانَ مِن الكافِرينَ»[١].

وقالَ أيضاً: «وما أَخْطَأَ العَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصيبَهُ، وما أَصابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخطِئَهُ، وعلَى العَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أنَّ اللَّهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ في كُلِّ كائِنٍ مِن خَلْقِهِ، فقَدَّرَ ذلِكَ تَقدِيراً مُحْكَماً مُبْرَماً، ليسَ فيهِ ناقِضٌ، ولا مُعَقِّبٌ، ولا مُزِيلٌ، ولا مُغَيِّرٌ، ولا ناقِصٌ، ولا زائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ في سَماواتِهِ وأَرضِهِ.

وذلِكَ مِنْ عَقْدِ الإيمَانِ، وأُصُولِ المَعْرِفَةِ والاعتِرافِ بِتَوْحيدِ اللَّهِ تعالَى

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٢٤٧ - ٢٧٦).

ورُبوبيَّتِهِ، كمَا قالَ تعالَى في كِتابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفُرْقان: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحْزاب: ٣٨]، فويلٌ لِمَنْ صارَ للَّه تعالَى في القَدَرِ خَصِيماً، وأَحضَرَ للنّظرِ فيهِ قَلباً سَقيماً، لَقد التَمَسَ بِوهمِهِ في فَحْصِ الغَيْبِ سِرّاً كَتيماً، وعادَ بِمَا قال فيهِ أَفَّاكاً أثيماً»(١).

وقالَ أيضاً: «وكُلٌّ يَعمَلُ لِما قدْ فُرِغَ لَهُ، وصائِرٌ إِلَى ما خُلِقَ لَهُ، والخَيْرُ والشَّرُّ مُقَدَّرانِ على العِبادِ»(٢).

وقالَ أيضاً: «وأفعالُ العِبادِ وهي خَلْقُ اللَّهِ، وكَسْبٌ مِن العِبادِ»(٣).

❊ ❊ ❊

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٣٠١ - ٣٠٦).
(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٤٧٦).
(٣) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٤٩٣).

الخاتمة

بعدَ هذا الجهدِ المتواضعِ في هذا البابِ مِن أبوابِ العِلْمِ والإيمانِ أُسطّرُ هذه الخاتمةَ بذكرِ أهَمِّ النَّتائجِ والفوائدِ التي مِن أهمّها وأعظمِها إشغالُ الأوقاتِ بذكرِ اللَّهِ تعالَى، وتعظيمهُ في رُبوبيَّتِهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ، ومِن ثَمَّ في أُلوهيَّتِهِ عَزَّ وجَلَّ، والتَّذَلُّلُ والخُضوعُ لإرادَتِهِ وحِكمتهِ وقَضائِهِ.

ثُمَّ إِنَّ الإيمانَ الحَقَّ في هذا البابِ هو رأسُ مالِ العَبْدِ في حُسْنِ ظَنِّهِ باللَّهِ تعالَى، والاعتقادِ بأَنَّ أمرَهُ كُلَّهُ لَهُ خيرٌ، فيعبدُ اللَّهَ تعالَى بالشُّكْرِ والحمدِ والثَّناءِ على جميعِ أحوالِهِ.

ثُمَّ إنَّهُ أيضاً القاعدةُ المَتينَةُ التي يرتكزُ عليها العَبدُ في الاطمئنانِ إلى جَنْبِ اللَّهِ تعالَى، فلا يَجْزَعُ لحادثةِ الليالي، ولا يطيرُ فَرَحاً لما آتاهُ اللَّهُ تعالَى مُدْرِكاً لِحكمةِ الابتلاءِ والامتحانِ مما يَحملُهُ على أداءِ حقِّ اللَّهِ تعالَى على الدَّوامِ واختلافِ الأحوالِ.

ثُمَّ هو أيضاً الأصلُ الذي يقومُ عليهِ الرِّضا بقضاءِ اللَّهِ تعالَى وقَدَرِهِ، وهذا مَقامُ الكُمَّلِ في علاقتِهم مع مَولاهُمْ جَلَّ وعَلا، فأكرمْ بها منزلةً ومَقاماً تحملُ صاحبَها على الدُّخولِ في وِلايةِ اللَّهِ تعالَى، ونَيْلِ أشرف وأعظم ما يتنافسُ فيه المتنافسونَ، ويتسابقُ فيه المتسابقونَ.

ثُمَّ أيضاً مِنْ فوائدِهِ إدراكُ أَهميَّةِ ما كانَ عليهِ الصَّحابَةُ الكرامُ، وسلامةِ منهجِهم في أبوابِ الدِّينِ والاعتقادِ، وأنَّهم يُمثّلُونَ الوَسَطِيَّةَ في الأُمَّةِ،

والأخذُ بجميع نُصوصِ البابِ وإعمالها، والبراءةُ مِنْ إهمالِ شيءٍ منها، والبراءةُ مِن الأهواءِ، والاعتدادُ بالأقوالِ والآراءِ، والتَّبَعيّةُ لغيرِ وحْيِ اللَّهِ تعالَى.

والحديثُ في ثَمراتِ هذا العلمِ كثيرٌ جدّاً، أسألُ اللَّهَ عَزَّ وجَلَّ بأسمائِهِ الحُسْنَى وصِفاتِهِ العُلا أنْ يُعَلِّمَنا ما ينفعنا، وأنْ ينفعَنا بما عَلَّمنا فإنَّهُ واللَّهِ عبادةٌ للَّهِ تباركَ وتعالَى، وقُوّةٌ في الإيمانِ واليقينِ، وثَباتٌ عندَ البلاءِ والأذَى والمكروهِ، وأصلُ الصَّبْرِ والاحتسابِ والطَّمأنينةِ في الحياةِ، وجِماعُ التَّوكُّلِ على اللَّهِ تعالَى والاعتمادِ عليهِ.

والحمدُ للَّهِ الذي هَدانا لهذا وما كُنَّا لنهتديَ لولا أنْ هدانا اللَّهُ، وصلَّى اللَّهُ وسلَّمَ وباركَ على سيِّدِنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الطَّيِّبينَ الطَّاهرينَ ومَنْ تَبِعَهُمْ بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ.

* * *

فهرس المراجع والمصادر

* «البداية والنهاية» ابن كثير، تحقيق محمد النجار، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة.

* «تهذيب التهذيب» الحافظ ابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى سنة (١٣٢٥هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن، الهند.

* «خلق أفعال العباد» محمد بن إسماعيل البخاريّ، تحقيق: بدر البدر، المكتبة السلفية، الكويت.

* «الردّ على الجهمية» عثمان بن سعيد الدارمي.

* «السُّنَّة» الحافظ ابنِ أبي عاصم ومعه ظِلال الجنة في تخريج السُّنَّة» تحقيق: مُحمد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، (ط٣)، (١٤١٣ - ١٩٩٣م).

* «السنة» عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني، (ط٤)، (١٩٩٤م)، دار الرمادي للنشر، المملكة العربية السعودية.

* «سير أعلام النبلاء» الإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (ط٢)، (١٤٠٢ - ١٩٨٢م).

* «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» هبة اللَّه بن منصور اللالكائيُّ، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.

❊ «شرح السنة» للحسين بن مسعود الفراء البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، (ط١)، (١٩٧١م).

❊ «شرح العقيدة الطَّحاوية» تحقيق وتخريج مُحمد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، (ط٧)، (١٩٨٣م).

❊ «شرح النووي على صحيح مسلم» محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي، (ط١)، (١٣٤٩)، المطبعة المصرية ومكتبتها.

❊ «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ومجانبة المخالفين ومباينة أهل الأهواء المارقين» لعبد اللَّه بن بطة العكبري، تحقيق: د. رضا نعسان معطي، طبع دار التوفيق النموذجية بمصر (١٩٨٤م).

❊ «الشريعة» الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجريُّ، تحقيق: حامد الفقي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٣م)، بيروت.

❊ «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» ابن القيم الجوزي، دار المعرفة، سنة (١٩٧٩م)، بيروت.

❊ «صحيح مسلم» الإمامُ مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، سنة (١٩٥٥م)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

❊ «صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري» خدمة محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها.

❊ «ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة لابنِ أَبِي عاصمٍ» مُحمد ناصر الدِّين

الألباني، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، (ط٣)، (١٤١٣ - ١٩٩٣م).

* «فضائل الصَّحابة» الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصِيّ اللَّه بن مُحمد عباس، دار ابن الجوزي، الدمام، (ط٢)، (١٤٢٠ - ١٩٩٩م).

* «لسان العرب» جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، طبعة دار المعارف، مصر.

* «مُجْمَل اللُّغة» أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مطبعة دار الجيل، بيروت.

* «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، طبعة الإفتاء، الرياض.

* «مسائل الإمام أحمد» الإمام أبو داوود السجستاني صاحب السنن، دار المعرفة، بيروت.

* «المصنَّف» الإمام عبدُ الرَّزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط١)، منشورات المجلس الأعلى سنة (١٩٧٠م).

* «معالم السنن: مختصر سنن أبي داوود» أبو سليمان الخطابي، (ط٢)، سنة (١٩٨١م)، المكتبة العلمية، بيروت.

* «معجَم مقاييس اللُّغة» أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة دار الجيل، سنة (١٤٢٠هـ)، بيروت.

* «الموطأ» الإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

❊ «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (ط١)، (١٣٨٢ - ١٩٦٣م).

❊ ❊ ❊

فهرس الموضوعات

تَم الكتابُ

الاعتقاد الواجب نحو

الصحابة

رضي الله عنهم

تأليف فضيلة الشيخ الدكتور

فلاح بن إسماعيل مندكار

أستاذ العقيدة بكلية الشريعة بجامعة الكويت

حفظه الله تعالى

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إِنَّ الحَمْدَ للَّهِ، نَحْمَدُهُ، ونَسْتَعِينُهُ، ونَستغفِرُهُ، ونَعوذُ بِاللَّهِ مِن شُرورِ أَنْفُسِنَا، ومِن سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، ومَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وأشهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحدَهُ لَا شَريكَ لَهُ، وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عبدُهُ وَرَسُولُه ﷺ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أَمَّا بَعْدُ، فإِنَّ أَصدقَ الحديثِ كِتابُ اللَّهِ عَزَّ وَجلَّ، وخَيْرَ الهَدي هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمورِ مُحدثَاتُها، وكلَّ مُحدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضَلالةٌ، وكلَّ ضَلالةٍ في النَّارِ.

لقد بعثَ اللَّهُ تعالى نبيَّهُ مُحَمَّداً ﷺ بالهُدَى ودينِ الحقِّ، وكانَ العالَمُ يعيشُ في ظُلماتِ الجَهْلِ والجاهِليَّةِ، وفوضَى الأخلاقِ والسُّلوكِ، ووثَنِيَّةٍ

وشِرْكٍ مُطبقٍ، «. . . **وَإِنَّ اللَّهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ فَمَقَتَهُمْ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ إِلَّا بَقَايَا مِن أَهْلِ الكِتَابِ**. . . »[١]. والعربُ مِن جُمْلةِ هذا العالَمِ، وهُمْ قَومُهُ وعَشيرتُهُ الأقربونَ، أُمَّةٌ عَريقةٌ في الجاهليَةِ، واغلةٌ في الوثنيَّةِ.

اختارَ اللَّهُ مُحمَّداً سيِّداً وإماماً لِلرُّسُلِ والأنبياءِ وخاتماً لهم، كما اختارَ عَزَّ وجَلَّ الإسلامَ مُكَمِّلاً للأديانِ وخاتماً للشَّرائع، ومنظومةِ الأخلاقِ السَّاميةِ والمكارمِ الحميدةِ، واختارَ سُبحانَهُ وتعالَى رِجالاً لِصُحْبَةِ النَّبِيِّ الكريم ﷺ، ولِحَملِ دينهِ القويم، ونَقْلِهِ إلى مَنْ بعدَهُم، وإقامةِ حُجَّةِ رَبِّ العالمينَ على الخَلْقِ أجمعينَ. كيفَ وهمُ المشمولونَ باختيارِ واصطفاءِ رَبِّ العالمينَ ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨].

ولقدْ كانوا أصدقَ النَّاسِ وأكرمَ الخَلْقِ حُبّاً وتعظيماً للَّهِ تعالَى، ولِرسُولِهِ ﷺ ودِينهِ، بل لقد ضربوا أروعَ الأمثلةِ في تقديم حُبِّ اللَّهِ وحُبِّ رَسُولِهِ ودِينهِ على النَّفْسِ والمالِ والوَلَدِ، فبذلوا الأموالَ والأرواحَ رخيصةً في سبيلِ هذا الدِّينِ وإعلاءِ كلمةِ اللَّهِ تباركَ وتعالى؛ تحقيقاً وتصديقاً لإيمانِهم برسُولِ الهُدَى والرَّحمةِ ﷺ ولِمَا جاءَ بهِ، فآمنوا وصدّقوا، ثُمَّ عاهدوا، ثُمَّ آزروا ونصروا واتَّبعوا النُّورَ الذي خَصَّهُمُ اللَّهُ تعالى بهِ، فهانتْ عليهم الدُّنيا وما فيها، وسهلَ عليهم مُفارقةُ الأوطانِ، والبذلُ في سبيلِ اللَّهِ تعالى، فأبدلَهمُ اللَّهُ تعالى أمناً وأماناً وراحةً واطمئناناً ولذَّةً ونَعيماً، فلم

(١) رواه الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه»، كِتَابِ الجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، بَابِ الصِّفَاتِ التي يُعْرَف بِهَا في الدُّنْيَا أَهْلُ الجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ (٤/٢١٩٧ - ٢١٩٨ رقم: ٦٣/٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار المُجَاشعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

يستشعروا مشقَّةً أو عذاباً أو غُربةً أو وَحْشَةً، فجابوا البلادَ وقطعوا الفيافي والقفارَ، وهجروا الأهلَ والأولادَ والأوطانَ يَذبُّونَ عن دينِ اللَّهِ تعالى، ويرشدونَ أهلَ الضَّلالِ، ويُخرِجُونَهم مِنْ ظُلماتِ الجَهلِ والفسادِ إلى نُورِ الإسلامِ والإيمانِ، حاملينَ رسالةَ نَبيِّهم ومِيراثَ حبيبِهم ﷺ يُؤدونَهُ إلى الخَلْقِ والعبادِ في مشارق الأرضِ ومغاربِها، وها هي قُبورُهم تشهدُ على حالِهم التي كانوا عليها، وأنَّهم أهلُ صِدْقٍ وإخلاصٍ، وأربابُ دعوةٍ، وحمَلةُ رسالةٍ، غير مُلْتفِتينَ ولا طالبينَ الدَّعةَ والراحةَ، ولا مُغترّينَ بزينةِ الدُّنيا وزخارفِها فضلاً عن أنْ ينجرفوا وراءَها ويسعوا في تحصيلها وجمعها ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣].

نعَمْ واللَّهِ، رجالٌ لن يجودَ الزَّمانُ بمثلِهم، وللَّهِ درّ القائلِ:

رجالٌ حلفَ الزَّمانُ ليأْتِيَنَّ بِمثْلِهم   حنثَتْ يَمينُكَ يا زمانُ فكفّري

بل أقولُ: ما جاءتِ الخليقةُ بأصحابِ نَبيٍّ مثلِهم مِمَّنْ كانَ قبلَهم مِنَ الأنبياءِ والرُّسُلِ وأصحابِهم وحَوارييهم. وما عساي أن أقول؟ وما عسى المادِحونَ والمُحبّونَ أنْ يقولوا في قومٍ امتدحهُم رَبُّ العِزّةِ والجلالِ، وجعلَ ذلكَ قُرآناً يُتْلَى إلى يومِ القيامةِ؟ وامتدحهُم كذلك رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فها هي سُنَّتُهُ تشيدُ بمآثِرهم وفضْلِهم وصدقِهم.

قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤].

وقال عزَّ وجلَّ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾ [الفتح: ٢٩].

وقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنةٌ لأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ»(١).

ففي قولِ اللَّهِ تعالى وقولِ رَسُولِهِ ﷺ الغنيةُ والكفايةُ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ، أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ.

وكذلك يرى النَّاظرُ في تُراثِ الأُمَّةِ شِدَّةَ عنايةِ أسلافِنَا مِن أهلِ العلمِ والفضائلِ والإيمانِ والإحسانِ بأُولئكَ الرِّجالِ الأفذاذِ ﷺ، فأفردوهم بالتّصنيفِ وذِكْرِ فضائِلهم وطبقاتِهم ومرويّاتِهم ومسانيدِهم، مثل البُخاريِّ، والبَغَويِّ، وابنِ سَعْدٍ، وأبي حاتم، والطَّبَرانِيِّ، وابنِ مَنْدَه، وأبي نُعَيْم، وابنِ عَبْدِ البَرِّ، وابنِ الأثيرِ، والذَّهَبِيِّ، وابنِ حَجَرٍ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ جميعاً، وما ذلكَ إلَّا إيماناً منهم بفضلِ صَحابةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وأهمّيتهم في دِينِ

(١) رواه الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه»، كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابِ بَيَانِ أَنَّ بَقَاءَ النَّبِيِّ ﷺ أَمَانٌ لأَصْحَابِهِ، وَبَقَاءَ أَصْحَابِهِ أَمَانٌ لِلأُمَّةِ (٤/ ١٩٦١ رقم ٢٥٣١/ ٢٠٧).

اللَّهِ تعالى مِن حيثُ إصابةِ الحقِّ فيه والنَّجاةُ عِندَ اللَّهِ عَزَّ وجلَّ.

من هذا المُنطلقِ أحببتُ أنْ أُسْهِمَ فِي هذا الأمرِ العظيمِ؛ أداءً للحقِّ الواجبِ، وإظهاراً للحقِّ، ونُصرةً لأُولئكَ الأعلامِ، ومُشاركةً في الذَّبِّ عن دينِ اللَّهِ تعالى وحَمَلَتِهِ ونَقَلَتِهِ، والدِّفاعِ عنهم تحقيقاً لقولهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج: ٣٨].

راجياً أن يجعلَني اللَّهُ تعالى مِمَّنْ يَلحقُ بِأُولَئِكَ الرَّكبِ، ويقتدي بهم، ويقتفي آثَارَهم، ويصدقُ في حُبِّهم وتعظيمِهم والاقتداءِ بِهم، وتحقيقِ مثليتهم في دينِ اللَّهِ تعالى، سائِلاً الحقَّ تباركَ وتعالَى أنْ يَكتُبَنِي عندَهُ مِنَ المُتَّبعينَ لهم بإحسانٍ وصدقٍ وإتقانٍ إنه تباركَ وتعالَى وَلِيُّ ذلكَ والقادِرُ عليهِ. ثُمَّ أسألُهُ تباركَ وتعالَى أنْ يجعلَني مِنَ الذينَ يَردُّونَ على أهلِ الزَّيغِ والضَّلالِ، أعني أُولَئِكَ الأقزامَ الذين كانوا وما زالوا يتطاولونَ على أفضلِ خَلْقِ اللَّهِ تعالى بعدَ الأنبياءِ والرُّسُلِ، ويوجّهونَ سِهامَ حقدِهِم وكُفرهم لهذا الدينِ من خلالِ هذا البابِ، أعني الطَّعْنَ في صحابةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وسَبِّهم، وقد جذبوا إلى باطلِهم فئةً مِن أهلِ الإسلامِ[1].

وهاهُم يطعنونَ في الصَّحابةِ الكرامِ والأئمَّةِ الأعلامِ طعوناً عظيمةً تَحُزُّ واللَّهِ في نُفوسِ أهلِ الإيمانِ، وتَذُوبُ لَها قُلُوبُهُمْ كَمَداً وحَزَناً، وتَثورُ فيها

(١) ذهبَ جمهورُ أهلِ العلم إلى تكفيرِ مَنْ سَبَّ وكَفَّرَ صحابةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهذا هو الحقُّ الذي لا مريةَ فيه؛ فإنَّ تكفيرَ مَنْ شَهِدَ له اللَّه تَعالى ورسُولُهُ ﷺ. بالإيمانِ والجنَّةِ والرِّضا عنه، يُعَدُّ مِنْ تكذيبِ اللَّهِ تَعالَى ورسُولِهِ ﷺ، ومَنْ كذَّبَ اللَّهَ عزَّ وجلَّ ورسُولَهُ ﷺ فقد كفَرَ. انظر: «عَقيدة أهلِ السُّنَةِ والجماعةِ في الصَّحابةِ الكِرامِ» لناصرِ الشيخِ (٢/ ٨٥٦).

الآلامُ والشُّجُونُ، وتَزدادُ حَسْرَتُهُمْ، ويَتَولَّوْنَ وأَعيُنُهُمْ تَفيضُ مِنَ الدَّمْعِ أَلَّا يَجِدوا مَا يَقْمَعوا بِهِ تلك الأصواتَ الفاجرةَ الصَّادرةَ مِنْ تلك الحناجِرِ النَّتِنَةِ والأقلامِ المارقةِ اللَّهُمَّ إلَّا بالرَّدِّ على أُولَئِكَ الأقزامِ والكتابةِ فيهم، وكشفِ زَيْفِهم وباطلِهم والدُّعاءِ عليهم حتَّى يقضيَ اللَّهُ أمراً كانَ مفعولاً.

هذا ما أردتُهُ دفاعاً عَنِ الصَّحابةِ الكرامِ؛ أداءً للحقِّ، وتقرُّباً إلى اللَّه تعالَى؛ لأنَّ هذا دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، ثُمَّ نُصحاً للأُمَّةِ وتبصيراً لشبابِها مِنْ أَنْ يُخْدعوا بشعاراتِ أهلِ الإلحادِ والضَّلالِ الذين يطعنونَ بساداتِ الأُمَّةِ ويصرخونَ بِسَبِّهم وانتقاصِهم ليلاً ونهاراً، بل وتكفيرِهم.

هذا، وقد سمّيتُ هذا البحثَ: «الاعتقاد الواجب نحوَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم». وضمَّنتُهُ بعدَ هذه المقدِّمةِ:

- ذِكرَ عظيمِ فضلِهم، ورفعةِ منزلَتِهم في دينِ اللَّهِ تعالَى كما جاء به الكتابُ والسُّنَّةُ.

- ثُمَّ ذكرَ أقوالِ سَلَفِ الأُمَّةِ، ثُمَّ ذكر عَدالَتِهم، وما يجبُ نحوَ ما شجرَ بينَهم.

- ثُمَّ ذكرَ تحريمِ سبِّهم وشَتْمِهم.

- ثُمَّ حُكْمَ مَنْ تَلَبَّسَ بِشيءٍ من ذلكَ.

- ثمّ ختمتُ ذلك كُلَّهُ بنقلِ أقوالِ الأئمّة الأعلامِ في بيانِ هذا المعتقدِ في الصَّحَابَةِ الكرامِ.

- ثُمَّ أجملتُ أقوالَ المُخالفينَ المُبتدِعةِ مِمَّنْ تنكَّبَ الصَّراطَ فزلّتْ أقدامُهم وأقلامُهم بالطَّعنِ في الصَّحَابَةِ الكرامِ رضي الله عنهم ، وجعلتُها على قسميْنِ:

القسم الأول: أهل التَفريطِ والجفاءِ في حقِّ الصَّحَابَةِ الكرامِ رضي الله عنهم .

القسم الثاني: مَنْ جمعَ بينَ الإفراطِ والتَّفريطِ والغُلُوِّ والجفاءِ، ممّنْ جمعوا بين المَتناقضاتِ، وخالفوا النّقلَ والعقلَ فيما يجبُ نحوَ الصَّحَابَةِ الكرامِ رضي اللَّهُ عنهم، وختمتُ ذلك بذكرِ أقوالِهم، وأقوالِ أئمّتِهم المُعتبرينَ في مذاهبِهم، ومِن مراجعهم المعتمدة، محاولاً الجمعَ بين أقوالِ المُتقدّمينَ منهم والمتأخرينَ؛ لبيانِ استمرارِهم على الضَّلالِ على الرَّغْمِ من شعاراتِ التّقريبِ والوحدة وغيرها مِنَ الأكاذيبِ التي يدّعون.

وختاماً، أسألُ اللَّهَ تعالى التَّوفيقَ والسَّدادَ والرَّشادَ والقَبولَ بعدَ الإخلاصِ في القولِ والعملِ، وصلَّى اللَّهُ على سيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وعلى آلهِ الأطهارِ وأصحابِه الميامين ومَنْ تَبِعَهُم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ.

❋ ❋ ❋

(الصَّحَابَةُ في الكتابِ والسُّنَّةِ)

إنَّ النَّاظرَ في نصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، ليُدْركُ بوضوحٍ وجَلاءٍ الفضْلَ العظيمَ، والمَنْزِلَةَ السَّاميةَ، والمَكَانَةَ الرَّفيعةَ الَّتي نَالَها أصحَابُ رسُولِ اللَّهِ ﷺ، أولئك الذين اختَارهمُ اللَّهُ واصطفَاهُم لِصُحبةِ نبيِّهِ ومُصْطَفَاهُ ﷺ ونُصرةِ دينهِ، أولئكَ الذين صدقوا في إيمَانِهم باللَّهِ تعالَى ورسُولِهِ ﷺ، وجَاهدُوا بِأموالِهم وأنفُسِهِم في سبِيلِ اللَّه تعالى ونُصْرَةِ دينهِ، وحَمْلِ رسَالتِهِ إلَى خَلْقِهِ بِصدْقٍ وإخلاصٍ وتَضْحيَةٍ، حتَّى استَقَامَ الأمرُ، وانتَشَرَ الدِّينُ علَى أيْدِيهم في أرْضِ اللَّهِ تعالَى، وبينَ عِبَادِ اللَّه، فكَانَ لهم في ذَلِكَ فَضْلٌ ومِنَّةٌ علَى كُلِّ مُسْلِمٍ إلَى يومِ الدِّينِ، واستَحقُّوا بذلِكَ جميلَ الذِّكـرِ والثَّنَاءَ مِنَ اللَّهِ تعالَى في كِتَابهِ العزيزِ، ومِن رسُولِهِ ﷺ في سُنَّتِهِ الغَرَّاءِ.

* **فممّا جاءَ في فضلِهم في كتابِ اللَّه تعالى:**

قوله تعالَى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وقوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

فالصَّحَابَةُ هُمُ المُخَاطَبونَ المُشَافهونَ بِهذه الآياتِ، فَهُم أَوْلَى النَّاسِ والخَلْقِ بالخيْرِيَّةِ، وإنْ كان يدْخلُ معهم غيرُهم، ولَا يكون لغيرِهم هذه المَنْزِلَةُ إلَّا مَن تَبِعَهم واقتَفَى آثَارَهم، والْتزَمَ هَدْيَهُم رضي الله تعالى عنهم.

ومِمَّا يُبيّنُ ويُوضِّحُ منْزلَتَهم هذه، قولُ رسُولِنا ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الذين يَلُونَهُم، ثُمَّ الذين يلونَهُم»(١)، وفي روايةٍ: «خيرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الذين يَلُونَهُم، ثُمَّ الذين يَلُونَهُم»(٢).

ومنه قولُ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَـٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَـٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّـٰتٍ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ومنه قولُ الله تبارَكَ وتعالَى: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَـٰتَلَۚ أُوْلَـٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَـٰتَلُواْۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

وقولُه عَزَّ وجَلَّ: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَـٰبَهُمۡ فَتۡحًا قَرِيبًا﴾ [الفَتْح: ١٨].

وقولُه تعالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَـٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقًّاۚ لَّهُم مَّغۡفِرَةٌ وَرِزۡقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤].

وقولُه تعالَى: ﴿مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ

---

(١) مُتَّفَقٌ عليه: رواه البخاريُّ في «صحيحه»، كتابِ فضائلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، بابِ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ صَحِب النَّبِيَّ ﷺ أَوْ رَآهُ مِنَ المُسْلِمِينَ، فَهُوَ مِن أَصْحَابِهِ (فتح الباري: ٣/٧ رقم ٣٦٥٠٩)، ورواه مسلمٌ في «صحيحه» كِتَاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابِ فَضْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ (١٩٦٣/٤ رقم: ٢٥٣٣/٢١١).

(٢) رواه البخاريُّ في «صحيحه»، الكتاب والباب السابقين، (الفتح: ٣/٧ برقم ٣٦٥١)، ورواه مسلم (٢١١/ ٢٥٣٣).

﴿نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُواْ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣].

إِلَى غيرِ ذلكَ مِنَ الآياتِ الكثيرات التِي نَصَّ اللَّهُ تبارَك وتعالَى فيها علَى فضْلِهم ومَنْزِلَتِهم، وما وَعَدَهم بهِ في الدُّنيا والآخرةِ، ورِضَاهُ عنهم وعن سُلوكِهم، ومغفِرَتِهِ لَهم؛ لِعظيمِ صِدْقِهم في عَهدِهم، والتِزَامهم بدِينِ اللَّه تعالَى والذَّبِّ عنه.

*** ومِمَّا جاءَ في فضلِهم في سُنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ:**

قولُ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ. وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي، أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ»[١].

وقولُهُ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِن أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ»[٢].

إِلَى غيْرِ ذلكَ مِنَ الأحاديثِ الكثيرةِ الَّتِي تُبيِّنُ فضْلَ الصَّحَابَةِ أو طائفةٍ منهم، أو بعضِهم، مِمَّا يَدُلُّ دلالَةً واضِحَةً علَى عُلُوِّ منْزِلَتِهم، وعظيمِ فضلهم؛ لِسَابقِتِهم وصدْقِهم وإخلاصِهم في دينِ اللَّه تبارَكَ وتعالى.

* * *

(١) رواه الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه»، كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابِ بَيَانِ أَنَّ بَقَاءَ النَّبِيِّ ﷺ أَمَانٌ لأَصْحَابِهِ، وَبَقَاءَ أَصْحَابِهِ أَمانٌ لِلأُمَّةِ (٤/ ١٩٦١ رقم: ٢٠٧/٢٥٣١).

(٢) رواه الإمام مسلمٌ في «صحيحه»، كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابِ مِن فَضَائِلِ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَهْلِ بَيْعَةِ الرُّضْوَانِ (٤/ ١٩٤٢ رقم: ١٦٣/٢٤٩٦)، والاستثناء المذكور في قوله ﷺ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، لا حقيقةَ له، قال النَّوويُّ في شرحِ الحديثِ: «قال العلماءُ: معناه لا يدخلُها أحدٌ منهم قطعاً كما صرَّحَ به ﷺ في الحديثِ الذي قبلَهُ» اهـ.

(الصَّحَابَةُ في أقوالِ السَّلَفِ)

جَاءَ عَنِ السَّلفِ الصَّالحِ - ومنهم الصَّحابة أنفسهم ومَن جَاءَ بعدَهم - مَا يُبيّنُ فضلَهم رَضِيَ اللَّهُ تعالَى عنهم، فمِن ذلِكَ:

قولُ عبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ ﵁: «إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ في قُلُوبِ العِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ العِبَادِ فاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ. ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ العِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ العِبَادِ؛ فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى المُسْلِمُونَ حَسَناً، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئاً، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّءٌ»(١).

وقول عبدِ اللَّه بن عُمَرَ ﵄: «مَنْ كانَ مُسْتَناً فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ ماتَ، أُولئِكَ أصحَابُ مَحَمَّدٍ ﷺ، كانُوا خيْرَ هذه الأُمَّةِ، أبَرَّها قلُوباً، وأعمَقَهَا عِلْماً، وأقَلَّهَا تَكَلُّفاً، قوْمٌ اختَارهُمُ اللَّهُ لِصُحبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ، ونَقْلِ دِينهِ، فَتَشَبَّهُوا بِأخلَاقِهم وطَرَائقهم؛ فَهُمْ أصحابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، كانُوا على الهُدَى المُستَقيم، واللَّهِ وَرَبِّ الكَعبَةِ»(٢).

---

(١) «المسند» للإمام أحمد (١/ ٣٧٩)، قال الألبانيُّ في (تخريج الطَحاويةِ ص ٤٧٠): «حسَنٌ موقوفاً أخرجَهُ الطّيالسيُّ وأحمدُ وغيرُهما بسندٍ حسنٍ وصَحَّحَهُ الحاكِمُ ووافقَهُ الذَّهبيُّ واشتهرَ علَى الألْسِنَةِ مَرفوعاً وفي سَندِهِ كَذَابٌ والصَّحيحُ وَقْفُهُ وهما مخرَجانِ في (الضعيفة ٥٣٢، ٥٣٣)». اهـ

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٠٥ - ٣٠٦)، وإسناده ضعيفٌ، ولكنه يتقوى بأثرِ ابن مسعودٍ ﵁ الذي قبلهُ.

ومِن ذلِكَ مَا جَاءَ عَنِ الحَسَنِ البصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا قِيلَ لَهُ: أَخْبِرْنَا [عن] صِفَةِ أصحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَكَى وقال: «ظَهَرَتْ مِنهم علاماتُ الخَيْرِ في السّيما والسَّمْتِ، والهَدْيِ والصِّدْقِ، وخُشونَةِ مَلَابسِهم بالاقتِصَادِ، ومَمْشَاهُم بالتَّواضُعِ، ومنطقِهم بالعمَلِ، ومطعَمِهم ومَشرَبِهم بالطّيّبِ مِنَ الرِّزْقِ، وخضوعِهم بالطَّاعَةِ لِرَبِّهم تَعَالَى، واستقادتِهم للحقِّ فِيمَا أحبُّوا وَكَرِهُوا، وإعطائِهمُ الحقَّ مِن أنفسِهم، ظَمئتْ هواجِرُهم، ونحلتْ أجسَامُهم، واستخَفّوا بسخَطِ المخلُوقينَ [في] رضا الخالِقِ، لَمْ يفرِّطُوا في غَضَبٍ، ولَمْ يحيفوا في جَوْرٍ، ولَمْ يجاوزوا حُكْمَ اللَّهِ تعالَى في القُرْآنِ، شغَلوا الأَلْسُنَ بالذِّكْرِ، بَذَلُوا دِماءَهُم حين استَنْصَرَهُم، وبذلوا أموالَهم حين استقرَضَهُم، ولَمْ يَمنعْهُم خوفُهُم [مِنَ] المَخلوقينَ، حسنتْ أخلاقُهم، وهانَتْ مؤنتُهم، وكفاهمُ اليَسِيرُ من دنياهم إلَى آخرتِهم»(١).

ومِن ذلِكَ مَا جَاءَ عَن قَتَادةَ بنِ دِعَامَةَ السَّدُوسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أحَقُّ مَنْ صَدَّقتُم أصحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، الذينَ اختَارَهُم اللَّهُ لِصُحْبَةِ نبِيِّهِ وإقَامةِ دينِهِ»(٢).

ومِن ذَلِكَ مَا رَواهُ البَيْهَقِيُّ عنِ الإمامِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُما اللَّهُ تعالى - قال: «وقدْ أَثْنَى اللَّهُ تبارَكَ وتعالَى على أصحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في القُرْآنِ والتَّوْراةِ والإنْجِيل، وسَبَقَ لهم على لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الفَضْلِ مَا لَيْسَ

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٥٠).

(٢) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٣/ ١٤٣).

لأحَدٍ بَعدَهُم. فَرَحِمَهُمُ اللَّهُ وهَنَّاهُم بِمَا آتاهُم مِن ذلِكَ، بِبلُوغِ أعلَى مَنَازِل الصِّدِّيقينَ والشُّهدَاء والصّالِحينَ، هُمْ أَدَّوا إليْنَا سُنَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وشَاهدُوه والوَحْيُ يَنْزِلُ عليْهِ، فعَلِمُوا مَا أرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَامّاً، وخاصّاً، وعَزْماً، وإرْشَاداً، وعرفُوا مِن سُنَنِهِ مَا عَرفنَا وجَهِلْنَا، وهُمْ فَوْقَنَا في كُلِّ عِلْم، واجتِهَادٍ، وَوَرَع، وعَقْلٍ أُستدْرِكَ بِهِ عِلْمٌ واستُنبِطَ بِهِ، وآثَارُهُم لَنَا أَحْمَدُ وأَوْلَى بِنا مِن آرَائِنَا لأنفُسِنَا، واللَّهُ أعلَم»[1].

* لذلِكَ وغيْرِه؛ يَعتَقِدُ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ أنَّ أصحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أفضَلُ هذه الأُمَّةِ بعدَ نَبيِّهَا ﷺ، وأعلَاهُم مَنْزِلَةً ومَكَانَةً عند اللَّه تباركَ وتعالَى، ويَعتَقِدونَ أَنَّ الصَّحَابَةَ جَميعاً مشْتَركونَ في هذا الفضْلِ العظيم، مَشْمولونَ بِجَميلِ الثَّنَاءِ، والكَرَامَةِ، والوَعْدِ الحَسَنِ مِنَ اللَّهِ تَبَارَكَ وتعالَى.

* * *

(١) «مناقب الشافعيّ» للبيهقي (١/ ٤٤٢).

التَّفاضلُ بينَ الصَّحابة

إنَّ الصَّحابةَ ﴿رضي الله عنهم﴾ مُتبَاينونَ في الفَضَائِلِ، وعُلُوِّ الدَّرَجَةِ والمَنْزِلَةِ، فأفضَلُهم: أبو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ بنُ الخطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ، ثُمَّ عَلِيُّ بنُ أبي طالبٍ، رَضِيَ اللَّه عنهم جميعاً.

ثَبتَ عَن عَلِيٍّ ﴿رضي الله عنه﴾ أَنَّ ابنَهُ مُحَمَّدَ بْنَ الحَنَفِيَّةِ قَالَ: «قُلْتُ لأَبِي: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: (أَبُو بَكْرٍ) قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: (ثُمَّ عُمَرُ)، وَخَشِيتُ أَنْ يَقُولَ عُثْمَانُ. قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ؟ قَالَ: مَا أَنَا إِلَّا رَجُلٌ مِنَ المُسْلِمِينَ»(١).

وقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في حقِّ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ: «هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ مِنَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ إِلَّا النَّبِيِّينَ وَالمُرْسَلِينَ»(٢).

وقال ﷺ: «مَا طَلعَتِ الشَّمسُ ولا غَرَبتْ - بعد النَّبِيِّينَ وَالمُرْسَلِينَ - على أفضَل مِن أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ»(٣).

(١) رواه البخاريُّ في «صحيحه» كتاب فضائل الصحابة باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلًا» (الفتح: ٧/ ٢٠ رقم ٣٦٧١).

(٢) رواه الترمذي في «سُنَنِه» باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي اللَّهُ عنهما كليهما (٥/ ٥٧٠ رقم ٣٦٦٤)، وصححه المحدّثُ الألبانيُّ في «صحيح سُنَنِ الترمذي».

(٣) «الرياض النضرة في مناقب العشرة» للطبري (١/ ٣٢٠) وسكت المحققُ، وقال المُحدِّثُ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٣/ ٥٣٤ رقم ١٣٥٧): «أخرجه جمعٌ مِنَ المُحَدِّثينَ منهم عبدُ بنُ حميدٍ والخطيبُ وغيرهُما. . . وقد حسَّنَهُ بعضُهم، ولكن الطُّرقَ المشارَ إليها بحاجةٍ إلى دراسةٍ دقيقة، وهذا مِما لَم يتيسرْ لي بعدُ، واللَّهُ الموفق». اهـ

وثبتَ عَنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قالَ: «كُنَّا نُخَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَنُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ»[(١)].

ورواه الطَّبرانيُّ بلفظِ: «كُنَّا نَقُولُ والنَّبِيُّ ﷺ حَيٌّ: أبو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ. فيبْلُغُ ذَلِك النَّبِيَّ ﷺ فَلَا يُنْكِرهُ».

يقولُ الحَافِظُ ابنُ حجَرٍ - نقلًا عنِ البَيهَقِيِّ بسندهِ إلى أبي ثَوْرٍ عنِ الإمامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُم اللَّهُ جميعاً -: «أجمَعَ الصَّحَابَةُ وأتبَاعُهم علَى أفضَليَّةِ أبِي بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ عَلِيٍّ»[(٢)].

ورَوَى البيهَقِيُّ عنِ الإمامِ الشَّافِعِيِّ، أنَّه قَالَ: «أفضَلُ النَّاسِ بَعدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أبو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ»[(٣)].

ورَوى عَبدُوسُ بنُ مَالِك العطَّارُ، عنِ الإمامِ أحمَدَ قال: «خَيْرُ هذهِ الأُمَّةِ بعدَ نبيِّها: أبو بَكرٍ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ بنُ الخطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ، نُقَدِّمُ هؤلاء الثَّلاثَةَ كمَا قَدَّمَهم أصحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَخْتَلفوا في ذلِكَ»[(٤)].

وقدْ أجْمَعَ الصَّحَابَةُ علَى تقديمِ عُثْمَانَ علَى عَلِيٍّ في البَيْعَةِ، وإجْمَاعُ الصَّحَابَةِ قدْ حَثَّ اللَّهُ تعالَى ورَسُولُهُ ﷺ على الأخذِ بهِ، بَلْ جاءَ بهِ الأمرُ

---

(١) «صحيح البخاري»، كتاب فضائل الصحابة، بَاب فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ (الفتح: ٧/ ١٦ رقم ٣٦٥٥).

(٢) «فتح الباري» (٧/ ١٧).

(٣) «الاعتِقَاد» للبيهقي (ص١٩٢).

(٤) «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤١).

في غيرِ آيةٍ كقولِ اللَّه تعالَى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، حيثُ تَوعَّدَ اللَّهُ عَزَّ وجلَّ مَنْ يُخالفُ اتِّباعَ سبيلِهم وَعيداً شديداً.

وكذلكَ في قولِهِ تعالَى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، حيثُ رغَّبَ سُبحانَهُ باتِّباعِهم بإحسانٍ، وأنه طريقُ مرضاةِ اللَّهِ تعالَى، واستحقاق الجَنَّةِ والخُلودِ فيها.

لِذلِكَ؛ قرَّرَ التَّابِعِيُّ الجَليلُ أيّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَاعِدَةً جَليلَةً قال: «مَنْ قَدَّمَ عَلِيّاً - يعْنِي علَى عُثْمَانَ - فقَدْ أَزْرَى بِالمُهَاجِرينَ والأَنصَارِ». وفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ لَمْ يقدِّمُ عُثْمَانَ على عَلِيٍّ...»(١).

وجاءَ عن حمّادِ بنِ زَيدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لئن قلتُ إنَّ عَلِيّاً أفضلُ مِن عُثْمَانَ، لقدْ قلتُ إنَّ أصحابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خانوا»(٢).

ويَعتَقِدونَ تَقدِيمَ المُهاجِرينَ علَى الأَنصَارِ؛ لِمَا جَاءَ مِن تَقدِيمهم في كِتَابِ اللَّهِ العزيزِ، حيثُ قالَ عَزَّ وجلَّ: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

(١) «منهاج السُّنَةِ النبوية» للإمام ابن تَيْمِيَّةِ (٢/ ٧٣)، و(٨/ ٢٢٥)، وأيضاً: «مجموع الفتاوى» له (٤/ ٤٢٨)، حيثُ ذكرَ قولَ أيوبَ، وأنه قول أحمدَ والدَّارقطنيِّ وغيرِهما.

(٢) «سير أعلام النبلاء» القسم الخاص بالخلفاء الراشدين المطبوع لاحقاً (٢٨/ ١٥٦).

ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٨ - ٩].

ولقولِهِ تباركَ وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤].

ولقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ولقولِهِ تعالَى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٧].

وَمِمَّا ذكرَهُ عُلَمَاءُ أهلِ السُّنَّةِ وَالجماعةِ في تقديمِ المُهَاجرينَ علَى الأنصَارِ مِن حيثُ الجُمْلَةِ؛ لِجمعْهِم ﷺ بينَ الهِجْرَةِ والنُّصْرَةِ، ولكونِ العشرةِ المَشهُودِ لَهم بالجَنَّةِ مِنَ المُهَاجرينَ(١).

(١) شهدَ رسولُ اللَّه ﷺ لبعضِ الصحابةِ بالجَنَّةِ، منهم العشرة: روى الترمذي في «السُّنَنِ برقم ٣٧٤٧) بسندٍ صحيح، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «أبو بَكْرٍ في الجَنَّةِ، وَعُمَرُ في الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ في الجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ في الجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الجَنَّةِ، والزُّبَيْرُ في الجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ في الجَنَّةِ، وَسَعْدٌ [بن أبي وقَاصٍ] في الجَنَّةِ، وَسَعِيدٌ [بن زَيْدٍ] في الجَنَّةِ، وأَبو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ في الجَنَّةِ».

أجمع أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ - علَى أنَّ الصَّحابةَ كُلَّهم عُدُولٌ[١].

ويَقولُ الإمامُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اتَّفقَ أهلُ السُّنَّةِ علَى أنَّ الجَميعَ عُدُولٌ، ولَمْ يُخَالِفْ في ذَلِكَ إِلَّا شُذوذُ المُبْتَدِعةِ»[٢].

وقالَ الإمامُ ابنُ كَثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الصَّحَابَةُ كُلُّهم عُدُولٌ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ لِمَا أثنَى اللَّهُ عليهم في كِتابِهِ العزيزِ، وبِمَا نَطَقَتْ بِهِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ في المَدْحِ لهم في جَميعِ أخلَاقِهم، ومَا بذَلُوه مِنَ الأموَالِ والأروَاحِ بينَ يَدي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ رَغبَةً فيمَا عندَ اللَّهِ مِنَ الثَّوابِ الجَزيلِ، والجَزاءِ الجميلِ»[٣].

وقالَ الإمامُ النَّوويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اتَّفَقَ أهلُ الحَقِّ ومَنْ يُعْتَدُّ بهِ في الإجمَاعِ علَى قَبولِ شَهَادتِهم ورواياتِهم، وكمالِ عدالتِهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمَعينَ»[٤]. وقالَ أيضاً: «الصَّحَابَةُ كُلُّهم عُدُولٌ - مَنْ لابسَ الفِتنَةَ، وغيرُهم - بإجْمَاعِ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ»[٥].

* * *

(١) «الاستيعاب» (١/ ١٩).

(٢) «التقريب» للنووي (٢/ ٢١٤).

(٣) «الباعث الحثيث» (ص١٨١ - ١٨٢).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (١٥/ ١٤٩).

(٥) «التقريب» للنوويّ (٢/ ٢١٤).

الموقفُ الحقُّ فيما شجرَ بينَ الصَّحابةِ

* ويَعتَقِدونَ وجُوبَ الإمسَاكِ وعدمِ الخوضِ فيما شَجَرَ بينَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تعالَى عنهم؛ لِمَا في ذلِكَ مِن سَلامَةِ الصُّدورِ نحوَهم، وعصمةِ الاعتِقَادِ فيهم، وحِفظِ الدِّين، والبُعدِ عن مَزَالِقِ الشَّيطَانِ وتزيينهِ لِسَبيلِهِ الخبيثِ الذي يؤولُ بِصاحبهِ إلَى الطَّعنِ في أعراضِ الصَّحَابَةِ واتِّهامِهِم بالضَّلالِ، واتِّبَاعِ الأهواء، والتَّجريحِ بِهم، والطَّعنِ بِعدَالَتِهم ودينِهم، الأمْر الذي يَفتَحُ علَى أهلِ الإسلَامِ أبواباً عظيمَةً مِنَ الشَّرِّ والفِتَنِ فيمَا بينَهم، والرَّيْبِ والشَّكِّ بالدّينِ المنقُولِ إليْنَا، والتَّحريفِ في نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ.

* ويعتَقِدونَ أنَّ مَا وَقَعَ بينَهم مِن تَشَاجُرٍ واختِلَافٍ وتَقَاتُلٍ، كانَ عَنِ اجتِهَادٍ منهم في إقَامَةِ حُكْمِ اللَّهِ تعالَى، وتَطبيقِ شَرْعِهِ، والتِزَامِ حُدودِهِ وأحكَامِهِ. وأنَّ ذلِكَ لَمْ يَكُنْ لِتَحقيقِ الأهواءِ، أوْ نيلِ الشَّهواتِ، وكَسْبِ الحُطَامِ، والحِرْصِ علَى الجَاهِ والسُّلطَانِ والمَنَاصِبِ الدُّنيويةِ، ولَا شَكَّ أنَّهم جَميعاً مأجُورونَ معذورونَ فيمَا حَصَلَ ووقَعَ في الأُمَّةِ مِن جَرَّاءِ اجتهَادِهم رَضِي اللَّهُ تعالَى عنهم وأرضاهُم.

* ويعتَقِدونَ أيضاً تَحريمَ سَبِّهِم والتَّجريحِ بِهم، أوِ الطّعنِ والنَّيْلِ مِن أحَدٍ منهم، أوِ الإشَارَةِ إلَى مَا يَحُطُّ مِن قَدْرِهم وينقصُ مِن فَضْلِهم وعُلُوِّ مكانَتِهم وعظيمِ منْزِلتِهم، وكَمَالِ عدالَتِهم رَضِيَ اللَّهُ تعالَى عنهم. لَقدْ

أجمعَ عَلَمَاءُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ علَى ذَلِكَ، وأجمَعُوا علَى الحُكْمِ بِتَفسيقِ مَن تَلبَّسَ بِشَيْءٍ مِن ذلِكَ، ووجوبِ تَعزيرهِ وتأديبِهِ، مع عظيمِ إثمِهِ وذَنبِه عندَ اللَّه تباركَ وتعالَى، واختَلفُوا في الحُكْمِ بتَكفيرِهِ، ووجُوبِ قَتْلِهِ، واستِحلَالِ دَمِهِ؛ لِمُروقهِ وخُروجِهِ عَنِ المِلَّةِ، وتحقيقُ القوْلِ في هذا الاختِلَافِ:

أنَّ مُطلَقَ سَبِّ الصَّحَابَةِ، والطّعنِ في عَدالتِهم ودينِهم، فِسْقٌ وضَلَالٌ، وأنَّ مُرتَكِبَهُ فَاسِقٌ ضَالٌّ يَجِبُ زَجْرُهُ، ولَا يَلْزَمُ مِنَ ذلِكَ الحُكْمُ بِخروجِهِ عنِ المِلَّةِ وكُفْرِهِ، ولَكِن إذا كانَ السَّبُّ والطَّعنُ يُعَارِضُ نُصوصَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ الصَّريحةِ، وذَلِكَ كالطّعنِ في جمَيعِ الصَّحَابَةِ وسَبِّ جُمهورِهم، وإنكَارِ صُحبَتِهم وإسْلَامِهم، واعتِقَادِ رِدَّتِهم عن دينِ اللَّهِ تعالَى بعدَ وَفَاةِ الرَّسُولِ ﷺ، أوِ الطَّعنِ في أُمِّ المؤمنينَ عَائِشَةَ والشَّكِّ في بَراءَتِها مِنَ الإفْكِ، فذلكَ يُؤدِّي ويُفضِي إلَى إنكَارِ مَا هوَ مَعلُومٌ مِن دينِ اللَّهِ تعالَى بالضَّرورةِ، وإلَى مُصَادمةِ وردِّ النُّصوصِ الصَّريحةِ، أوْ إلَى إبطَالِ الدِّينِ والشَّريعةِ بِرَدِّ مَا وَرَدَ إلَيْنَا بحُجَّةِ أنَّ مَن نَقَلَهُ وأدَّاهُ هُم أهلُ الرِّدَّةِ عن دينِ اللَّهِ تعالَى. فَإنَّ مَنْ تَلَبَّسَ بِشَيْءٍ مِن ذَلِكَ واعتقدَه؛ فإنَّهُ كَافِرٌ خَارِجٌ عن مِلَّةِ الإسْلام، ومَارِقٌ عن دينِ اللَّه تعالَى، يُسْتَتَابُ مِن قَبيحِ مَا تَلَبَّسَ بهِ، فإنْ تَابَ وإلَّا قُتِلَ، وعليهِ لعنةُ اللَّهِ والملائكةِ والنَّاسِ أجمعين.

هذا هو مُعتَقَدُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في الصَّحَابَةِ الكِرَام، والأئمَّةِ الأعلَام، وسَادَاتِ الأنَامِ بعدَ الأنبيَاءِ والمُرسَلينَ، يَعتَقِدونَ عظيمَ فَضْلِهم، وعُلُوَّ مكَانتِهم، ووجوبَ حُبِّهم، والتَّقرب إلى اللَّه تعالَى والتَّوسل إليهِ بموالاتِهم، والدَّعاءِ لَهم، والذَّبِّ عنهم، وأنَّ العِصْمَةَ والنَّجَاةَ في الاقتِداءِ

بِهم، والتِزَامِ منَهجِهم، والتَّمَسكِ بسبيلِهم. رَضِيَ اللَّهُ تعالَى عنهم جَميعاً، وجَزاهم اللَّهُ خيرَ مَا جَازَى أصحاباً وأنصاراً عن نَبيِّهِ ورسُولِهِ ومصطفَاهُ، ونقلَةً وحمَلَةً لِدينِهِ، وشرْعِهِ، ومنهاجِهِ إلَى خَلْقِهِ وعبَادِهِ تَبَارَكَ وتعالَى.

***

أقوالُ الأئمّةِ في بيانِ الاعتقادِ الحقِّ

وأذكرُ الآنَ طَائِفَةً عَطِرَةً مِن أقوالِ عُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ مِمَّا يَتَبَيَّنُ بِها أصولُ الاعتِقَادِ وضَوابِطُ المَنهَجِ في هذا الأصلِ العظيم، والرُّكنِ القويم:

يقولُ الإمَامُ الحَافِظُ عبدُ الرَّحمَنِ بنُ أبِي حَاتِمِ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأمَّا أصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُمُ الَّذينَ شَهِدُوا الوَحيَ والتَّنْزِيلَ، وعرفوا التَّفسيرَ والتَّأويلَ، وهمُ الذين اختَارهُمُ اللَّهُ عَزَّ وجَلَّ لَصُحبةِ نَبيِّهِ ﷺ ونصرَتِهِ، وإقَامَةِ دينِهِ، وإظهَارِ حقِّهِ، فَرضِيَهم لهُ صحابةً، وجَعَلَهم لَنَا أعلَاماً وقُدْوَةً، فحفظوا عنه ﷺ مَا بَلَغَهم عَنِ اللَّهِ تعالَى، ومَا سَنَّ وشَرَعَ، وحَكَمَ وقَضَى، ونَدَبَ وأمَرَ، ونَهَى وحَظَرَ وأدَّبَ، ووَعَوْهُ وأتقنوهُ، ففقهوا في الدين، وعلِموا أمرَ اللَّهِ ونَهيَهُ ومُرادَهُ... فشَرّفهمُ اللَّهُ عَزَّ وجَلَّ بما مَنَّ عليهم وأكرَمَهم بهِ، مِن وَضْعِهِ إيَّاهم موضِعَ القُدْوَةِ فَنَفَى عنهمُ الشَّكَّ، والكَذِبَ، والغَلَطَ، والرِّيبةَ، والغَمزَ، وسَمَّاهُم عُدولَ الأُمَّةِ، فقالَ عزَّ ذِكرُه في مُحْكَمِ كِتَابِهِ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ففَسَّرَ رَسُولُ اللَّه ﷺ عَنِ اللَّهِ عزَّ ذِكرُهُ قولَه: ﴿وَسَطًا﴾ قال: «عَدْلًا»، فكانوا عدُولَ الأُمَّةِ، وأئمَّةَ الهُدَى، وحُججَ الدِّينِ، ونقلَةَ الكِتَابِ والسُّنَّة.

ونَدَبَ اللَّهُ تباركَ وتعالى إلَى التَّمَسُّكِ بِهديهم، والجَري عَلَى منهاجِهم، والسّلوكِ لِسبيلِهم، والاقتِدَاءِ بِهم، فقال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ

مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]»(١).

* ويقولُ الإمَامُ أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيانِ الاعتِقَادِ الواجِبِ نحو الصَّحابَةِ: «حبُّهم سُنَّةٌ، والدُّعاءُ لَهم قُرْبةٌ، والاقتِداءُ بِهم وَسيلَةٌ، والأخذُ بآرائِهم فضيلَةٌ، وخيرُ هذه الأُمَّةِ بعدَ نبيِّها ﷺ أبو بَكْرٍ، وخيرُهم بعدَ أبِي بَكْرٍ عُمَرُ، وخيرُهم بعدَ عُمَرَ عُثْمَانُ، وخيرُهم بعدَ عُثْمَانَ عَلِيٌّ، رضوانُ اللَّهِ عليهم، خُلَفَاءُ رَاشِدونَ مَهدِيّونَ»(٢).

* ويقولُ الإمَامُ الطَّحاويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونُحِبُّ أصحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ولَا نُفَرِّطُ في حُبِّ أحَدٍ منْهُم، ونُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُم وبِغَيْرِ الخَيْرِ يَذكرُهُم، ولَا نذكُرُهم إلَّا بِالخَيْرِ، وحُبُّهُم دِينٌ وإيمَانٌ وإحسَانٌ، وبُغضُهُم كُفْرٌ ونِفَاقٌ وطُغيَانٌ. وَنُثْبِتُ الخِلَافَةَ - بعدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أوّلاً لأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ تَفضِيلاً لَهُ وتَقدِيماً علَى جَميعِ الأُمَّةِ، ثُمَّ لِعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ لِعُثْمَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ لِعَلِيِّ بنِ أبِي طَالِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهمُ الخُلَفَاءُ الرَّاشِدونَ، والأئمَّةُ المَهديونَ... ومَنْ أحسَنَ القَولَ في أصحَابِ رَسُولِ اللَّه ﷺ، وأزوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وذُرِّيَاتِهِ المُقَدَّسينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ، فقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ»(٣).

* ويقولُ الإمَامُ عبدُ اللَّه بنُ محمود بنِ بطةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثُمَّ الإيمَانُ

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ٧ - ٨).

(٢) «السنة» للإمام أحمد (ص٣٨).

(٣) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٥٢٨ - ٥٥٣).

والمعرفةُ بأنَّ خيْرَ الخَلْقِ وأفضَلَهم وأعظَمَهم منْزِلَةً عندَ اللَّه عَزَّ وجَلَّ بعدَ النَّبيينَ والمُرسلينَ وأحقَّهم بِخلافةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أبو بَكْرٍ الصِّدِّيق... وتَعلَم أنَّه لمَّا ماتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ على وَجْهِ الأرْضِ أحَدٌ بالوصفِ الذي قدَّمنَاهُ غيره رحمَةُ الله عليْهِ. ثُمَّ من بعده علَى هذا الترتيبِ والصّفةِ: أبو حَفصٍ عمرُ بنُ الخَطَّابِ رضي الله عنه وهوَ الفَاروقُ، ثُمَّ من بعدهما علَى هذا الترتيبِ والنَّعتِ: عُثمانُ بنُ عفَّانَ رضي الله عنه، ثُمَّ على هذا النَّعتِ والصّفةِ من بعدهم: أبو الحَسَن عليُّ بنُ أبِي طَالِبٍ رضي الله عنه... فنحبّهم، وبِمعرفةِ فضلِهم قامَ الدّينُ، وتَمَّتِ السُّنَّةُ وعدلتِ الحجَّةُ... ويُشهَدُ لِلعشرةِ بالجَنَّةِ بِلَا شَكٍّ ولَا استِثنَاءٍ... ويُشهَدُ لِكُلِّ مَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالجَنَّةِ... ويُشهَدُ لِجميعِ المهاجِرينَ والأنصَارِ بِالجَنَّةِ، والرِّضوَانِ، والتَّوبةِ، والرَّحمةِ مِنَ اللَّهِ، ويستَقرُّ عِلْمُكَ وتوقِنُ بِقلبكَ أنَّ رَجُلاً رَأى النَّبِيَّ ﷺ وشَاهدَهُ وآمَنَ بِهِ واتَّبَعَهُ ولوْ سَاعةً مِن نَهارٍ أفضلُ مِمَّن لَمْ يَرَهُ ولَمْ يُشَاهدْهُ، ولو أتَى بأعمَالِ أهلِ الجَنَّةِ أجمَعينَ. ثُمَّ التَّرحّمُ على جميعِ أصحابِ رَسُولِ اللَّه ﷺ صغيرِهم وكبيرِهم، وأوّلِهم وآخرِهم، وذِكْرُ محاسِنهم، ونَشْرُ فضائلِهم، والاقتِداءُ بِهديِهِم، والاقتِفَاءُ لآثَارِهم، وأنَّ الحَقَّ فِي كُلِّ مَا قالوهُ، والصَّوابَ فيماَ فعَلوهُ»[1].

* * *

(١) «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة» (ص٢٥٧ - ٢٦٥).

(النَّهيُ عن سَبِّهم والطّعنِ فيهم)

كان هذا بعض مَا يَتعلَّقُ بِفضلِهم والواجِب نحوهم، وأمَّا عن سَبِّهم وشَتْمِهم فهناك النُّصوصُ والأقوالُ الكثيرةُ، أذكُرُ منها:

ما رواه أَبو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ أَحدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»(١).

وعن عائشة أُمِّ المؤمنينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالتْ: «أُمِرُوا بالاسْتِغفَارِ لأَصحَابِ مُحَمَّدِ ﷺ، فسَبُّوهُمْ!»(٢).

وها هو ابنُ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ ابنُ عبّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقولُ: «لَا تَسُبُّوا أصحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فإنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَمَرَ بِالاستِغفَارِ لهمْ وهوَ يَعلَمُ أَنَّهُم سيَقتَتِلونَ ويُحْدِثُونَ»(٣).

---

(١) مُتَفقٌ عليه: رواه البخاريُّ في «صحيحه»، كتابِ: فضائل الصَّحَابةِ، (الفتح: ٧/ ٢١ رقم ٣٦٧٣)، وروواه مسلِمٌ في «صحيحه»، كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابِ تَحْرِيمِ سَبِّ الصَّحَابَةِ رَضِي اللَّهُ عَنْهُمَ (١٩٦٦٧/٤ رقم: ٢٥٤٠/ ٢٢١).

(٢) رواه الإِمَامُ أحمد في «فضائل الصَّحَابَةِ» (١/ ٦٦ رقم ١٤) وصحّحَ إسنادَهُ المحققُ.

(٣) المصدر السابق (١/ ٦٩ رقم ١٨) قال الإمامُ أحمد: ثنا أَبو معاويةَ، ثنا رجلٌ عن مُجاهدٍ، عن ابن عبَّاسٍ به، قال المحقِّقُ: «إسناده ضعيفٌ لإبهام شيخ أبي معاويةَ، والباقونَ ثقاتٌ». ثُمَّ ذكر أنَّ شيخَ الإسلام ذكرَه في (منهاج السَّنَةِ: ٢/ ١٤، والصارم ص ٥٧٤) بهذا الإسنادِ ولكن فيه (رجاء) بدلًا من (رجل)، ثُمَّ قال المحقِّقُ: «فإن كان (رجل) مصحفاً في الأصل من (رجاء وهو ابنُ حيوةَ الثِّقةُ)، فالإسنادُ يكونُ صحيحاً».

وعنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قالَ: «لَا تَسُبُّوا أصحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فلمقَامُ أحدِهم ساعةً خيرٌ مِن عِبادةِ أحدِكُم أربعينَ سنة»(١). وفِي رِوايةٍ: «خيْرٌ مِن عملِ أحدِكم عُمرَهُ»(٢).

وقالَ شِهابُ بنُ خِراشٍ رَحِمَهُ اللهُ: أدْرَكتُ مَنْ أدرَكتُ مِن صَدْرِ هذه الأُمَّةِ، وهم يقولونَ: «اُذْكُرُوا مَجلِسَ أصحَابِ رَسُولِ اللَّه ﷺ مَا تَأْتَلِفُ عليْهِ القُلوبُ، ولَا تَذكُرُوا الذي شَجَرَ بينَهُم؛ فَتُحرِّشُوا عليهم النَّاسَ»(٣).

وعنِ ابنِ المُبَارِكِ رَحِمَهُ اللهُ قال: «السَّيْفُ الذي وقعَ بينَ الصَّحابَةِ فِتْنَةٌ، ولَا أقولُ لأَحَدٍ منهُم: مَفْتُونٌ»(٤).

وقالَ بَقِيَّةُ بنُ الوَليدِ: قالَ لِيَ الأوْزَاعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «يَا بَقِيَّةُ، لَا تَذْكُرْ أَحَداً مِن أصحَابِ نَبِيِّكَ ﷺ إِلَّا بخيْرٍ. يَا بَقِيَّةُ، العِلْمُ مَا جَاءِ عن أصحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، ومَا لَمْ يَجِئْ عنهُمْ فلَيْسَ بِعِلْمٍ»(٥).

وقالَ أحمَدُ العِجْلِيُّ يَمدَحُ أبَا الأحوَصِ رَحِمَهُما الله تعالَى: «كانَ ثِقَةً صاحِبَ سُنَّةٍ واتِّبَاعٍ، وكانَ إذا مُلِئتْ دَارُهُ مِن أصحَابِ الحديثِ قالَ لابْنِهِ أحوَص: يَا بُنَيَّ، قُمْ، فَمَن رَأيتَهُ في دَارِي يَشْتِمُ أحَداً مِنَ الصَّحابَةِ

(١) رواه الإمامُ أحمد في «فضائل الصَّحَابةِ» (١/ ٧١ رقم ٢٠) وصحَّحَ إسنادَهُ المحققُ.
(٢) المصدر السابق (١/ ٦٧ رقم ١٥) وصحَّحَ إسنادَهُ المحقّقُ.
(٣) «سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٨٥).
(٤) المصدر السابق (٨/ ٤٠٥).
(٥) المصدر السابق (٧/ ١٢٠).

فأخرِجْهُ، مَا يَجِيءُ بِكُم إلَيْنا؟»(١).

وقالَ ابنُ مِهرانَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثَلاثٌ ارْفضُوهُنَّ: سبُّ أصحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، والنَّظَرُ في النُّجُومِ، والنَّظَرُ في القَدَرِ»(٢).

وقالَ الإمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ يُبغضُ أحداً مِن أصحَابِ النَّبيِّ ﷺ وكَانَ في قَلْبِهِ غِلٌّ، فَليْسَ لَهُ حَقٌّ في فيْءِ المُسْلِمينَ، ثُمَّ قَرَأَ قوْلَ اللَّه تـعـالَى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٧ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٩ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ٧ - ١٠]».

وذُكِرَ بينَ يديْهِ رَجُلٌ يَنتَقِصُ أصحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقرَأَ مَالِكٌ هذه الآيــةَ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا

(١) رواه الإمَامُ أحمد في «فضائل الصَّحَابَة» (٨/ ٢٨٢).
(٢) المصدر السابق (١/ ٧٠ رقم ١٩) وصحَّحَ إسنادَهُ المحققُ.

سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩]، ثُمَّ قالَ: «مَنْ أصبَحَ مِنَ النَّاسِ في قَلْبِهِ غِلٌّ على أحَدٍ مِن أصحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فقَدْ أصَابتْهُ هذه الآيةُ»(١).

وقالَ سُفيَانُ الثَّورِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ قَدَّمَ عَليّاً على أبِي بَكْرٍ وعُمَرَ، فقَدْ أَزرَى بِالمُهَاجِرينَ والأنصَارِ، وأخشَى ألَّا يَنفعهُ في ذلِكَ عَمَلٌ»(٢).

وقالَ أبو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذَا رأيتَ الرَّجُلَ يَنتقِصُ أحَداً مِن أصحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فاعْلَمْ أنَّه زِنديقٌ؛ وذلِكَ أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ عندَنا حَقٌّ والقُرآنَ حَقٌّ، وإنَّمَا أدَّى إلَيْنَا هذا القرْآنَ والسُّنَنَ أصحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وإنَّمَا يريدونَ أنْ يجرَحُوا شُهودَنا لِيبطِلُوا الكِتَابَ والسُّنَّة، والجَرحُ بِهم أوْلَى وهُمْ زَنَادِقةٌ»(٣).

وقالَ الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذَا رأيْتَ رَجُلًا يَذكُرُ أصحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بسُوءٍ؛ فاتَّهِمْهُ علَى الإسلامِ»(٤).

وقالَ الإمَامُ أبو إسمَاعيلَ الصَّابونِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بعدَ ذكره لفضْل الصَّحَابة: «فَمَن أحبَّهُم وتولَّاهُم ودَعَا لهم ورَعَى حَقَّهُم وعَرفَ فضْلَهُم، فَازَ في

(١) «شرح السنة» للبغوي (١/ ٢٢٩).
(٢) المصدر السابق.
(٣) أخرجه الخطيبُ في «الكفاية في علم الرواية» (ص٦٧).
(٤) أورده ابنُ الجوزيّ في «مناقب الإمام أحمد» (ص١٦٠).

الفَائزينَ، ومَن أبغَضَهُم وسَبَّهُم ونَسَبَهُم إلَى مَا تَنسبهُم إليْهِ الرَّوافِضُ والخَوارِجُ - لَعَنهمُ اللَّه -، فقَدْ هَلَكَ في الهَالِكينَ. . . ويَروْنَ الكَفَّ عَمَّا شَجَرَ بينَ أصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وتطهيرَ الألسِنَةِ عنْ ذِكْرِ مَا يَتضمَّنُ عَيْباً لهم، ونَقصاً فيهم»[(١)].

ويقولُ شَيْخُ الإسلَام ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: «ومِن أصولِ أهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ: سَلَامَةُ قُلُوبِهِم وَأَلْسِنَتِهِم لأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَمَا وَصَفَهُم اللَّهُ بِهِ في قَولِهِ تِعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الحشر: ١١]، وطَاعَةُ النَّبيِّ ﷺ في قَولِهِ: «لَا تسبوا أصحابي. . .»[(٢)].

ويَقبَلُونَ مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ والإجْمَاعُ مِن فضَائِلِهِمْ ومرَاتِبِهم. . . ويتبَرَّؤونَ مِن طَريقَةِ الرَّوافِضِ الذينَ يُبْغِضُونَ الصَّحَابَةَ ويَسُبُّونَهمْ، و[مِنْ] طَرِيقَةِ النَّواصِبِ الذينَ يُؤْذُونَ أهلَ البيْتِ بِقوْلٍ، أو عَمَلٍ.

ويُمْسِكونَ عَمَّا شَجَرَ بينَ الصَّحَابَةِ، ويقولُونَ: إنَّ هذه الآثَارَ المَرْوِيَّةَ في مَسَاوِيهِم منهَا مَا هوَ كَذِبٌ، ومنهَا مَا قدْ زِيدَ فيْهِ وَنُقِصَ وغُيِّرَ عن وجْهِهِ، وَالصَّحيحُ مِنْهُ هُمْ فِيهِ مَعْذُورونَ، إمَّا مُجْتَهِدونَ مُصِيبُونَ، وإمَّا مُجْتَهِدونَ مُخْطِئُونَ.

وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَعتَقِدونَ أنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعْصُومٌ عَن كَبَائِرِ

(١) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص: ٨٦ - ٩٣)، تحقيق: بدر البدر.
(٢) متفق عليه، تقدم (ص: ٧٣).

الإِثْم وصغَائِرِهِ، بَلْ تَجُوزُ عليهم الذُّنُوبُ في الجُمْلَةِ، ولهم مِنَ السَّوابِقِ والفَضَائِلِ مَا يَكُون سَبباً لِمَغْفِرَةِ مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ إِنْ صَدَرَ، حَتَّى إِنَّهُمْ يُغْفَرُ لهم مِنَ السَّيئَاتِ مَا لَا يُغْفَرُ لِمَنْ بَعدَهُمْ؛ لأَنَّ لهم مِنَ الحَسَنَاتِ الَّتِي تَمْحُو السَّيِّئَاتِ مَا لَيْسَ لِمَنْ بَعدَهُمْ. وَقَدْ ثَبَتَ بِقوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ خَيْرُ القُرونِ، وَأَنَّ المُدَّ مِن أَحَدِهِمْ إِذَا تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ أفضَلَ مِن جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَباً مِمَّنْ بَعْدَهُمْ. ثُمَّ إِذَا كَانَ قَدْ صَدَرَ مِن أَحَدِهِمْ ذَنْبٌ، فَيَكونُ قَدْ تَابَ مِنْهُ، أَوْ أَتَى بِحَسَنَاتٍ تَمْحُوهُ، أَوْ غُفِرَ لَهُ بِفَضْلِ سَابِقَتِهِ، أَوْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الذي هُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ، أَوِ ابْتُلِيَ بِبَلاءٍ فِي الدُّنيَا كُفِّرَ بِهِ عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ هَذَا في الذُّنُوبِ المُحَقَّقَةِ، فكيفَ بالأُمُورِ التِي كانُوا فيهَا مُجْتَهِدِينَ: إنْ أَصَابُوا، فَلَهُمْ أجْرَانِ، وإنْ أَخْطَأوا فَلَهُمْ أَجْرٌ واحِدٌ، والخَطَأُ مَغْفُورٌ. ثُمَّ إِنَّ القَدْرَ الَّذِي يُنْكَرُ مِن فِعْلِ بَعْضِهِم قَليلٌ نَزْرٌ مَغْفُورٌ في جَنبِ فَضَائِلِ القَوْمِ ومَحَاسِنِهِم مِنَ الإِيْمَانِ باللَّهِ ورَسُولِهِ، والجِهَادِ في سَبيلِهِ، والهِجْرَةِ والنُّصْرَةِ، والعِلْمِ النَّافِعِ، والعَمَلِ الصَّالِحِ.

ومَنْ نَظَرَ فِي سِيرةِ القَوْمِ بِعِلْمٍ وبَصيرَةٍ، ومَا مَنَّ اللَّهُ عليهم بِهِ مِنَ الفَضَائِلِ، عَلِمَ يقِيناً أَنَّهُمْ خَيْرُ الخَلْقِ بَعْدَ الأَنبيَاءِ، لَا كَانَ ولَا يَكُونُ مِثْلُهُم، وَأَنَّهُم الصَّفْوَةُ مِن قُرونِ هذهِ الأُمَّةِ الَّتِي هِيَ خَيْرُ الأُمَمِ وأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ»[1].

ويقولُ الخطيبُ البغداديُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مُبيّناً حقيقةَ فضْلِ الصَّحَابَةِ: «لَوْ لَمْ يَرِدْ

(١) «العقيدة الواسطية» شرح العلامة محمد خليل هراس (ص٢٣٦ - ٢٥٠).

مِنَ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ ورَسُولِهِ فيهِم شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، لأَوْجَبتِ الحَالُ الّتِي كَانُوا عليْهَا مِنَ الهِجْرَةِ، والجِهَادِ، والنُّصْرَةِ، وبَذْلِ المُهَجِ والأمْوَالِ، وقَتْلِ الآبَاءِ والأَبنَاءِ، والمُنَاصَحَةِ فِي الدِّينِ، وقوّةِ الإيْمَانِ واليَقِينِ، القَطْعَ على عدَالَتِهم والاعتِقَادَ لِنَزَاهتِهم، وأَنَّهُمْ أفضَلُ مِن جَميعِ المُعَدَّلينَ، والمُزَكَّيْنَ الذينَ يَجِيؤونَ مِن بَعْدِهم أبدَ الآبدينَ. . . (ثُمَّ قَالَ): هذا مَذهبُ كَافّةِ العُلَمَاءِ، ومَن يُعتَدُّ بقولِهِ مِنَ الفُقَهَاءِ»[١].

* * *

(١) «الكفاية» للخطيب (ص٩٦).

مذاهب أهل الباطل

إنَّ المُتَأمّلَ والنَّاظرَ في نُصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ وأقوالِ الأئمّةِ الأعلامِ بعينِ التَّدَبُّرِ والإيمانِ والتَّصديقِ، مُجرِّداً نفسَهُ عَنِ الهوَى، مُبتعداً عَنِ الزَّيغِ والضَّلالِ، جازَ لَهُ القولُ بأنَّ فَضلَ الصَّحابةِ وعَدالتَهم ووجوبَ حُبِّهم والثَّناءِ عليهم مَحلُّ إجماعٍ، وبأنَّ هذا أصلٌ مِن أُصولِ الاعتقادِ، وبابٌ من أبوابِ المُسلَّماتِ والمعلوماتِ مِنَ الدّينِ بالضَّرورةِ، ويجوزُ لهُ أنْ ينفي وجودَ أحدٍ مِنَ العُقلاءِ فَضْلاً عَنِ الفضلاءِ يُنكِرُ شَيْئاً مِن فَضْلِ مَن صَحِبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ونَاصرَهُ وتَابَعَهُ، أو يَتَجَرَّأُ علَى سَبِّهم وشَتْمِهم، والطَّعنِ في دِينِهم وإسلامهم.

ولَكِن علَى الرَّغْمِ مِن ورودِ النُّصوصِ، وكَمَالِ أحوالِ الصَّحَابَةِ، ووضُوحِ أقوالِ الأئمَّةِ، فإنَّ أقواماً أبعدُوا النُّجعةَ، وجانبُوا الحَقَّ والصَّوابَ، واجتَنَبُوا الصِّراطَ المُستَقيمَ، ووَلَجُوا السُّبُلَ الوَعِرَةَ، والمَسَالِكَ المُظلِمَةَ، واختَاروا سُبُلَ الغِوايةِ الَّتي مَالَتْ بِهم عن صِراطِ اللَّهِ وهديهِ إلَى مَهَاوِي الرَّدَى، وأبوابِ الجحيمِ، فانطَلقُوا يتراكضونَ وراءَ سَرَابِ الأهواءِ، وشِعَارَاتِ أهلِ النِّفَاقِ، مُعْرِضِينَ عن كِتَابِ اللَّهِ تعالى، وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وأقوالِ أئِمَّةِ الهُدَى والرَّشَادِ، فأظهَروا التَّشَيُّعَ لآلِ البَيْتِ ورفَعُوا لِواءَ الأمْرِ بالمَعْروفِ والنَّهي عَنِ المُنْكَرِ، وردِّ المَظَالِم لآلِ بَيْتِ النَّبيِّ ﷺ، هكذا يَسْتُرونَ ويُخفُونَ الرَّفْضَ المَحضَ لِمَا نَطَقَ بِهِ الوَحْيُ، والكُفْرَ الصُّراحَ، والحِقدَ الدَّفينَ للإسلامِ وأهلِهِ.

فأشَاعُوا البِدَعَ والضّلالاتِ، وروّجُوا الكَذِبَ والأباطِيلَ، واختَلقُوا القَصَصَ والحِكاياتِ، وزَوّروا الحَقَائِقَ والأحداثَ، وصَوّروا للعامّةِ نُصوصَ المَناقِبِ والثَّنَاءِ علَى أنَّهَا مَثَالِبُ لأولئكَ الأصحَابِ؛ فَرَاجَتْ مَقَالاتُ الدَّسِّ والخُبْثِ بين النَّاسِ، وتَلَوّثَتِ الأرْضُ مِن ذَلِكَ الفَسَادِ، وطَعَنُوا فِي أُمَّهَاتِ المُؤمنينَ، وتَطَاولُوا على أعلامِ الأُمَّةِ الشَّامِخينَ بالسَّبِّ والتَّشْهِيرِ، والشَّتْمِ والتَّكْفيرِ، وأَباحُوا أعْرَاضَهم، واستَحَلُّوا دِمَاءَهم، وقَدْ أُمِروا بِحُبِّهم والذَّبِّ عنهُم، والاقتِدَاءِ بِهم، والاستِغْفَارِ لَهم، فَإِنَّا للَّهِ وإنَّا إليْهِ رَاجِعُونَ.

ويُمكِنُ أنْ نُقَسِّمَ أهلَ الأهواءِ - مِمَّن تَنَكّبُوا الصِّرَاطَ، وخُولِفَ بِهم عَنِ الهُدَى والسُبُلِ السَّويّةِ في هذا البابِ مِنَ الاعتِقَادِ - إلَى قِسْمَينِ:

القِسْمُ الأوّل: أصحَابُ التّفريطِ والجَفَاءِ:

وهُمُ الذينَ تَطَاولُوا علَى طَائِفَةٍ مِنَ الأصحَابِ، ووَصَفُوهُم بِأَشْنَعِ الأوْصَافِ وأقبَحِ الألفَاظِ، وفيهِم مَن شَهِدَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالجَنَّةِ تَعْييناً، ولَكِن هكذا الأهواءُ والبِدَعُ تَفعلُ بِأصحَابِها، فَتَجْعَلُ الرَّانَ علَى قلُوبِهم، والغِشَاوَةَ علَى أبْصَارِهم، والختمَ على أسْمَاعِهم، فيَرَوْنَ الحَقَّ بَاطِلاً، والبَاطِلَ حَقّاً، ويُسِيئونَ الفِعْلَ والقَوْلَ والاعتِقَادَ، وهُمْ يَحسَبُونَ أنَّهم يُحْسِنُونَ صُنْعاً.

ويُمَثِّلُ هؤلاءِ:

الخَوَارِجَ الذينَ صَرَّحُوا بِكُفْرِ عُثْمَانَ وعَلِيٍّ رضي الله عنهما، وبِكُفْرِ مَنْ وَالاهُمَا

مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعينَ، يقولُ الشَّهرَسْتَانِيُّ: «ويَجمعُهم - أي الخوارج - القولُ بِالتَّبَرِّي مِن عُثْمَانَ وعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ويُقَدِّمُونَ ذلك علَى كُلِّ طَاعَةٍ...»[1].

ويقولُ السَّكسَكيُّ: «وقَدْ اجْتَمعُوا علَى صِحَّةِ إمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعلَى تَكْفِيرِ عَلِيٍّ وعُثْمَانَ رَحِمَهُما اللَّهُ، وتَكْفِيرِ كُلِّ فِرقَةٍ سواهُمْ»[2].

وكذلِكَ المعتَزِلَةَ، فقَدْ اشتَهرَ عن أئِمَّتِهم وأسَاطِينِهم الوقُوعُ فِي طَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ والنَّيْلِ مِنهُمْ:

فهذا **(واصِلُ بنُ عَطَاءٍ المعتزليُّ)** كبيرُهم وأوَّلُهم، يتوقّفُ في عَدَالَةِ طَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِن أهلِ الجَمَلِ وصفّينَ لِفِسْقِ أحَدِ الفَريقيْنِ عندَهُ بِلَا تَعيينٍ. ويَنقلُ عنهُ الإمَامُ الذَّهبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قولَهُ: «إحْدَى الطَّائفَتِينِ فَسَقَتْ لَا بِعَيْنِهَا، فَلَوْ شَهِدَ عِندِي عائِشَةُ وعَلِيٌّ وطَلْحَةُ على بَاقَةِ بَقْلٍ، لَمْ أحكُمْ بِشهَادَتِهم»[3].

وهذا **(عَمرو بنُ عُبَيْدِ المعتزليُّ)** يُزَايدُ في التَّطَاولِ علَى المقَاماتِ السَّامِيَةِ، فَيَحْكُمُ بِفسْقِ الفَريقَينِ جَمِيعاً[4]. ونقَلَ الذَّهَبِيُّ أَنَّهُ «كانَ يَشْتِمُ

(١) «الملل والنحل» (١/ ١١٥).
(٢) «البرهان في عقائد أهل الإيمان» (ص١٩).
(٣) «ميزان الاعتِدَال» (٤/ ٣٢٩).
(٤) «الفرق بين الفرق» (ص١٢١)، و«الملل والنحل» (١/ ٤٩).

الصَّحَابَةَ»[١]. ونَقَلَ عنهُ الخَطيبُ قولَهُ: «إنَّ عُثْمَانَ لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ سُنَّةٍ»[٢].

وينقلُ الخَيَّاطُ عَنِ المعتَزِلةِ «أنَّهم مجْتَمِعونَ علَى البَراءةِ من عَمْرِو بنِ العَاصِ، ومُعَاوِيَةَ بنِ أبِي سُفْيَانَ ومَنْ وَالَاهُمَا»[٣].

وذَكَرَ ابنُ قُتَيْبَةَ عن **(إبراهِيمَ بنِ سيار النظام المُعتَزِليّ)** تطَاولَهُ علَى عَدَدٍ مِن أصحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أنَّهُ انتَقَدَ أبَا بَكْرٍ، وعُمَرَ، وعَلِيّاً، ورَمَى ابنَ مَسْعُودٍ بالعَظَائِمِ في الحُكْمِ والإفتَاءِ، وبِسُوءِ القَوْلِ علَى اللَّهِ تعالَى، وتَنَاوَلَ عُثْمَانَ بِالطّعْنِ، وزَيْدَ بنَ ثَابِتٍ بِالسَّبِّ والشَّتْمِ[٤].

القِسْمُ الثَّانِي: أصحَابُ الإفراطِ والتَّفريطِ، والغُلُوِّ والجفاءِ:

وأمَّا هؤلاءِ فهم الأعظَمونَ عَدَداً، والأقلُّونَ عندَ اللَّه قَدْراً، المضطَرِبُونَ في مَنَاهجِهم اضطراباً عظيماً، والأركسونَ عندَ الفضلاءِ عَقْلاً، هؤلاءِ هُمُ الذينَ جَمَعُوا بينَ الأضدادِ، وتَسَاوتْ عندَهُم المُتناقضاتُ، وفرَّقُوا بينَ المُتشَابِهاتِ والمُتَماثِلاتِ.

فَجَمَعُوا في اعتِقَادِهم وأقوالِهم الإفراطَ في طَائِفَةٍ بحُجّةِ ورودِ النُّصُوصِ، بينَمَا تَراهُم علَى التَّفريطِ العظيمِ في حَقِّ طَائِفَةٍ أُخرَى على

(١) «ميزان الاعتِدَالِ» (٣/ ٢٧٤).
(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٧٦).
(٣) «الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد» (ص١٥٢).
(٤) «تأويل مختلف الحديث» (ص١٩، وما بعدها).

الرَّغْم من ورودِ النُّصُوصِ والآثَارِ التِي رُبَّمَا فَاقَتْ وزَادتْ علَى نُصُوصِ الطَّائِفَةِ الأُولَى، فَغَلَوْا في الطَّائِفَةِ الأُولَى - وهُم آلُ البَيْتِ بِزَعمِهم - غُلُوّاً عَظِيماً بتقدِيمهِم وتَفضِيلِهم علَى مَنْ قَدَّمَهُ اللَّهُ تعالَى ورَسُولُهُ ﷺ، وحَصَرُوا الإمَامَةَ فيهِم بِالنَّصِّ مِنَ اللَّهِ تعالَى والوَصِيَّةِ مِن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بزَعمِهم، وأَنَّهُمْ مَعصُومونَ مُطَهَّرُونَ يَعْلَمُونَ الغَيْبَ، وزَادَ بَعضُهم في غُلُوِّهِ فَرَفَعُوهُم على مَقَامَاتِ النُّبُوّةِ والرِّسَالَةِ، وخَصّوهُم بِمَا هوَ محضُ حقِّ اللَّهِ تعالى مِنَ الرُّبوبيَّةِ والألوهيَّةِ، إلى غيْرِ ذلِكَ مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ مِن دِينِ الرَّافِضَةِ.

وتَرَاهُمْ في مُقَابِلِ هذا قَدْ جَفوا جُمْهُورَ أصحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ونَصَبُوا لهم العَدَاوةَ، وأظهَروا البَغضَاءَ بأفواهِهم، وما تُخْفِي صدُورُهم أعظَمُ، فتَطَاولُوا عليهم وعلى سَادَاتِهم مِنَ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدينَ كأبِي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ رضي الله عنهم، وعلى غَيْرِهم بِالسَّبِّ والشَّتْمِ واللَّعْنِ، وجَهَروا بِأَسْوَأ الأقوَالِ، وأقبَحِ الأَوصَافِ مِمَّا يَتَرَفَّعُ عنْهُ عَامَّةُ النَّاسِ وجُهَّالُهم، بَلْ زَادُوا فَحَكَمُوا بِرِدَّتِهم عن دينِ اللَّهِ تعالى، ونفاقِهم في الدُّخولِ في الإسلَامِ ابتداءً، وبِكُفرِهم، ووجُوبِ لَعْنِهم والدُّعاءِ عليهم.

وإمعَاناً مِنهم في المُضيِّ في الباطِلِ؛ قَرَّروا أَنَّ الولايَةَ لآلِ البَيْتِ لَا تَتَحقَّقُ إِلَّا بِالبَرَاءَةِ مِن جُمهُورِ الصَّحابَةِ؛ تَبْرِيراً لِتَنَاقُضِهم، وكَيْلِهِمْ بِمِكْيَالَيْنِ، وجَمْعِهِم بينَ المُتَنَاقضَاتِ في الإفرَاطِ والتَّفرِيطِ، وفِي الغُلُوِّ والجَفَاءِ.

وأجدنِي مُضطَرّاً لِذِكْرِ بَعضِ عَقَائِدِهم وأُصُولِهم في هذا البَابِ، معَ الكَرَاهَةِ الشَّديدةِ لِمُجَرَّدِ ذِكْرِهَا وتَسطيرِهَا والتَّلَفُّظِ بِهَا، ولَكِنْ حتَّى لَا يُقَالَ: إِنَّنِي أتَقَوّلُ عليهم، أوْ أفتَرِي شَيْئاً لَا يَقولونَه ولَا يَعتَقِدُونَهُ. فاللَّهُمَّ إنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِن هذهِ النُّقولِ العَظيمَةِ في الإفْكِ والجُرْأةِ والتَّطاول علَى سَادَاتِ الأُمَّةِ، وعُذْرِي ما ذَكَرْتُ، والْتِمَاسِي مَا تَقَرَّرَ عندَ العُقَلَاءِ مِنْ أنَّ نَاقِلَ الكُفْرِ لَيْسَ بِكَافِرٍ.

ذِكْرُ مَا يَتعَلَّقُ بالإِفْرَاطِ والغُلُوِّ بِآلِ البَيْتِ:

رَوَى ابنُ أَبِي جُمهورٍ الإحْسَاسِيُّ - فيما زعمهُ - عن جَعْفَرٍ الصَّادِقُ أنَّهُ قال:

«حُبُّ عَلِيٍّ حَسَنةٌ لَا تَضُرُّ مَعَهَا سَيِّئَةٌ، وبُغْضُ عَلِيٍّ سَيِّئةٌ لَا تَنفَعُ مَعَهَا حَسَنَةٌ... ولَوِ اجتمعَ النَّاسُ عَلَى حُبِّ عَلِيٍّ لَمَا خَلَقَ اللَّهُ النَّارَ»[(١)].

ورَوَى الكُلَيْنِيُّ - فيما زعمهُ - عن أحَدِ الأَئِمَّةِ أنَّه قال: «لَا يَكُونُ العَبْدُ مُؤمِناً حتَّى يَعرِفَ اللَّه ورَسُولَهُ، والأَئِمَّةَ كُلَّهُم، وإِمَامَ زَمَانِهِ...»[(٢)].

ويَعتَقِدونَ أنَّ الأَئِمَّةَ أركَانُ الأرْضِ أنْ تَمِيدَ بِها، وهُمُ الحُجَّةُ البَالِغَةُ علَى مَن فوقَ الأرْضِ ومَنْ تَحْتَ الثَّرَى[(٣)]، وأنَّهُم لَوْلَاهُم مَا عُبِدَ اللَّهُ[(٤)]،

(١) «عوالي اللآلئ العزيزية» (٤/ ٨٦).
(٢) «أصول الكافي» (١/ ١٨٠).
(٣) «أصول الكافي (١/ ١٧٩).
(٤) المصدر السابق (١/ ١٩٣).

فهُم حُجَّةُ اللَّهِ، وبَابُ اللَّهِ، ووُلَاةُ أمرِ اللَّهِ، وجَنبُ اللَّهِ، وعيْنُ اللَّهُ، وخَزَنَةُ عِلْم اللَّهِ[١]، وهُم مَعدنُ العِلْم، وشَجَرَةُ النُّبُوةِ، ومَفَاتِيحُ الحِكْمَةِ، ومَوضِعُ الرِّسَالَةِ، ومختلفُ المَلائِكَةِ»[٢].

ويُقَرِّرُ إِمَامُهُم المُعاصِرُ هذهِ العَقيدةَ فيزُعُمُ أنَّ البَاقِرَ قالَ: «لَوْ أنَّ رَجُلاً قامَ لَيْلَهُ، وصَامَ نَهَارَهُ، وتَصَدَّقَ بِجَميعِ مَالِهِ، وحَجَّ جميعَ دَهْرِهِ، ولَمْ يَعْرِفْ وِلَايَةَ ولِيِّ اللَّهِ فيُوالِيَهُ، فتكونُ جَميعُ أعمَالِهِ بدلَالَتِهِ إلَيْهِ، مَا كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ حَقٌّ فِي ثَوابِهِ، ومَا كَانَ مِن أهلِ الإيمَانِ»[٣].

ورَوَى الكُلَيْنِيُّ بِإسنَادِهِ المزعومِ إلَى الصَّادِقِ قالَ: «الأَئِمَّةُ بِمنْزِلَةِ رَسُولِ اللَّهِ، إِلَّا أنَّهم لَيْسُوا بِأَنبيَاءِ، ولَا يَحِلُّ لهم مِنَ النِّسَاءِ مَا يَحِلُّ لِلنَّبِيِّ، فأمَّا مَا خَلَا ذَلِكَ فهُم فيهِ بِمَنْزِلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»[٤].

ورَوَى أبو جَعْفَرٍ الصَّفَّارُ روايَاتٍ كثيرةً تَدُلُّ علَى أنَّ الأئِمَّةَ يَعْرِفُونَ مِا في الضَّمَائِرِ، وحديثَ النَّفْسِ قَبْلَ أنْ يُخبَرُوا بِهِ[٥]، ويعرفونَ الأجَالَ وأسْبَابَها[٦]، ويعرِفونَ شِيعَتَهم مِن أعدَائِهم بوجُوهِهم وأسمَائِهم[٧]،

(١) «بصائر الدرجات الكبرى» (ص٨١).
(٢) المدصر السابق (ص٧٦)، و«أصول الكافي» (١/ ٢٢١).
(٣) «الآداب المعنوية للصلاة» (ص٢٦٠).
(٤) «أصول الكافي» (١/ ٢٧٩٠).
(٥) «بصائر الدرجات الكبرى» (ص٢٥٥).
(٦) المصدر السابق (ص٢٨٢).
(٧) المصدر السابق (ص٤٠١).

ويعرِفونَ متَى يَمُوتونَ(١)، ويعْرِفونَ أهلَ الجَنَّةِ وأهلَ النَّارِ بِسيمَاهُم في الدُّنيَا(٢).

ذِكْرُ مَا يَتَعَلَّقُ بالتَّفريطِ والجفاءِ في الصَّحابةِ:

رَوَى الكُلَيْنِيُّ بِإسنَادِهِ المزعومِ إلَى البَاقِرِ قالَ: «كانَ النَّاسُ أهلَ رِدَّةٍ بعدَ النَّبِيِّ ﷺ إلَّا ثلَاثة. فقُلْتُ: ومَنِ الثَّلاثَة؟ فقال: المِقدَادُ بنُ الأسوَدِ، وأبو ذَرٍّ الغِفَارِيُّ، وسَلْمَانُ الفَارِسِيُّ»(٣).

ورَوَى أيضاً بِإسنَادِهِ المزعوم إلَى البَاقِرِ أنَّهُ قَالَ عن أبِي بَكْرٍ وعُمَرَ رضي الله عنهما مَا نَصّهُ: «... وإنَّ الشَّيْخَيْنِ فَارَقَا الدُّنيَا ولَمْ يَتُوبَا ولَمْ يَتَذَكَّرَا مَا صَنَعَا بأميرِ المؤمنينَ، فعلَيهِما لَعْنَةُ اللَّهِ والمَلائِكَةِ والنَّاسِ أجمَعينَ»(٤).

ورَوَى مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ الكَشِّيُّ - وهو أوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي عِلْمِ الرِّجَالِ وأحوالِهم عندَهم - بِإسنَادِهِ المزعومِ إلَى البَاقِرِ أنَّه قالَ: «كانَ النَّاسُ أهلَ رِدَّةٍ بعدَ النَّبِيِّ ﷺ إلَّا ثلاثَة...»(٥).

وذَكَرَ مُحَمَّد بَاقِر المَجلسيُّ - فيما زعمه - عن جَعْفَرٍ الصَّادِقِ أنَّهُ قال: «لمّا أقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أميرَ المؤمنينَ عَلِيّاً يومَ غَدير خُم كانَ بِحذائِهِ سَبْعَةُ

(١) «بصائر الدرجات الكبرى» (ص٥٠٠).
(٢) المصدر السابق (ص٥١٥).
(٣) «فروع الكافي - الروضة» (٨/ ٢٠٥).
(٤) «فروع الكافي - الروضة» (٨/ ٢٠٦)، والحقُّ أنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ والمَلائِكَةِ والنَّاسِ أجمَعينَ على مَنِ اختلقَ هذه الأكاذيبَ ونسبَها إلى آلِ البيتِ الأطهارِ وهم منها براء.
(٥) «اختيار معرفة الرجال/ رجال اكشي» (ص٦).

نَفَرٍ مِنَ المنَافقينَ، منهُم أبو بَكْرٍ، وعُمَرُ، وعبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ، وسَعْدُ بنُ أبِي وَقَّاصٍ، وأبُو عُبَيْدَةَ، وسَالِمٌ مَوْلَى أبِي حُذيْفَةَ، والمُغيرةُ بنُ شُعْبَةَ، قالَ عُمَرُ: أمَا تَرَوْنَ عَيْنَيْهِ كَأَنَّهُمَا عَيْنَا مَجْنُونٍ؟ السَّاعةَ يقومُ ويقولُ: قالَ لِي رَبِّي...»[1].

ويَقولُ إمَامُهم المُعَاصِرُ مُثْبِتاً مَا عليهِ أسلافُهم، ومؤكِّداً أنَّهم علَى عقيدةٍ واحِدَةٍ ومنهجٍ واحِدٍ، يقولُ واصِفاً الصَّحَابَةَ: «... حَفْنَةٌ مِنَ الانتِهازِيينَ المُتَرَبِّصينَ». ويقولُ أيضاً: «حَفْنَةٌ معرُوفةٌ تَقومُ بعدَ وفَاتِهِ بِالتَّنَاطُحِ مِن أجلِ الرِّئَاسةِ والحُكْمِ».

ويقولُ: «إنَّنَا هُنَا لَا شَأْنَ لنَا بالشَّيْخَيْنِ، ومَا قَامَا بِهِ مِن مُخَالفاتٍ للقرآنِ، ومِن تَلاعُبٍ بِأَحْكَامِ الإلهِ، ومَا حَلَّلاهُ ومَا حرَّمَاهُ مِن عندهما، ومَا مَارسَاهُ مِن ظُلْمٍ ضِدَّ فَاطِمَةَ ابنةِ النَّبيِّ ﷺ وضِدَّ أولَادِهِ...»[2]. ويقولُ: «... كلِمَاتُ ابنِ الخطّابِ القَائِمَةُ علَى الفِريةِ، والنَّابِعةُ مِن أعمَالِ الكُفْرِ والزَّندَقةِ...»[3].

إنَّ فيما ذكرتُ العِظَةَ والعِبرةَ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ، فيَنظرُ في نُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ وأقوالِ سَلَفِ الأُمَّةِ ثُمَّ يَنظرُ فِي أقوالِ المارقينَ المُخالفينَ في هذه الصَّفوةِ المُباركةِ مِن صحابةِ رَسُولِ اللَّهِ

(١) «بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار» (٣٧/ ١١٩).
(٢) «كشف الأسرار» للخميني (ص١٢٣ - ١٢٦).
(٣) المصدر السابق (ص١٣٧).

ﷺ، فَتَتَجلَّى لهُ وسطِيَّةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في عقَائِدِهم في أصحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وقُوفاً منهُم عندَ نُصوصِ القرآنِ الكَرِيمِ، واستِجَابَةً لأحاديثِ الرَّسُولِ الكَريمِ ﷺ، واقتفاءً لآثَارِ سَلَفِهِمُ الصَّالِحِ، فهُم وحدهُم المؤمنونَ المصدقونَ بِمَا جَاءَ في فضْلِهِم ومكانتِهِم. سَلِمَتْ قلُوبُهم، وعقَائِدُهم، وأقوالُهم، وكِتَابَاتُهم نحوَ الصَّحَابَةِ مِن كُلِّ غُلُوٍّ أو جَفَاءٍ، ملتَزِمينَ الاعتِدَالَ بِالصِّرَاطِ المُسْتَقيمِ، بِقلُوبٍ قوامُها السَّلامة والحبّ والتَّعظيم، وبِألْسِنَةٍ تَلْهَجُ بِالثَّنَاءِ والدُّعَاءِ لهم، يَتولَّوْنَ جَميعَ الصَّحَابَةِ ولَا يَتَبَرَّؤونَ مِن أحَدٍ أوْ طَائِفَةٍ منهم، كمَا هوَ حالُ أهلِ البِدَعِ والأهواءِ، ويَتَرَضَّوْنَ عَنِ الجَميعِ، ويعتقدونَ أنَّ جميعَ الصَّحَابَةِ خيْرُ الخَلْقِ بعدَ الأنبياءِ والرسل، وعلَى رأسِهم آلُ بَيْتِ النَّبِيِّ وأُمَّهَاتُ المؤمنينَ رَضِيَ اللَّهُ عنهم جميعاً.

❋ ❋ ❋

(الخاتمةُ)

إنَّ أهمَّ ما يتوصّلُ إليه مِن نتائجِ ومسائلِ البحثِ بعدَ هذا الجُهدِ المتواضعِ، هو:

أولًا: الاعتقادُ بأنَّ مَنزلةَ الصُّحبةِ اصطفاءٌ واختيارٌ وتوفيقٌ مِنَ اللَّهِ تعالَى وحدَهُ، وإنَّما يَستحقُّها كُلُّ مَنْ لقيَ النَّبيَّ الكريمَ ﷺ بعدَ البِعْثَةِ المباركةِ صغيراً كانَ أمْ كبيراً، ذكراً كانَ أمْ أُنثَى، طالتْ صُحبتُهُ أمْ قصرتْ، روى عنه أمْ لمْ يروِ، غزا معه أم لم يَغْزُ، شريطةَ أن يكونَ قد أسلمَ حالَ حياةِ النَّبِيِّ ﷺ وماتَ على الإيمانِ بعدَ ذلكَ. كُلُّ هؤلاءِ داخلونَ في هذا الشَّرفِ العظيمِ، ويستحقُّونَ هذا الاسمَ المباركَ والصِّفةَ العَلِيَّةَ والمنزلةَ السَّاميةَ.

ثانياً: إنَّ نُصوصَ الكتابِ والسُّنَّةِ شَاهِدةٌ بعِظَمِ فضْلِهم، وصدقِ إيمانِهم، وإخلاصِهم وتضحيتِهم في سبيلِ اللَّهِ تعالَى وإعلاءِ دينِهِ، ومَحبَّةِ ومُتابعةِ رَسُولِهِ الكريمِ ﷺ، وشاهدةٌ ناطقةٌ أيضاً بسموِّ منزلتِهم وفضلِهم عندَ اللَّهِ تعالى، ونيلِهم لمرضاتهِ سُبحانهُ، والفوزِ بجنَّاتِهِ عَزَّ وجلَّ، وبأنَّ الرَّسُولَ ﷺ ما قُبِضَ إلَّا وهو عنهم راضٍ، فرضِيَ اللهُ عنهم ورضوا عنه.

ثُمَّ إنَّ شرفَ الصُّحبةِ والثَّناءَ الجميلَ وجميلَ الذِّكرِ مِنَ اللَّهِ تعالَى ورسُولِهِ ﷺ يشملُهم جميعاً، ثُمَّ يتفاوتونَ بعدَ ذلكَ فيما بينَهم ويتمايزونَ في درجاتِهم. وإنّ مما هو محلُّ إجماعِ الأُمَّةِ ومَنْ يُعْتَدُّ بقولِهم أنَّ

أفضلَهم أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ الفاروقُ، ثُمَّ ذو النُّورينِ عُثْمَانُ بنُ عفَّانَ، ثُمَّ أبو السِّبْطيْنِ عَليٌّ رضيِ اللَّهُ عنهم جميعاً.

ثالثاً: الاعتقادُ الجازِمُ بأنَّ الصحابةَ عُدولٌ أثباتٌ أطهارٌ بما ثبتَ في كتابِ اللَّهِ تعالَى، وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وإجماعِ الأُمَّةِ، وبما هو مُتقرّرٌ عقلاً وعُرفاً وفطرةً، الأمر الذي يلزمُ منه عدمُ خضوعِهم لشيءٍ من قواعدِ الجَرحِ والتَّعديلِ مِن حيث أعيانُهم، ومن حيثُ مَرويّاتُهم رضي اللهُ عنهم، ولا يلزمُ من ذلكَ عِصْمَتُهم وعدمُ وقوعِ المعصيةِ من أحدِهم، على أنَّ ما ثبتَ لهم في النُّصُوصِ مِن سابقةٍ، وفضلٍ، وتوفيقٍ مِنَ اللَّهِ تعالَى بالتَّوبةِ والإنابةِ، كفيلٌ بعدمِ اعتدادِ ذلكَ وأثره عليهم؛ لما ثبتَ لهم مِنَ اللَّهِ عَزَّ وجلَّ مِن مغفرةٍ، ورحمةٍ، ووعدٍ منه تعالَى بالحُسْنَى لهم.

رابعاً: وجوبُ سلامةِ الصَّدرِ نحوَهم في كُلِّ ما وقعَ وشَجَرَ بينَهم مِن أُمورٍ وقِتالٍ، مع الاعتقادِ بأنَّ شيئاً من ذلكَ لم يَكنْ لمطامعَ دنيويّةٍ ومكاسبَ طائفيّةٍ عُنصريّةٍ أو غيرها، بل كانَ عنِ اجتهادٍ لإقامةِ حُكْمِ اللَّهِ وتطبيقِ حُدودِهِ، وأنَّ ذلكَ لا يُخْرِجُ أحداً منهم عَن وَصْفِ العدالةِ والإمامةِ للنَّاسِ جميعاً، هم جميعاً معذورونَ مأجورونَ يدورُ أمرُهُم بينَ الأجرِ والأجرينِ رَضِيَ اللَّهُ عنهم جميعاً.

خامساً: وجوبُ البراءةِ مِن طُرُقِ أهلِ الغوايةِ والانحرافِ، ومُجانبةِ وسائلِهم ومناهجِهِم، مع الاعتقادِ بتحريمِ سَبِّ الصَّحابَةِ وشَتْمِهم أو الطَّعنِ في عدالتِهم، وأنَّ مَنْ تلبَّسَ بشيءٍ من ذلكَ فإنَّه فاسقٌ ضَالٌّ

مُنحرفٌ عن صِراطِ اللَّهِ تعالَى ومنهاجِ رَسُولِهِ ﷺ ومُتابعةِ الأوّلينَ السَّابقينَ، وأنَّه يجبُ زَجرُهُ وتأديبُهُ ومنعُهُ مِنْ إظهارِ مذهبِهِ وفسادِهِ وإعلانِ انحرافِهِ وضلالِهِ، ولا يلزمُ مِن ذلكَ كفرُهُ وخروجُهُ مِنَ المِلَّةِ، إلَّا إنْ تضمَّنَ قولُهُ ومذهبُهُ إنكاراً وردّاً لأمرٍ معلومٍ مِن دينِ اللَّهِ تعالَى بالضَّرورةِ، أو صادمَ نصّاً صريحاً كالطَّعْنِ والتَّكفيرِ والحُكْمِ بِالرِّدَّةِ لجملةِ الصَّحابةِ المُفضي إلى إبطالِ الدِّينِ والشَّريعةِ، وردِّ ما نقلوهُ من ميراثِ النُّبُوّةِ، أو كالطَّعنِ وعدمِ التَّصديقِ ببراءةِ أُمِّ المؤمنينَ عائشةَ رضي الله عنها، أو سَبِّ دِينِ الصَّحابةِ وطريقتِهم؛ فإنَّ ذلكَ وأمثالَهُ كُفرٌ ورِدَّةٌ وخروجٌ عن دينِ اللَّهِ تعالَى، يُستتابُ صاحبُهُ، فإنْ تابَ وإلَّا قُتِلَ رِدَّةً.

سادساً: الاعتقادُ الجازمُ بأنَّ مِن أعظمِ أسبابِ الهدايةِ والدخولِ في زُمرةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، والسَّلامةِ والبراءةِ مِن أهلِ البدعِ والأهواءِ - بعدَ توفيقِ اللَّهِ تعالَى - هو مَحَبَّةُ الرَّعيلِ الأوَّلِ من رجالاتِ وساداتِ هذه الأُمَّةِ، والتَّعرُّفُ على منهاجِ وأُصولِ أهلِ الكمالِ والفضْلِ، والتَّشَبُّهُ بأربابِ السُّلوكِ والمعالي الصَّالحينَ، ثُمَّ الاقتداءُ بهم، والسَّيْرُ على منوالِهم، والتزامُ طريقتِهم وهديهم وسَمْتِهم، وكما قيلَ: إنَّ التَّشَبُّهَ بالكرامِ فلاحٌ ونجاحٌ، ثُمَّ إنَّ دراسةَ سِيَرِ هؤلاءِ، والتَّعرُّفَ إليهم، والتزامَ منهجِهم، والصِّدقَ في محبَّتِهم، رفعةٌ وكمالٌ، وإنَّه واللَّه من أعظمِ وأرجَى الأعمالِ عندَ اللَّهِ تعالَى وما يدَّخرُهُ المرءُ ويحتسبُهُ عندَ مولاهُ تباركَ وتعالى.

سابعاً وأخيراً: الاعتقادُ بأنَّ النَّاسَ بعدَ الصَّحابةِ الكرامِ، إنَّما يتفاضلونَ

فيما بينَهم - بعدَ التَّمسُّكِ بالكتابِ والسُّنَّةِ - بالإحسانِ في مُتابعتِهم، والإتقانِ في تحقيق مثليّتهم في دينِ اللَّهِ تعالَى، بل لا يبعدُ بالقولِ مَنْ حكمَ بأنَّ الإصابةَ في دينِ اللَّهِ تعالَى والحقَّ في شريعةِ اللَّهِ تعالَى، والنَّجاةَ من عذابِ اللَّهِ تعالَى، والفوزَ بمرضاةِ اللَّهِ تعالَى ونعيمِهِ، كُلُّ ذلكَ منوطٌ بالصَّحابةِ الكرامِ، أعني حُسْنَ مُتابعتِهم، وتحقيقَ مثليّتِهم كما ثبت ذلكَ في كتابِ رَبِّنَا تباركَ وتعالى وسُنَّةِ نَبِيِّنَا ﷺ.

وختاماً أسألُ اللَّهَ جلَّ وعلا أنْ يتقبَّلَ عملي هذا، وأنْ يجعلَهُ خالصاً لوجههِ الكريم، وذَبّاً عن دينهِ القويم، ودفاعاً عنِ الذينَ آمنوا، وردّاً على أهلِ الزَّيغِ والضَّلالِ. ثُمَّ أسألُهُ تباركَ وتعالى أنْ يرزقَنا ويوفِّقنا لمحبَّةِ الصَّحابةِ الكرامِ، وأنْ يحشرَنا وإيَّاهُمْ ووالدينَا وعلماءَنا وذرّيتنا تحتَ لواءِ سيِّدِ الأنامِ وخاتمِ الرُّسلِ الكرامِ ﷺ.

* * *

فهرس المراجع والمصادر

* «اختيار معرفة الرجال، المعروف برجال الكشي محمد بن عمر» لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، تصحيح حسن المصطفوي، طبعة إيران، مشهد (١٣٤٨هـ).

* «الآداب المعنوية للصلاة» الخميني بن مصطفى الموسوي، تعريب أحمد الهري منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، (ط٢)، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

* «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» أبو عمر يوسف بن عبد البر. المطبوع بهامش الإصابة. دار صادر بيروت.

* «الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة» أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المطبعة العربية، فيصل آباد، باكستان.

* «الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد» أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد الخياط. تحقيق: د. البير نصري نادر، المطبعة الكاثولوكية، بيروت (١٩٥٧م).

* «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» للحافظ ابن كثير، أحمد محمد شاكر، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بمصر (١٩٥١م).

* «بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار» محمد باقر المجلسي. تحقيق: محمد باقر المحمودي (ط١) (١٩٩٢م) وزارة الثقافة والنشر

الإسلامي طهران.

* «البرهان في معرفة عقائد أهلِ الأديان» أبو الفضل عباس بن منصور السكسكي، تحقيق: د. بسام العموش، (ط١) مكتبة المنار (١٩٨٨م) الأردن.

* «بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد» محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، مطبعة الأحمدي، طهران، نشر مؤسسة الأعلمي، طهران (١٤٠٤هـ).

* «تاريخ بغداد أو مدينة السلام» الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.

* «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري، تحقيق: محمد محي الدين الأصفر، (ط١) (١٤٠٩هـ) المكتب الإسلامي ودار الإشراق، بيروت.

* «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي» للحافظ جمال الدين عبد الرحمن السيوطي، (ط٢) (١٩٧٢م)، مكتبة دار التراث، القاهرة.

* «الجامع الصحيح (سنن الترمذي) » أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق أحمد شاكر، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (ط٢)، (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).

* «جامع بيان العلم وفضله» للإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام، (ط٢)، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

* «الجرح والتعديل» عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم، (ط١)، (١٣٧١هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.
* «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
* «السُّنَّة للحافظ ابنِ أبي عاصم ومعه ظِلال الجنة في تخريج السُّنَّة» تحقيق: مُحمد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، (ط٣)، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
* «سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها» - الطبعة الكاملة ٧ ج، مُحمد ناصر الدِّين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.
* «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد بن سعيد القحطاني، (ط٤)، (١٤١٦هـ)، دار الرمادي للنشر، المملكة العربية السعودية.
* «السنة» للإمامِ أحمد بن حنبل، مطبوع ضمن مجموع، طبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.
* «سنن ابن ماجة» الحافظ محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
* «سير أعلام النبلاء» الإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (ط٢)، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
* «شرح السنة» للحسين بن مسعود الفراء البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط

وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، (ط١)، (١٩٧١م).

* «شرح العقيدة الطحاوية» تحقيق وتخريج مُحمد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، (ط٩)، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

* «شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية» للعلامة مُحمد خليل هراس، طبعة دار الهجرة.

* «شرح النووي على صحيح مسلم» محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي، (ط١)، (١٣٤٩هـ)، المطبعة المصرية ومكتبتها.

* «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ومجانبة المخالفين، ومباينة أهل الأهواء المارقين» لعبد الله محمد بن بطة العكبري، تحقيق: د. رضا نعسان معطي، طبع دار التوفيق النموذجية بمصر (١٩٨٨م).

* «صحيح البخاري، مع شرحه فتح الباري» خدمة محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، نشر وتوزيع رئاسة إدراة البحوث العلمية بالرياض.

* «صحيح مسلم» الإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبع دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (ط١)، (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).

* «طبقات الحنابلة» للقاضي محمد بن أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت.

* «عقيدة السلف أصحاب الحديث» أبو إسماعيل عبد الرحمن بن إسماعيل

الصابوني، تحقيق: بدر البدر، (ط١)، (١٩٨٤م) الدار السلفية الكويت.

* «عوالي اللآلئ العزيزية في الأحاديث الدينية» محمد بن علي بن إبراهيم الإحسائي، المعروف بابن أبي جمهور، مطبعة سيد الشهداء، قم، إيران، (ط١)، (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م).

* «الفرق بين الفرق» عبد القاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الآفاق الجديدة، بيروت (ط٢)، (١٩٧٧م).

* «فضائل الصَّحابة» الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وَصِي اللَّه بن مُحمد عباس، دار ابن الجوزي، الدمام، (ط٢)، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

* «الكافي، الأصول والفروع والروضة» محمد بن يعقوب الكليني، تصحيح علي أكبر الغفاري، دار الأضواء بيروت، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

* «كشف الأسرار» الخميني ابن مصطفى، ترجمة محمد البنداري، طبع دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (١٩٨٧م).

* «الكفاية في علم الرواية» للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (١٣٥٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.

* «مجمع الزوائد ونبع الفوائد» علي بن أبي بكر الهيثمي، (ط٣)، (١٩٨٢م)، دار الكتاب العربي بيروت.

* «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (١٩٩٥م) المدينة المنورة.

* «المسند» للإمام أحمد بن حنبل، (ط٢)، (١٩٧٨م)، بيروت.

❊ «الملل والنحل» محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار صعب بيروت (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

❊ «مناقب الإمام أحمد بن حنبل» للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ط٢)، (١٣٤٩هـ)، مكتبة الخانجي مصر.

❊ «مناقب الإمام الشافعي» للحافظ أبي أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: أحمد صقر، (ط١)، (١٩٧٠م)، دار التراث القاهرة.

❊ «منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود» أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي، (ط٢)، (١٤٠٠هـ) المكتبة الإسلامية بيروت.

❊ «منهاج السنة النبوية» شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، طبع ونشر إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، (ط١)، (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م).

❊ «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (ط١)، (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م).

❊ ❊ ❊

فهرس الموضوعات

الأشاعرة

ليسوا من أهل السنة والجماعة

تأليف فضيلة الشيخ الدكتور

فلاح بن إسماعيل مندكار

أستاذ العقيدة بكلية الشريعة بجامعة الكويت

حفظه الله تعالى

الأشاعِرَةُ لَيسوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ

الحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى خَاتَمِ المُرْسَلِينَ، وَعَلى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ:

إنَّ الأشاعرةَ والأشَعرِيَّةَ فِرْقةٌ كلامِيَّةٌ طارِئَةٌ في الأمَّةِ، نَشَأَتْ بَعْدَ القُرونِ الفاضِلَةِ، وَتَنْتَسِبُ إِلَى أَبِي الحَسَنِ عليِّ بنِ إِسْمَاعِيلَ الأَشْعَرِيِّ، وَإِنَّهُ مُؤسِّسُها - بزعمهم - وقد كان مُعتَزِلِّياً بالاتِّفاقِ حتَّى بَلَغَ الأَرْبَعِينَ، أَيْ حتَّى سَنَةَ ٣٠٠هـ، ثُمَ انتَقلَ إِلَى الطَّرِيقَةِ الكُلَّابيّةِ، نِسْبَةً إِلَى مُؤَسِّسِها أَبِي مُحَمَّد عبدِ اللَّهِ بنِ سعيدِ بنِ كُلّاب القَطَّان البَصْرِيّ، وَقَدْ كَانَ في زَمَنِ الإِمَامِ أَحمَد رَحِمَهُ اللَّهُ وَيُوصفُ بَأَنَّهُ فارقَ إجماعَ حتَّى أهلِ البِدَعِ في مسألةِ الكَلامِ النَّفْسانِيِّ حيثُ خالفَ النَّقْلَ، والعَقْلَ، والفِطْرَةَ، والعُرْف، واللُّغَةَ، وَجاءَ بِشَيءٍ لَمْ يَعْرِفْهُ أَحدٌ قَبْلَهُ، فَأَشْبَه بِذَلِكَ النَّصارَى في قَوْلِهِم بِالتَّثْلِيثِ.

والكُلَّابيّةُ مِن حيثُ الجُمْلَةِ مَذْهبٌ وَسَطٌ بينَ الاعْتِزَالِ وَبَينَ أَهْلِ السُّنَّةِ (أو الصِّفاتيَّةِ أَو المُشَبِّهةِ والمُثْبتةِ كما يُسمّونهم هم)، فأبو الحسنَ تركَ الاعْتِزالُ ووافَقَ ابْنَ كُلَّابٍ في الأصولِ، والشَّافِعيَّ في الفُروعِ، ثُمَّ اشتغلَ في الرَّدِّ على المُعْتَزِلةِ وَمُنَاقَشةِ مَذاهِبِهِم بأدِلَّةٍ عَقْلِيَّةٍ كَلامِيَّةٍ، وَأَدِلَّةٍ نَقْلِيَّةٍ فَأحسنَ وَأَجادَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثُمَّ أرادَ أنْ يَرُدَّ - بِزَعْمِ أتباعِهِ - عَلَى الصِّفاتيَّةِ المُشَبِّهَةِ المُثْبِتَةِ، فقرأَ في مُصنَّفاتِهِم واسْتَعْرَضَ أقوالَهُم وَمَروِيَّاتِهِم خَاصَّةً ما كانَ لِلإمامِ الشَّافِعِيِّ

رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثمَّ قرأَ كُتبَ الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الرَّدُّ على الجَهْمِيّةِ»، وكتابَ «السُّنَّةِ» وَغَيْرِهِما، فأعجبَ بِمَا فِيهَا واعتَقَدَها، ووجَدَ ضالّتَهُ فيها بَعْدَ تَركِ الاعْتِزالِ، فاستَبْدلَ الرَدَّ المَزعومَ مِنْ قِبَلِ أتباعِهِ بزيارَتِهِم والجُلوسِ إليهم - أعني تلاميذَ الإمامِ أحمدَ وَعَلَى رَأسِهِم زكَريَّا الساجِيِّ، ثُم أَلَّفَ وَكَتَبَ وصنَّفَ في نُصرَةِ الحَقِّ والسُّنَّةِ وَأهلِهِ وخَاصّةً «مقالاتِ الإِسْلاميِّينَ»، وَ«الإِبَانَةِ عَن أُصُولِ الدِّيانَةِ» حيثُ صرَّحَ بأنَّهُ على مَذْهَبِ السَّلَفِ وأنَّه مُقْتَدٍ بالإمامِ أحمدَ بنِ حنبلَ رحمَ اللَّهُ الجميعَ - صرَّحَ في المقالاتِ بأنَّه على مذهبِ أهلِ الحَديثِ، وفي الإبانةِ باقتدائهِ بالإمامِ أحمدَ، ثمَّ زادَ في إظهارِ أمْرِ انتقالِهِ مِن المَذهبِ الكُلَّابِيِّ إلى السُّنَّةِ المَحْضَةِ - مِنْ حَيثِ الجُمْلَةِ - في كتابِهِ «رسالة إلى أهْلَ الثَّغْرِ» حيثُ أَثْبَتَ صفاتِ اللَّهِ وَأَنَّها لا تَقْتَضِي مُشَابَهةً ولا تُوهِمُ تَشْبيهاً - كما يزعُمُ أتباعُهُ - وَأَثْبَتَ أَنْ القُرآنَ كَلامُ اللَّهِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَأَثْبَتَ الصِّفاتِ الخَبَرِيَّةَ - وَهِيَ مَحِل إِشْكَالٍ عَظِيم عِنْدَ أَتْبَاعِهِ - فأَثْبَتَ اليَدَيْنِ والمَجيءَ والنزولَ وغيرِها حقيقةً على ما يَليقُ بِهِ تباركَ وَتَعالَى وَقَد اسْتَقرَّ أمرُهُ عَلى ذلكَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حتَّى وَفَاتِهِ سَنَةَ ٣٢٤هـ، مُلْتَزِماً مَذهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمَنْهَجَهُم وَمَسْلَكَهُم، مُنْتَصِراً لأَهْلِ الحَقِّ.

وخلاصةُ القَوْلِ: إنَّ أبا الحَسَنِ كانَ مُعْتزِليّاً حتَّى بَلَغَ الأربعينَ وحازَ على مَرْتَبةِ الإمامَةِ والرِّئاسَةِ، ثمَّ وفَّقهُ اللَّهُ في الخروجِ والاشتِغالِ بالرَدِّ عليْهِم وذِكْرِ فَضائِحِهِم، ثمَّ انتقلَ إلى مَذْهَبِ وَمَسْلَكِ ابنِ كُلَّابٍ رأسِ المُتَكلِّمينَ بالبَصْرَةِ في زَمانِهِ/ وصاحِبِ التَّصانِيفَ في الرَدِّ على المُعْتَزِلةِ.

وَقَدْ نصَّ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ، والذَّهَبِيُّ، والمقريزيُّ، وغيرهُم أنَّ

الأشعَرِيَّ لمَّا رجَعَ عن الاعتزالِ سلكَ طريقَ ابن كُلَّابٍ، وخلاصَةُ مذهَبِ ابن كُلَّابٍ يصفُهُ شيخُ الإسلام بِأَنَّهُ يميلُ فِيهَا إِلَى مَذْهَبِ أَهلِ الحَدِيثِ والسُّنَّةِ، وَلكن فِيهَا نَوعٌ مِن البِدْعَةِ لكونِهِ أَثْبَتَ قِيامَ الصِّفاتِ بذاتِ اللَّهِ، ولمْ يُثْبِتْ الأمورَ الاختياريَّةَ بذاتِهِ، أَي إنَّ ابنَ كُلَّابٍ أثبتَ للَّهِ تَعَالى الصِّفاتِ الذَّاتِيَّةَ اللَّازِمَةَ - خِلَافاً لِمَذْهَبِ أَهلِ الاعْتِزَالِ - إِلَّا أَنَّهُ وَافَقَ المُعْتَزِلَةَ في إِنْكَارِ الصِّفَاتِ الاختِيَارِيَّةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَقُدْرَتِهِ، فهوَ وإنْ وافَقَ أَهْلَ السُّنَّةِ في أمورٍ، إِلَّا أَنَّهُ وَافَقَ المُعَطِّلَةَ في أُمورٍ أُخْرَى في بَابِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

الحَاصِلُ أَنَّ أَبَا الحَسَنِ بَعْدَ مُكوثِهِ فَتْرَةً عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، رَجَعَ رُجُوعاً تامّاً - مِنْ حَيْثِ الجُمْلَةِ - إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، والتزمَ طَرِيقَتَهُم ومنهَجَهُم، وبَقِيَ كَذَلِكَ حَتَّى تُوفِي سَنَةَ ٣٢٤هـ، بعدَ أَن انْتَصَرَ للسُّنَّةِ وأهلِهَا وأَلَّفَ وصنَّفَ في بيانِ مُعْتَقَدِهِ وَأُصولِ دِيَانَتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَقَدْ شَهِدَ لَهُ الأَئِمَّةُ وَالعُلَمَاءُ بِالرُّجوعِ التَّامِّ إِلَى مذهِبِ السَّلَفِ، مِثْلَ شَيْخِ الإِسْلامِ وتلميذِهِ ابنِ القَيِّمِ، والحَافِظِ الذَّهَبِيِّ، والحافِظِ ابن كثيرٍ - رحمَ اللَّهُ الجميعَ - الَّذِي نَصَّ على أحوالِهِ الثَّلاث بِقولِهِ: «أَوَّلُهَا حالُ الاعتِزَالِ الَّذِي رَجَعَ عَنهَا لَا مَحالَةَ، والثَّانِي: إثباتُ الصِّفاتِ العَقْلِيَّةِ السَّبع وَهِي: الحياةُ، والعِلمُ، والقُدْرَةُ، والإرادَةُ، والسَّمعُ، والبَصَرُ، والكلامُ، وتأويلُ الخَبَرِيَّةِ كالوجْهِ واليَدْين والقَدَم والسَّاقِ وَنحوِ ذَلكَ، والثَّالثُ: إِثْبَاتُ ذلكَ كُلِّهِ مِنْ غيرِ تكييفٍ ولا تَشْبيهٍ جَرْياً عَلَى مِنْوَالِ السَّلَفِ، وَهِيَ طَرِيقَتُهُ في الإِبانِةِ الَّتِي صنَّفَ آخراً».

وَهَذا ابنُ النَّديم رَحِمَهُ اللَّهُ في كِتابِهِ الفهْرستْ - وَهُوَ أقربُ العُلماءِ زَمَناً بالأشْعَريِّ حيثُ إنَّ وفَاتَهُ كَانَتْ سَنَةَ ٣٨٥هـ - حيثُ ترجَمَ لِأَبِي الحْسنِ وذَكَرَ جُمْلَةً مِنْ مُصنَّفَاتِهِ وَمِنْهَا كِتَابُ (الإبانَةِ) فقالَ: «كتابُ التَّبيينِ عَنْ أصولِ الدِّيانِةِ».

وَهَذَا الإمامُ ابنُ عساكرَ الدِّمَشْقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالمُتوفى سنةَ ٥٧١هـ، ذبَّ عَنْ أَبِي الحَسَنِ وأَثْبَتَ لَهُ كِتَابَ الإِبَانةِ فقَالَ: «وَتَصانيفُهُ بَيْنَ أَهْلِ العِلْمِ مَشْهورةٌ وَمَعْروفَةٌ، وَبالإجَادَةِ وَالإِصَابَةِ لِلتَحْقِيقِ عِنْدَ المُحَقِّقينَ مَوْصوفةٌ، وَمَنْ وَقَفَ عَلَى كِتَابِهِ المُسَمَّى «الإِبَانَةِ» عَرفَ مَوْضِعَهُ مِنْ العِلْمِ والدِّيَانَةِ»، كَمَا ذَكَرَ ابنُ عَساكِرَ إِمَامَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَبَا عُثْمَانَ الصَّابُونِيِّ وَثناءَهُ عَلَى كِتابِ الإِبَانَةِ وَعَلَى أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ وَأَنَّهُ مِنْ أَعيانِ أَهْلِ الأَثَرِ.

وَهَذَا الإمامُ ابنُ دِرْباسَ المُتوفَّى سَنةَ ٦٥٩هـ، كتبَ في الذَّبِّ عَنْ الأَشْعرِيِّ فَقَالَ: «إنَّ كِتابَ الإِبَانَةِ عَنْ أصولِ الدِّيانَةِ أَلَّفَهُ الإِمَامُ أَبُو الحَسَنِ عليُّ بنُ إسماعيلَ الأشعرِيُّ وَهُوَ الَّذِي استقرَّ عَليهِ أمرُهُ فيما كانَ يَعْتقدُهُ، وَبِمَا كانَ يدَينُ اللَّهَ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى بَعْدَ رُجوعِهِ عَنْ الاعتِزالِ بمنِّ اللَّهِ ولُطْفِهِ، وكلُّ مقالةٍ تُنسبُ إليهِ الآنَ مِمَّا يخالفُ ما فِيهِ، فَقَدْ رَجَعَ عنها وتبرَّأَ إلى اللَّهِ سبحانَهُ منها، كيفَ؟ وقد نصَّ فيهِ على أنَّهُ ديانَتَهُ الَّتِي يدينُ اللَّهَ سبحانَهُ بها، وَرَوى وأثبتَ ديانَةَ الصَّحابَةِ والتَّابِعينَ وَأَئِمَّةِ الحَدِيثِ المَاضينَ، وَقَولَ أحمدَ بنِ حنبلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم أجمعينَ، وقَدْ ذَكَرَ هَذَا الكِتابَ واعتمدَ عليهِ وأثبَتَهُ عَنْ الإمامِ أَبِي الحَسَنِ، وأَثْنَى عليهِ بما ذَكَرَهُ فيهِ، وَبرَّأَهُ مِنْ كلِّ بِدْعَةٍ نُسبتْ إليْهِ، وَنَقَلَ مِنْهُ إِلَى تَصْنِيفِهِ، جماعَةٌ مِن الأَئِمَّهِ الأَعْلامِ مِنْ فُقَهاءِ الإِسْلامِ، وَأَئِمَّةِ القُرَّاءِ، وَحُفَّاظِ الحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ».

وأمَّا الأشاعِرَةُ فَهُمْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الكَلامِ يَنْتَسبونَ إِلَى الإمامِ أَبِي الحَسَنِ، وَيَنْسِبُونَ إِلَيْهِ مَذْهَبَهُم وَمَسْلَكَهُم المُخَالِفَ لمسْلَكِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَلِمسْلَكِ أَبِي الحَسَنِ نَفْسِهُ، وَمَذهَبُهُم في بَابِ الأَسْمَاءِ والصِّفاتِ يقومُ عَلَى التَّأْوِيلِ المذْمومِ لنُصوصِ الصِّفاتِ بأنواعِ المجازاتِ، وغَرائِبِ اللُّغَةِ، تأويلًا يصِلُ بِها إِلَى التَّحْرِيفِ وَإِخْراجِها عَنْ ظواهِرِهَا وَعَنْ مرادِ اللَّهِ تَعالَى مِمَّا يَليقُ بِهِ جَلَّ وَعَلَا.

وَهَذَا المَذَهَبُ يمثِّلُ فِي حقيقَتِهِ وأصلِهِ الطَّوْرَ الثَّانِي مِنْ أطوارِ أَبِي الحَسَنِ حينَ تَرَكَ الاعْتِزالَ وَسَلَكَ مسْلَكَ ابنِ كُلَّابِ البَصْرِيِّ المُتَكَلِّم، ويصفُ شيخُ الإسلامِ هَذَا المَسْلَكَ وَهذِهِ الطَّرِيقَةَ بِأَنَّها «بَرْزَخٌ بينَ السَّلَفِ والجَهْمِيَّةِ باعتبارِ أَنَّهُمْ أَخَذوا كَلاماً صَحِيحاً مِنْ مَذهبِ السَّلفِ، وَكَلاماً وَأُصولًا عقليةً جَدَلِيَّةً مِنْ مذهَبِ الجَهْمِيَّةِ ظَنُّوهَا صَحِيحَةً وَهِيَ فَاسِدَةٌ».

ثُمَّ إِنَّ الأشاعِرَةَ طوَّروا المَذهَبَ وزادُوا عليْهِ أصولًا كثيرَةً مِنْ مَذهَبِ المُعْتَزِلَةِ لَا علاقَةَ لَهَا بِأَبِي الحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَمَا فَعَلَ أَبُو المَعَالِي الجُوَيْنيُّ إِمامُ الحَرَمَيْنِ المُتوفَّى سنةَ ٤٧٨هـ الَّذِي اشتَهَرَ بكَثْرَةِ مطالَعَةِ كُتُبِ وَمُصَنَّفاتِ أَبي هاشِمِ الجُبّائِيِّ، وَكَمَا فعَلَ وَزَادَ أَيضاً أَبُو حامدٍ الغَزَالِيِّ المُتَوَفّي سنَةَ ٥٠٥هـ ثُمَّ جاءَ إِمامُ الأَشْعَرِيَّةِ الكُلَّابِيَّةِ الفَخْرُ الرَّازِيُّ المُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٠٦هـ، الَّذِي قَعَّدَ أُصولَ المَذْهَبِ، ثُمَّ تَبِعَهُ الآمِديُّ المُتوفَّى سنةَ ٦٣١هـ، ثُمَّ القَاضِي عَبْدِ الرَّحمنِ الأَيْجي المُتَوفَّى سنةَ ٧٥٦هـ.

وَقَدْ خَالَفَ الأشاعِرَةُ المُتأخِّرونَ - بِمَا قَعَّدهُ لَهُمْ وَأَصَّلَهُ أَئِمَّتُهُمْ - مَا

كانَ عليْهِ سلَفُ الأمَّةِ الكِرامِ في أَبوابِ الدِّينِ وأُصولِ الإيمانِ، فصَرَّحوا وَمَا زَالوا بِتبايُنِ طريقَتِهِم وَمَنْهَجِهِم لمنهَجِ السَّلَفِ الكِرامِ في طريقَةِ الاستِدْلالِ والاحتِجاجِ في مسائِلِ الاعتقادِ مُسْتَحْسِنينَ لقواعِدِهِمْ وَأُصولِهِم الَّتِي مَا زَالُوا يتعَلَّقُونَ بِها ويظُنُّونها أدِلَّةً شَرْعِيَّةً قَطْعِيَّةً وأنَّها الهُدى والنُّورُ، ومُتعلِّقينَ بِنِسْبَتِهِمْ إِلَى الإمامِ أَبِي الحَسَنِ غَيْرَ مُلْتفِتينَ إلى رُجوعِهِ إِلَى الحَقِّ وَطريقِ السَّلَفِ، وَمُنْكِرينَ مؤلَّفاتِهِ علَى الرَّغْمِ مِنْ صِحَّةِ ثُبوتِها وَنِسْبَتِهَا إِلَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَمَا زَالُوا يَنْسُبونَ الإمامَ إِلَى البِدْعَةِ وَيُنْكِرونَ رُجوعَهُ إِلَى الحَقِّ والسُّنَّةِ، ثُمَّ يَزْعُمونَ أَنَّهم أتباعُهُ وأنْصَارُهُ.

فَهَاهُم - وَعَلَى خِلافِ مَنْهَجِ الإمامِ أَبِي الحَسَنِ - يُصرِّحونَ بوجُوبِ تَقْديمِ العَقْلِ عَلَى النَّقْلِ، وَكَذَلِكَ بِعَدَمِ الاحتِجاجِ بأَحَاديثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في العَقِيدَةِ بِحُجَّةِ أَنَّها آحادٌ وَإِنْ كَانَتْ في الصَّحيحينِ أَوْ في أَحَدِهِما، وَكَذَلِكَ بوجُوبِ تَأْويلِ النُّصوصِ وَعَدَمِ إِجْرَائِها عَلَى ظَاهِرِهَا، مُخَالِفِينَ قَوَاعِدَ السَّلَفِ والصَّحَابَةِ، ثُمَّ يَزعُمونَ أَنَّهمْ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ.

وَاحِدةٌ مِنْ هَذِهِ القَواعِدِ المُخَالِفَةِ تَكْفِي للخُروجِ عَنْ الجَماعَةِ، فكيفَ بِها مُجْتَمِعَةً فِي الأشاعِرَةِ؟ اسْتِخفافٌ بالنُّصوصِ، وتَرْجيحٌ لعقولِ أَئِمَّتِهِم وآحادِهِم، وَتَقْدِيمُ ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى كِتابِ اللَّهِ وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، تُوزنُ النُّصوصُ بميزانِ العَقْلِ فِما وَافَقَ عُقولَهُم أَثْبتوهُ وَمَا خالَفَ عُقولَهُم ردُّوهُ بِحُجَّةِ ظَنِّيَّةِ الثَّبوتِ وأَنَّهُ آحادٌ يفيدُ الظَّنَّ لا العِلْمَ والقَطْعَ، أَوْ حرَّفوا معناهُ؛ ليتوافَقَ مَعَ مُقْتَضياتِ عُقولِهِم مُسْتخدِمينَ غرائِبَ اللُّغَةِ، وأنواعَ المجازاتِ، والمعانِيَ المرْجوحَةَ وَرُبَّما الضَّعِيفَةَ والشَّاذَّةَ، صارفينَ الألفاظَ

في النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ عَنْ معانِيهَا الحَقِيقِيَّةِ والرَّاجِحَةِ والظَّاهِرَةِ بِحُجَّةِ أنَّها ظَنِّيَّةُ الدِّلالَةِ، وَكُلُّ هَذَا العَبَثِ وَالتَّحْرِيفِ يسمُّونَهُ تَأوِيلًا، وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحسنونَ صُنْعاً، ويَغيّرونَ أَسْمَاءَ القبائِحِ والمُنْكَراتِ، وَيَسْتَبْدِلونَها بِأسماءٍ، وَيُزِّينونَها بألوان؛ ترويجاً لَهَا بَيْنَ العَامَّةِ، وَإِيهاماً لِلأُمَّةِ، والحَقُّ أَنَّهُم يَعْبثونَ وَيُسيئونَ وَمَا عَلِموا أنَّ الأمورَ بحقائِقِها ومُسَمَّياتها، لا بأَسْمائِها، وَصُوَرِها، وأَلْوانِها.

ثُمَّ كَيْفَ يَزْعُمونَ - وَبِلَا حَياءٍ - أَنَّهُم أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ وَهُمْ مَا زَالُوا يُقرِّرونَ أنَّ مَذَاهِبَ الأمَّةِ في الاعتقادِ على ضَرْبَيْنِ: مَذْهَب السَّلَفِ، وَمَذْهَبِ الخَلَفِ.

والسَّلَفُ هُمْ الصَّحابَةُ ﭬ وَهُم الجَماعَةُ كَمَا جَاءَ في حَديثِ النَّبيِّ المَشْهورِ في افتِراقِ الأُمَّةِ عِنْدَما قالَ: «كُلُّها في النَّارِ إِلَّا واحِدَةٌ»[١] قِيلَ: مَنْ هُمْ يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قالَ: «الجَماعَةُ»، وَفِي رِوايَةٍ قالَ: «هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ اليومَ وَأَصْحَابِي»[٢].

وَالجَماعَةُ: الحَقُّ، والحَقُّ وَالإِصابَةُ والنَّجاةُ في دِينِ اللَّهِ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ والصَّحَابَةُ، أَيْ السُّنَّةُ والجَماعَةُ، فالسُّنَّةُ: مَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَحْياً، والجَماعَةُ: الصَّحابَةُ في فَهْمِهِمْ وَمَنْهَجِهِمْ في تَقريرِ مَسائِلِ الاعْتِقادِ مِمَّا جاءَ في الكِتابِ والسُّنَّةِ.

وَتَتَلخَّصُ طريقَتُهُمْ في تَقْديم النَّقْلِ تَقْدِيماً مُطْلَقاً، وَعَدَم التَّفْرِيقِ بَيْنَ النُّصوصِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فالقُرآنُ والسُّنَّةُ والمُتواتِرُ والآحادُ يفيدُ العِلمَ وَيُوجِبُ

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٩٧)، وابن ماجه في سننه (٣٩٩٢).
(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٤١).

العَمَلَ والتَّصْدِيقَ عَلَى السَّواءِ، ثُمَّ إجراءَ جميعِ النُّصوصِ عَلَى الظَّاهِرِ والحَقِيقَةِ لَا المَجازِ إلَّا مَا أوجَبَهُ الدَّليلُ النُّقْلِيُّ لا العَقْلِيُّ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ الخَلَفِ، وَهُمْ في الحَقِيقَةِ خُلوفٌ تفرَّقوا واضْطَرَبوا - بِسَبَبِ بُعْدِهِمْ عَنْ نُورِ الوَحْي - وَقَدَّموا العَقْلَ، وَفَرَّقوا بَيْنَ النُّصوصِ قبولًا وَرَدّاً بِمُقْتَضى مَا تُمْليهِ عَلَيْهِمْ عُقُولُهُم، ثُمَّ عَاثُوا فَساداً في النُّصوصِ باسْمِ التَّأويلِ الَّذِي هُوَ التَّحْرِيفُ؛ لأَنَّهُمْ يُخْرِجُونَها عَنْ مَضامينِها وَعَنْ حَقِيقَتِها بِقواعِدَ عَقْلِيَّة وأَدِلَّةٍ مَنْطِقِيَّةٍ اسْتَحْسَنُوهَا وَزَعَموا أَنَّها هِيَ القَواطِعُ الوَاجِبُ اتِّباعِها، وأَمَّا نُصُوصُ الوَحْيِ فَمَدارُها عَلَى الظَّنِّ والتَّخْريصِ، وَتَدورُ بيْنَ ظَنِّيَّةِ الثُّبوتِ فَتُرَدُّ وَيُقَدَّمُ المَعْقولُ عَلَيْها، وَبَيْنَ ظَنِّيَّةِ الدِّلَالَةِ فَيُحرِّفونُها عَنْ مَواضِعِها بأنواعِ المَجَازاتِ والخَيالاتِ العَقْلِيَّةِ.

فالفَرْقُ وَاضِحٌ بَيِّنٌ لِكُلِّ مُتَجَرِّدٍ مُعَظِّم لِلكِتابِ والسُّنَّةِ والصَّحابَةِ، وَكَما ذَكَرْتُ فَإِنَّهم في جَمِيعِ كُتُبِهِمْ يُقَرِّرونَ أَنَّ هناكَ مَذْهباً للسَّلَفِ، وَمَذْهَباً لِلخَلَفِ، وَهَذَا دَليلُ الإِقرارِ بالفَرْقِ، ثمَّ وَبِلا حياءٍ يُقَرِّرونَ أنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ أَسْلَمُ، ومَذْهَبَ الخَلَفِ أَعْلَمُ وأَحْكَمُ، وَهَذا تأكيدٌ وإمعانٌ في تَقْريرِ الفَرْقِ والاخْتِلافِ، ولكِن العَجَبَ العُجابَ أَنَّهم بَعْدَ هَذَا كُلَّه يَقولونَ وَيزْعُمونَ أنَّ الأشاعِرَةَ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ!

جاءَ في جَوْهَرَةِ التَّوْحيدِ:

وَكُـلُّ نَـصٍّ أوْهَـمَ الـتَّـشْـبِـيـهـا   أَوِّلْهُ أوْ فَـوِّضْ وَرُمْ تَـنْـزِيـهـا

وَقَالَ البَيْجورِيُّ في حاشِيَتِهِ: «أَوِّلْهُ: أَيْ حَمْلُهُ على خِلافِ الظَّاهِرِ مَعَ

بَيانِ المَعْنى المُرادِ، فالمُرادُ أَوِّلْهُ تَأوِيلًا تَفْصِيلِيّاً بأَنْ يكونَ فيهِ بَيانُ المَعنى المُرادِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الخَلَفِ، وهُمْ مَنْ كَانُوا بَعْدَ الخَمْسمِئَة، وَقِيلَ: بَعْدَ القُرونَ الثَّلاثَةِ.

وَقَولُهُ: «أَوْفوِّضْ» أَيْ: بَعْدَ التَّأويلِ الإجْماليِّ الَّذِي هُوَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ، فَبَعْدَ هَذَا التَّأْوِيلِ فوِّضْ المُرادَ مِن النَّصِّ المُوهِمِ إِلَيْهِ تَعَالَى عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ، وَهُمْ مَنْ كَانُوا قَبْلَ الخَمْسمِئَة، وَقِيلَ: القُرونُ الثَّلاثَةُ: الصَّحابَةُ، والتَّابعونَ، وأتباعُ التَّابعينَ، وطريقَةُ الخَلَفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ مَزِيدِ الإيضَاحِ والرَدِّ عَلَى الخُصومِ وَهِيَ الأَرْجَحُ؛ وَلِذَلِكَ قدَّمَها المُصَنِّفُ، وَطَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمُ لِمَا فِيهَا مِنْ السَّلامَةِ مِنْ تَعْيينِ مَعْنِى قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مُرادٍ لَهُ تَعَالَى... فَظَهَرَ مَمَّا قَرَّرْناهُ اتِّفاقُ السَّلَفِ والخَلَفِ عَلَى التَّأْويلِ الإجْماليِّ؛ لأَنَّهُمْ يَصْرِفونَ النَّصَّ المُوهمَ عَنْ ظَاهِرِهِ المُحالَ عَلَيْهِ تَعَالَى...» انتهى كلامه (ص٥٢).

هَكَذا - وَبِلا حَياءٍ وَلَا خَجَلٍ - يُرجِّحونَ مَذْهَبَهُم الكَلامِيَّ الفَلْسَفِيَّ عَلَى مَذْهَبِ خَيْرِ القُرونِ، مَذْهَبِ الجَماعَةِ والصَّحابَةِ، وَهَكَذَا يَكْذِبونَ عَلَى الصَّحَابَةِ بِأَنَّهُمْ أَهْلُ تَأْويل إجماليٍّ بِمَعْنَى أنَّهم لا يُقرِّرونَ أَيَّ مَعْنى لآياتِ الصِّفاتِ الَّتِي وَصَفوها بأنَّها تُوهِمُ التَّشْبيهَ، فاتَّهَموا النُّصوصَ بِأَنَّ فِيها تَشْبيهاً للخالِقِ بالمَخْلوقِ، وَتَفْتَقِرُ إِلَى تَنْزِيهِ الباري، وكأنَّهم أَعْلَمُ باللَّهِ وَبِما يَلِيقُ بِهِ مِنْ نَفْسِهِ تَبارَكَ وَتَعالى، واتَّهَموا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّهُ وَصَفَ رَبَّهُ بِمَا ظَاهِرُهُ التَّشْبِيهُ وعَدَمُ التَّنْزِيهِ، وَكَأَنَّهُمْ أَعْلَمُ مِنْ رَسولِ اللَّهِ ﷺ بِما يَليقُ باللَّهِ وبِمَدْلولاتِ الأَلْفاظِ والمَعانِي والأَوْصافِ، سُبْحانَكَ

هَذَا بُهتانٌ عَظيمٌ، ثُمَّ كَذَبوا على الصَّحابَةِ أَيْضاً واتَّهموهُمْ بالتَّأْويلِ وَصَرْفِ الأَلْفاظِ عَنْ ظَاهِرِهَا.

ثُمَّ وَبَعْدُ هَذَا كُلِّه، يَزْعمونَ أنَّهم هُم الجَماعَةُ، وكأنَّهم نَسوا أنَّهم أَرْجَحُ فِي مَذْهَبِهِم وَفي مَعْرِفَةِ مَا يَلِيقُ باللَّهِ، وَمَا زَالُوا يُرَجِّحونَ مَذْهَب الخَلَفِ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ، فَحَرِيٌّ بِهِمْ أَلَا يَقولوا: إِنَّهُمْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ؛ لأَنَّ مَذْهَبَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ مَرْجوحٌ عِنْدَهُمْ، وَلِيُصَرَّحوا بَأَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِن الصَّحابَةِ فِي فَهْمِ وَتَطْبِيقِ نُصوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وَأَعْقَلُ، وأَعْلَمُ، وأَكْثَرُ حِكْمَةً كَمَا هُمْ يَزْعُمونَ.

وَأَذْكُرُ هُنا مِثالًا؛ استيضاحاً واسِتْبياناً لسَبيلِ الأشاعِرَةِ المُتَكَلِّمِينَ المُتَنَكِّبينَ عَن الصِّراطِ والسُّنَّةِ والجَماعَةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ طَالَ حَوْلَهَا الجَدَلُ وَرُبَّما غَفَلَ عَنْها جَمَاهِيرُهُمْ وَعَامَّتُهُمْ فَلَا يظنُّونَها مِنْ مَذْهَبِهِمْ؛ لأنَّها عِنْدَهُمْ مِنْ خَصَائِصِ غُلاةِ المُعْتَزِلَةِ المُعَطِّلَةِ، إِنَّها مَسْأَلَةُ القَوْلِ في القُرآنِ وَكَلامِ اللَّهِ، فَهِيَ مِن المَسائِلِ المُتَفرِّعَةِ عَنْ مَنَاهِجِهِمْ وَطَرِيقَتِهِمْ الفَلْسَفِيَّةِ الكَلامِيَّةِ التَلْفيقيَّةِ، وأَذْكُرُها هُنا، تَوْضيحاً لاضطرابِهِمْ وَمُخَالَفَتِهِمْ وَتَلْفِيقِهِمْ في مَسائِلِ الاعْتِقادِ، وَبَيانِ أَنَّهم والمُعْتَزِلَةَ عَلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ بَلْ يَزيدونَ عَلَيْهِم في التَّلْبيسِ والتَّدْليسِ والتَّلْفيقِ.

فَتَدَّبرْ هَذِهِ المَسْأَلَةَ وَتَجرَّدْ مِن المُتابَعَةِ والمُوافَقَة إِلّا للّهِ، ولِرَسولِهِ ﷺ، ثُمَّ للصَّحابَةِ، لِتُدْرِكَ بُعْدَ الأشاعِرَةِ عِنِ الحَقِّ والسُّنَّةِ والجماعَةِ، وَقُرْبَهُمْ مِن المُعْتَزِلَةِ والجَهْمِيَّةِ والمُعَطِّلَةِ.

يَقُولُ إِمامُ الحَرَمَيْنِ أَبُو المَعالِي الجُوَيْنِيُّ المُتَوفَّى سنَة ٤٧٨هـ فِي كِتابِهِ (الإرشادُ إلى قواطِعِ الأدِلَّةِ في أُصولِ الاعْتِقادِ، ص ١٣٠): «فَصْل: مَعْنى إنْزالِ كَلامِ اللَّهِ تَعالَى»: «. . . فالمَعْنِيُّ بالإِنْزالِ، أنَّ جِبْريلَ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَدْرَكَ كَلامَ اللَّهِ تَعالَى وَهُوَ فِي مَقامِهِ فَوْقَ سَبْعِ سَماواتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الأَرْضِ، فَأَفْهَمَ الرَّسُولَ ﷺ مَا فَهِمَهُ عِنْدَ سِدْرَةِ المُنْتَهَى مِنْ غَيْرِ نَقْلٍ لِذَاتِ الكَلَامِ».

وَيَقُولُ (ص١٠٨): «الكَلامُ هُوَ القَوْلُ القَائِمُ بالنَّفْسِ. . .، الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ العِباراتُ، وَمَا يَصْطَلِحُ عَلَيْهِ مِن الإِشَاراتِ».

وَيقُولُ (ص١٠٩): «وَهُوَ الفِكْرُ الَّذِي يَدورُ في الخُلْدِ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ العِباراتُ تارَةً، وَمَا يَصْطَلِحُ عَلَيْهِ مِن الإشاراتِ وَنَحْوِها أُخْرى، والدَّليلُ عَلَى إِثْباتِ الكَلامِ القَائِمِ بِالنَّفْسِ، أَنَّ العَاقِلَ إِذَا أَمَرَ عَبْدَهُ بأَمْرٍ، وَجَدَ في نَفْسِهِ اقْتضِاءَ الطَّاعَةِ مِنْهُ وجْداناً ضَرُورِيّاً».

ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إنَّ الكَلامَ لَفي الفُؤادِ وإنَّما ... جُعِلَ اللِّسانُ على الفُؤادِ دَليلًا

تَدَبَّرْ يا أَخِي وأمْعِنْ النَّظَرَ في كَلامِهِ وَتَقْريراتِهِ، فجِبْريلُ لَمْ يَسْمَعْ؛ لأنَّ اللَّهَ تَعالَى لَمْ يَتَكَلَّمْ، ولأنَّ كلامَهُ هُوَ مَا قامَ في نَفْسِهِ مِن المَعانِي، وَهُوَ الفِكْرُ الَّذي يَدورُ في الخُلْدِ قَبْلَ التَّلَفُّظِ بِهِ.

ثُمَّ تَدَبَّرْ: إنَّ دَليلَهُ عَلَى كَلامِ اللَّهِ النَّفْسِيِّ: أنَّ العاقِلَ إِذَا أَمَرَ عَبْدَهُ!!! يَا سُبْحانَ اللَّهِ! وَأَذْكُرُ هُنا كَلِمَةَ شَيْخِنا حَمَّادِ بنِ مُحَمَّدٍ الأنصارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

وشَيْخِنا عَبْدِ المُحْسِنِ بنِ حَمَدٍ العَبَّادِ، وَشَيْخِنا عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُحَمَّدٍ الغُنيمانِ - حَفِظَهُما اللَّهُ وَنَفَعَ بِعِلْمِهِما - بأنَّ الأَصْلَ في أَهْلِ التَّجَهُّم، والتَّعْطِيلِ، والتَّأْوِيلِ أنَّهم يَنْظُرونَ إِلَى النُّصوصِ الشَّرعِيَّةِ في صِفاتِ اللَّهِ بِما يَعْرِفونَهُ وَيُشاهِدونَهُ في المَخْلوقِ وَالمَحْسوسِ، تَقْريراً مِنْهُم لِما نَصَّ عَلَيْهِ شَيْخُ الإسلام وَتِلْمِيذُهُ ابنُ القَيِّم - رَحِمَهُما اللَّهُ - بِأَنَّ المُعَطِّلَ مُشَبِّهٌ لَا مَحالَةَ، فَإِنَّهُ شَبَّهَ أَولًا حَيْثُ نَظَرَ إِلَى كُلِّ مَا يُضافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِما يَعْرِفُهُ في المَخْلوقِ فَإِذَا سَمِعَ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] قامَ في نَفْسِهِ مَا يَعْرِفُهُ مِن اسْتواءِ المَخْلوقِ عَلى عَرْشِهِ أَو كُرْسِيِّهِ أَوْ سَريرِهِ وَما لَزِمَهُ مِن المُماسَّةِ وَالحاجَةِ والافِتِقارِ وَغَيْرِها مِنِ اللَّوازِمِ العَقْلِيَّةِ الَّتِي يَعْرِفُها في المَخْلوقِ وَصِفاتِهِ، الأمرُ الَّذي يَحْمِلُهُ عَلَى الفِرارِ مِنْ هَذَا التَّشبيهِ بِنَفْي حقيقَةِ الصِّفَةِ عَنِ اللَّهِ، أَوْ نَفْيِ المَعْنَى الكُلِّي عَنِ اللَّهِ، فَشَبَّه أَولَا، ثُمَّ فَرَّ مِنْهُ إِلَى التَّعْطِيلِ ثانياً، وَهَذا أَبو المَعالي يَسْتَدلُّ عَلى صِفَةٍ مِنْ صِفاتِ اللَّهِ بما يَجِدُهُ العَاقِل - بِزَعْمِهِ - في نَفْسِهِ!! فَأَيْنَ التَّنْزيهُ؟! وَأَيْنَ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]؟! فإِنَّا للَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

فلمَّا نَظَرَ إِلَى الصِّفاتِ الوارِدَةِ في الكِتابِ والسُّنَّةِ، ثُمَّ عَرَضها على مَا يَعْرِفُهُ في المَخْلوقِ وَجَدَ نَفْسَهُ مُضْطرّاً إلى التَّعْطيلِ والتَّأْويلِ؛ فِراراً مِن التَّشَبيهِ، وَتَحْقيقاً للتَّنْزيهِ، وَهَذا إِنَّما أُتِيَ مِنْ حَيْثُ التَّشبيهِ، فَهُوَ قَدْ شبَّهَ أَولًا، وَنَظَرَ بَعَيْنِ التَّشبيهِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدْ بُدّاً مِن التَّعْطِيلِ، فَعالَجَ الدَّاءَ بِما هُوَ أَعْظَمُ دَاءً، وَهَكَذَا البِدْعَةُ تَجُرُّ بِصَاحِبِها إِلَى بِدَعٍ أُخْرَى.

وَهَا هو القاضِي عَبْدُ الرَّحْمنِ الأَيجِي المُتَوَفَّى سنةَ ٧٥٦هـ في كِتابِهِ

(المَواقِف في عِلْم الكَلامِ ص ٢٩٣ - ٢٩٤) يَقُولُ: «في المَقْصَدِ السَّابعِ: في أنَّه تعالى مُتَكَلِّمٌ».

ذَكَرَ أولًا قَوْلَ الحنابِلَةِ وَأَبْطَلَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ المُعْتزلَةِ بِأَنَّه أصْواتٌ وحروفٌ يَخْلُقُها اللَّهُ في غَيْرِهِ، كاللَّوْحِ المَحْفوظِ، أَوْ جَبْرِيلَ، أَوْ النَّبِيِّ، وَهُوَ حادِثٌ (أي: مَخْلوقٌ).

ثُمَّ قَالَ: «وَهَذَا لا نُنْكِرُهُ (أي: القَوْلَ بأَنَّهُ حادِثٌ) لكنَّا نُثْبِتُ أمْراً وراءَ ذلكَ وَهُوَ المَعْنى القائِم بالنَّفْسِ ونَزْعُمُ أنَّهُ غَيْرُ العِباراتِ. . .

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فاعْلَمْ أنَّ مَا يَقُولُهُ المُعتَزِلَةُ، وَهُوَ خَلْقُ الأصْواتِ والحُروفِ وكَوْنُها حادِثَةٌ قائِمَةٌ، فَنَحْنُ نقولُ بِهِ وَلَا نِزَاعَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُم في ذَلِكَ، وَمَا نقولُهُ مِنْ كلامِ النَّفْسِ فَإِنَّهم يُنْكرونَ ثُبوتَهَ. . .

فَإِذاً، الأدِلَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى حُدوثِ الألْفاظِ إنَّما تُفيدُهُم بالنِّسْبَةِ إلى الحَنابِلَةِ، وَأمَّا مَا دَلَّ عَلَى حُدوثِ القُرآنِ مُطْلقاً فَحَيْثُ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى حُدوثِ الألفاظِ. . .».

يَقرِّرُ الأَيجي أنَّ الأَشَاعِرَةَ يَتَّفِقُونَ وَالمُعْتَزِلَةُ عَلَى أنَّ القُرآنَ بِأَلْفاظِهِ وَحُروفِهِ مَخْلوقٌ، كَمَا يُقرِّرُ وُجودَ أدِلَّةٍ تقرِّرُ أنَّ القرآنَ مَخْلوقٌ! وَأنَّها تُفيدُ في الرَدِّ على مَذْهَبِ الحَنابِلَةِ - أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ - في قولِهِم الَّذِي ذكَرَهُ قَبْلَ هَذَا أنَّ القرآن كَلامُ اللَّهِ وأنَّهُ لَيْسَ بِمَخْلوقٍ.

وَهَذَا كِتابُ «جَوْهَرَةِ التَّوحيدِ» - خاتِمَةُ نُصوصِ الاعتْقادِ في المَذْهَبِ الأشعَرِيِّ، والمُعْتَمَدُ في مُقرَّرِ الاعتْقادِ في الجامِعاتِ الإسْلامِيَّةِ الَّتِي تَتَبَنَّى

المَذهَبَ الأَشْعَرِيَّ كالأَزْهَرِ وغَيرِه.

وَقَدْ اعْتَنَى بشرْحِهِ طائِفَةٌ مِنْ علمائِهِم، مِنْهُم إبراهِيمُ البَيْجوري - كانَ شيخاً لِلأَزْهَرِ - في حاشِيَتِهِ المُسَمَّاة «تُحْفَةُ المُريدِ عَلى جَوْهَرَةِ التَّوحِيدِ»، يَقولُ البَيْجوريُّ: «... واعْلَمْ أَنَّ كَلامَ اللَّهِ يُطْلَق على الكَلامِ النَّفْسِيِّ بِمَعْنى أنَّه صِفَةٌ قائِمَةٌ بِذاتِهِ تعالى...». وعلى الكَلامِ اللَّفْظِيِّ بِمَعْنى أَنَّه خَلَقَهُ... وإِطْلاقُهُ عليْهِما قِيلَ: بالاشْتَراكِ (أيْ: بالاشتِراكِ اللَّفْظِيِّ بزَعْمِهِم)، وَقِيلَ: حَقِيقِيٌّ في النَّفْسِيِّ، مَجازٌ في اللَّفْظِيِّ... وَمَعَ كونِ اللَّفْظِ الَّذِي نقرؤُهُ حادِثاً (أي: مَخْلوقاً) لا يَجوزُ أَنْ يُقال: القرآنُ حادِثٌ إِلَّا في مَقامِ التَّعْليمِ؛ لأَنَّه يُطْلَقُ عَلى الصِّفَةِ القَائِمَةِ بِذَاتِهِ أَيضاً، لكنَّه مَجازٌ عَلى الأرجَحِ، فرُبَّما يُتَوهَّمُ مِنْ إطْلاقِ أَنَّ القُرآنَ حادِثٌ، أَنَّ الصِّفَةَ القَائِمَةَ بِذاتِهِ تَعالى حادِثَةٌ...

وَقَدْ أُضيفَ لَهُ تَعالَى كَلامٌ لَفْظِيٌّ كالقُرآنِ، فَإِنَّه كَلامُ اللَّهِ قَطْعاً، بِمَعْنى أَنَّهُ خَلَقَهُ في اللَّوحِ المَحْفوظِ... وَهَذَا هُوَ المرادُ بقولِهِم: القُرآنُ حادِثٌ وَمَدْلولُهُ قَديمٌ، فأَرادَ بمَدْلولِهِ: «الكلامَ النَّفْسِيَّ...» (الجوهرة - ٤٢).

هَكَذَا يُقرِّر أَنَّ القرآنَ الموجودَ بيْنَ أيدِينَا والَّذِي نقْرؤُهُ مَخْلوقٌ، وأَنَّ اللَّهَ خَلَقُهُ في اللَّوحِ المَحْفوظِ، ويُقرِّرُ ويُرجِّحُ عَدَمَ إطْلاقِ هَذا الاعْتقادِ؛ لأَنَّ المُسْتَمِعَ قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ المُرادَ بِالمَخْلوقِ المَعانِي القَائِمَةُ في ذاتِ اللَّهِ، وَهَذا التَوَهُّم لا مَحَلَّ لَهُ وَلَا وُجودَ إِلَّا في أَذْهانِهِم وَعُقولِهِم؛ لأَنَّ الجميعَ يريدُ بالقرآنِ الألفاظَ الموجودةَ بيْنَ دفَّتي المُصْحفِ والمَقْروءةَ في

الصَّلاةِ وغَيْرِها، وأمَّا المَعانِي القَائِمَةُ في النَّفْسِ فلَيْستْ كَلاماً عنْدَ العَرَبِ وَلَمْ يُورِدْها أحدٌ في قولِهِ وَتَعْرِيفِهِ للقرآنِ.

ثُمَّ يقولُ عَنْ قولِ صاحِبِ الجَوْهَرَةِ:

«ونَــزِّهِ الــقُــرآنَ أيْ كَــلامَــه　　عَـنِ الـحُـدوثِ وَاحْـذَرِ انْـتِـقَـامَـه»

يَقولُ: «أَيْ اعتَقِدْ أَيُّها المكلَّف تَنَزُّهَ القرآنِ بِمَعْنَى كلامِهِ عَن الحُدوثِ خلافاً للمُعتزلِةِ...»، ثُمَّ ذَكَرَ مذهَبَهُم بأنَّ: «القُرآنَ بِمَعْنى الكَلام النَّفْسِيِّ لَيْسَ بِمَخْلوقٍ، وَأمَّا القُرآنَ بمعنى اللَّفْظِ الَّذِي نقرؤُهُ فهُوَ مَخْلوقٌ، لَكِنْ يمتنعُ أنْ يُقالَ: القُرآنُ مَخْلوقٌ ويُرادُ اللَّفْظُ الَّذِي نقرؤُهُ إِلَّا في مقام التَّعْليم؛ لأنَّهُ رُبَّما أوْهَمَ أنَّ القُرآنَ بِمَعْنى كَلامِهِ تَعالَى مَخْلوقٌ، وَلِذَلِكَ امتَنَعَتْ الأَئِمَّةُ مِن القَوْلِ بخَلْقِ القرآنِ وقَد وَقَعَ في ذَلِكِ امتِحانٌ كبيرٌ لخلْقٍ كثيرٍ مِنْ أهْلِ السُّنَّةِ...» (الجوهرة - ٥٤).

هَكَذَا يقرِّرُ أنَّ مِحْنةَ القَوْلِ بِخَلْقِ القُرآنِ الَّذِي تَوَلَّى كِبرها المعتزلةُ، إنَّما أرادُوا مُطْلَقَ القَوْلِ المُوهِم لِلمَعانِي القَائِمَةِ في نَفْسِ اللَّهِ وَذَاتِهِ الكَرِيمَةِ العَلِيَّةِ، وَقَدْ كَذَبَ الأشاعِرَةُ فَإِنَّهُم يُرِيدُونَ الانتِصَارَ لِمَذْهَبِهِم وَتَلْبيسِهِم وَتَلْفيقِهِم، وَعَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى، كَمَا عَلِمَ الخَاصَّةُ والعَامَّةُ أنَّ المُعتَزِلةَ إِنَّما أَرَادُوا القُرآنَ الَّذِي بَيْنَ أيْدِينَا، والمَقْروءِ في الصَّلاةِ وغَيْرِهَا، ولَمْ يُرِيدُوا المَعانِي القَائِمَةَ بالنَّفْسِ، وَلَمْ يَعْرِفوها أَصْلًا؛ لأنَّ أَوَّلَ مَنْ نَطَقَ بِها هُم الأَشَاعِرَةُ، فَلَمْ يَعْرِفْها لا المُعْتَزِلَةُ، وَلَا أَهْلُ السُّنَّةِ المَحْضَةِ أتباعُ السَّلَفِ رَحِمَهُم اللَّه.

ثُمَّ فرَّعَ الأشاعِرَةُ مِن المسائِلِ الَّتِي غَلَبَ عَليْها التَّرَفُ والفَسَادُ العَقْلِيُّ

بما قَعَّدوهُ واستَحْسَنوهُ مِنْ تُرَّهاتِ العُقولِ والأفْكارِ، وَهَا هُمْ مَا زَالُوا يردِّدونَ مِنْ تِلْكَ الأسئِلَةِ وَتَفْريعاتِ المَسائِلِ الَّتِي تُقَرِّرُ خَلْقَ القُرآنِ قَوْلَهُم: «وهَلْ القُرآن بمَعْنى اللَّفْظِ المَقْروءِ أَفْضَلُ أَوْ سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ ﷺ؟!، تَمَسَّكَ بَعْضُهُم بِما يُرْوى: كُلُّ حَرْفٍ خيرٌ مِنْ مُحَمَّدٍ وآلِ مُحَمَّدٍ، لكنَّهُ غَيْرُ مُحَقِّقِ الثُّبوتِ، والحَقُّ أنَّه ﷺ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ مَخْلوقٍ كَما يُؤخَذُ مِنْ كَلامِ الجَلالِ المَحلى على البُردَةِ...» (الجوهرة - ٥٤).

تَدَبَّرْ يَا أَخِي هَذِهِ المُقارَنَةَ والمُفاضَلَةَ الَّتِي مَنْشَؤُها المُقارَنَةُ بَيْنَ مَخْلوقٍ وَمَخْلوقٍ؛ لِذَلِكَ تَرَى التَّرْجيحَ والتَّفْضيلَ الجائِرَ؛ لأنَّهُم فضَّلوا مُحَمَّداً ﷺ على صِفَةٍ مِنْ صِفاتِ اللَّهِ، ولكنَّها البِدْعَةُ والعَقْلُ والهَوى كَذَلِكَ تَفْعَلُ بأصْحابِها.

ثُمَّ مَسأَلَةٌ أُخْرى تَدَبَّرْها، كَيْفَ رَدَّ القَوْلَ الأوَّلَ بحُجَةٍ واهِيَةٍ ساقِطَةٍ فيَقولُ: «لكنَّه غَيْرُ مُحَقَّقِ الثُّبوتِ»، ثُمَّ رجَّحَ ما وافَقَ تَقْريرَهُ وَعقيدَتَهُ المنحرفَةَ بِما زَعَمَهُ مَأْخوذٌ مِنْ كلامِ الجَلالِ المُحلى في شَرْحِهِ وَتَعْليقِهِ على البُرْدَةِ!!

وَيَقُولُ أيضاً: «... والرَّاجِحُ أنَّ المُنزَّل: اللَّفظُ والمَعْنى، وقيلَ: المُنزَّل: المَعْنى وعبَّر عنْه جِبْريلُ بأَلْفاظٍ مِنْ عِنْدِهِ، وقيلَ: المُنزَّل: المَعْنى وعبَّرَ عنْهُ النَّبيُّ بأَلْفاظٍ مِنْ عِنْدِهِ، لَكِنَّ التَّحْقِيقَ: الأَوَّلُ؛ لأنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ أَوَّلًا في اللَّوْحِ المَحْفوظِ، ثُمَّ أنْزَلَهُ في صَحائِفَ إِلَى السَّماءِ الدُّنيا في مَحلٍّ يُقالُ لَهُ: بَيْتُ العِزَّةِ في لَيْلَةِ القَدْرِ... ثُمَّ أَنْزَلَهُ عَلَى النَّبيِّ

مُفرَّقاً. . .» (الجَوْهَرَةُ - ٥٥).

انظُرْ - رَحِمَكَ اللَّهُ - موافَقَتَهُم للمعْتَزِلَةِ، ولَكِنْ لَا يُصَرِّحونَ إلَّا في مَقاماتِ الخَاصَّةِ مِنْهُم؛ لإظهارِ وإيهام موافَقَتِهِم لأهْلِ السُّنَّةِ في مُخالَفَةِ المُعْتَزِلَةِ في القَوْلِ بِخَلْقِ القُرآنِ!! خَلْطٌ، وتَلَفيقٌ، وَتَدْليسٌ، وَكَذِبٌ، ثُمَّ يَزْعُمونَ أَنَّهُم هُمْ الجَماعَةُ، وَعَلِمَ اللَّهُ تَعَالى أَنَّهُم لا السُّنَّةَ والنُّصوصَ التَزَموا، ولَا الجَماعَةَ والصَّحابَةَ تابعُوا ونَصَروا، بَلْ خالَفُوهم ورَجَّحوا مَذْهَبَهُم على مَذْهَبِ الصَّحابَةِ السَّلَفِ الَّذِين أَمَرَ اللَّهُ مَنْ أرادَ النَّجاةَ والجَنَّةَ أَنْ يُتابِعُهُم بإتْقانٍ وإحْسانٍ، وَتَوَعَّدَ سُبْحانَهُ مَنْ خَالَفَهُم بِالنَّارِ والعَذابِ، ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وَكَذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الجَماعَةُ»، وفسَّرَها بقَوْلِهِ: «مَنْ كانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ اليومَ وَأَصْحابِي»، وَهُؤلاءِ لَمْ يَتَّبِعوا بَلْ خَالَفوا، ثُمَّ تَمادوا ورَجَّحوا مَذْهَبَهُم علَى مَذْهَبِ السَّلَفِ، وَلا المَثْلِيَّةَ قَصَدوا، بَلْ تعدّوا وأصَلوا في مُخالَفَتِهِم، ثُمَّ اسْتَهْزَؤوا بِطَرِيقَةِ السَّلَفِ وَرَأوا وصرَّحوا أَنَّ طَرِيقَتَهُم خَيْرٌ وَأَفْضَلُ مِنْ طَرِيقَةِ مَنْ نَصَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بأَنَّهُم الخَيْرُ والأَتَمُّ والأَفْضَلُ.

فالشَّاهِدُ أنَّ الأشاعِرَةَ يَزْعُمونَ أنَّ القُرآنَ كَلامُ اللَّهِ، وأنَّ كَلامَهُ مَعْنىً قائِمٌ بِنَفْسِهِ لَا يَتَعَلَّقُ بالمَشيئَةِ، وَيُقرِّرونَ أنَّ هذِهِ الألْفاظَ والحُروفَ مَخْلوقةٌ، وهِيَ عِبارَةٌ عَن المَعْنى القَائِمِ بِنَفْسِهِ تَعالى.

فَهُمْ يُفرِّقونَ بَيْنَ اللَّفْظِ والمَعْنى، فكَلامُ اللَّهِ الَّذِي هُوَ مَعانٍ أزلِيَّةٌ قائِمَةٌ بِنفْسِهِ لا حَرْفَ فِيها وَلَا صَوْتَ، وَأَمَّا الألْفاظُ وَالحُروفُ الَّتي في القُرآنِ فَهِيَ كلامُ اللَّهِ اللَّفْظِيِّ، وَهُوَ مَخْلوقٌ يُعبِّرُ بِهِ عَن المَعاني، فالأوَّلُ قَديمٌ غَيْرُ مَخْلوقٍ، (وهذِهِ موافَقَتِهِم لأهْلِ السُّنَّةِ بزَعْمِهِم)، والثَّانِي حادِثٌ مَخْلوقٌ (وهذِهِ موافَقَتِهِم للمُعْتَزِلَةِ المُعَطِّلَةِ).

يَقولُ شَيْخُ الإسلامِ: «وَلَمْ يَكُنْ في مُسَمَّى الكَلامِ نِزاعٌ بَيْنَ الصَّحابَةِ والتَّابِعينَ لَهُمْ بِإِحْسانٍ وَتَابِعِيهِم، وَلَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَلَا مِنْ أَهْلِ البِدَعِ، بَلْ أَوَّلُ مَنْ عُرِفَ في الإسْلامِ أَنَّهُ جَعَلَ مُسَمَّى الكَلامِ: المَعْنى فَقَطْ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بنُ سَعيدِ بنِ كُلَّابٍ، وَهُوَ مُتَأخِرٌ في زَمَنِ مِحْنَةِ أَحمَدَ بنِ حَنْبلَ، وَقَدْ أنكَرَ عليْهِ عُلماءُ السُّنَّةِ وَعُلماءُ البِدْعَةِ» (مَجموعُ الفَتاوى ٧/ ١٣٤).

وَيَقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ عِنْدَ ذِكْرِهِ لابنِ كُلَّابٍ: «خَرَقَ إجْماعَ أَهْلِ البِدَعِ في مَسْأَلَةِ الكَلامِ النَّفْسانِيِّ، وَخَالَفَ فيهِ النَّقْلَ، والعَقْلَ، والفِطْرَةَ، والعُرْفَ، واللُّغَةَ، جاءَ بِشَيْءٍ لَمْ يَعْرِفْهُ أَحَدٌ مِنْ قَبْلِهِ، فأَشْبَهَ بِذَلِكَ النَّصارَى في قَوْلِهِمْ بالتَّثْلِيثِ».

وَهَذا أبو الحَسَنِ الأشْعَرِيُّ في «المَقالاتِ» (ص٣٤٦) في ذِكْرِ جُمْلَةِ قَوْلِ أصْحابِ الحَديثِ وأهْلِ السُّنَّةِ يُقَرِّرُ رَحِمَهُ اللَّهُ مُعْتقدَهُ في القُرآنِ بأَنَّهُ غَيْرُ مَخْلوقٍ.

وَفي «الإبانَةِ» (ص٢١): «ونقولُ: إنَّ القُرآنَ كَلامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلوقٍ، وأنَّ مَنْ قَالَ بِخَلْقِ القُرآنِ فَهُوَ كَافِرٌ».

وَأمَّا خاتِمَةُ القَوْلِ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ فاعْلَمْ يَا عَبْدَ اللَّهِ أنَّ شيخَ الإسلامِ ابنَ تَيْمِيَّةَ وَتِلْمِيذَهُ ابنَ القَيِّمِ يُتَّهمانِ بأنَّهما أوَّلُ مَنْ أَخْرَجَ الأشاعِرَةَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، وَهَذَا باطِلٌ، وَيَجِبُ أنْ يُعلَمَ أنَّ شَيخَ الإسْلامِ ابنَ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَحْرَصِ النَّاسِ عَلَى أَلَّا يُؤثر عنهُ قولٌ، أوْ حُكْمٌ لَمْ يُسبقْ إليْهِ مَعَ إمامَتِهِ وَجلالَتِهِ ودِقَّتِهِ وَعَظِيمِ مَعْرِفَتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً واسِعَةً.

نَقَلَ ابنُ عَبْدِ البَرِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خونزٍ منداد المالِكيِّ المُتَوَفَّى سنةَ ٣٩٠هـ في كِتابِ الشَّهاداتِ لهُ في تَفْسيرِ قولِ مالكٍ: «لا تَجوزُ شهادةُ أَهْلِ البِدَعِ وَأَهْلِ الأهْواءِ»، قالَ: أَهْلُ الأهواءِ عِنْدَ مالكٍ وسائِرِ أصْحابِنا هُمْ أَهْلُ الكَلامِ، فَكُلُّ مُتَكَلِّمٍ فهُوَ مِنْ أَهْلِ الأَهواءِ والبِدَعِ، أشعَرِيّاً كانَ أوْ غَيْرَ أشعَرِيٍّ، وَلا تُقبلُ لَهُ شهادةٌ في الإسْلامِ أبَداً، ويُهجَرُ ويُؤدَّبُ على بِدْعَتِهِ فإنْ تَمادَى علَيْها اسْتُتِيبَ مِنْها». (جامِعُ بيانِ العِلْمِ وَفَضْلِهِ ٢/ ٩٦).

وَقَالَ الإمامُ الهَرَوِيُّ في كتابِهِ (ذَمِّ الكلامِ): «سَمِعْتُ أحمدَ بنَ نَصْرٍ المالينيّ المُتوفّى سنة ٤١٢هـ يقولُ: دَخَلْتُ جامِعَ عَمْرِو بنِ العاصِ بِمِصْرَ في نَفَرٍ مِنْ أصْحَابِي، فلمَّا جَلَسْنا جاءَ شيخٌ فقالَ: أَنْتُم أَهْلُ خراسان أَهْلُ سُنَّةٍ، وَهَذَا موضِعُ الأشعَرِيَّةِ فَقُومُوا».

وَذَكَرَ الذَّهَبِيُّ في سِيَرِ أَعْلامِ النُّبَلاءِ أنَّ ابنْ فوركَ - وهُوَ مِنْ أَئِمَّةِ الأشعَرِيَّةِ - دخَلَ على السُّلْطَانِ محمودِ بنِ سبكتكينَ (ت: ٤٢١هـ) فقالَ:

لَا يَجوزُ أنْ يُوصفَ اللَّهُ بالفَوْقِيَّةِ؛ لأنَّ لازِمَ ذَلِكَ وَصْفُهُ بالتَّحْتيَّةِ. . . فقالَ السُّلْطانُ: مَا أنَا وَصْفتُهُ حَتَّى يُلْزِمَني، بَلْ هُوَ وَصَفَ نَفسَهُ، فَبُهِتَ ابنُ فورك، فَلَمَّا خَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ ماتَ، فيقال: انشَقَتْ مَرَارَاتُهُ» (١٧/ ٤٨٧).

تَنْبِيهٌ:

تَناقَلَ بعضُ الشَّبابِ فَتْوى كَتَبَها: د/ عَبدُ العَزيزِ بنُ عَبْدِ الفتَّاحِ القارِئُ، ود. مُحَمَّدُ بنُ ناصرِ السَّحيبانِيٌّ، وعلَّق عليهَا د. عَبْدُ اللَّهِ بنُ مُحَمَّدٍ الغُنيمان، وكان عُنْوانُ الفَتْوى (الأشاعِرَةُ والماتوريديَّةُ مِنْ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ).

جاءَنِي بالفَتْوى ثَلاثةٌ مِن الشَّبابِ وعَلاماتُ الفَرَح والسُّرورُ بادِيَةٌ عَلَيْهم، وسألونِي قَبْل عَرْضِ الفَتْوى عَنْ شَيْخِي وأُسْتاذِي الفَاضِلِ عَبْدِ اللَّهِ ابنِ مُحَمَّدٍ الغنيمانِ، فأَجَبْتُ بأنَّ مِثْلَهُ حَفَظَه اللَّهُ يُسألُ عَنِّي لا العَكْسِ، وَقَدْ شرَّفني اللَّهُ تَعالَى بِمُلازَمَتِهِ والأَخْذِ عَنْهُ لسنواتٍ، وكانَ لي شَرَفُ التتلْمُذِ عليْهِ وأشْرَفَ عَلَى رِسالَتي في الدكتوراةِ، واستَفَدْتُ مِنْهُ علماً جمّاً، وخُلُقاً رفيعاً، وتَواضُعاً عَظيماً.

ثُمَّ رَأيْتُ الفَتوى مُصَوَّرةً وقلتُ: أمَّا د. القارِئ وكذلكَ السَّحيبانيُّ فليْسَ بمُسْتَغْرَبٍ مِنْهُما هذِهِ الفَتْوى وَهَذَا التَّقْرير، فإنَّ انتماءُهُما إلى حزبٍ إسلاميٍّ مَعروفٍ يُملي عليْهما تلكَ الفَتْوى وذلكَ الاضْطرابِ؛ إذْ الأصلُ عندهُم الاجتماعُ والائتلافُ على ما يتّفِقونَ عليهِ ويعذُرُ بعضُهُم بعضاً فيما يَخْتَلِفونَ فيهِ حتَّى في مسائِلِ الاعْتِقادِ.

وَأَمَّا الشيخُ عبدُ اللَّهِ فلَا واللَّهِ، لا يقولُ بِهَذَا، وأخبَرْتُهُما أنَّ في الأمرِ لَبْساً ولا شَكَّ، كيفَ وَقَدْ سَمِعْتُ منهُ مراراً حُكْمَهُ في الأشاعِرَةِ وَأَهْلِ التَّأويلِ والتَّعْطِيلِ؟ وَممَّا أحْفَظُهُ عَنْهُ أنَّ الأشاعِرَةَ أبعَدُ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ المُعْتزِلَةِ لِما في مَذْهَبِهِم مِن التَّدْليسِ والتَّلْبيسِ، وَكَذَلكَ يَقولُ فيمَا أثْبتوهُ مِن الصِّفاتِ للَّهِ تَعالَى: لا يُقالُ إنَّهم وَافقُوا أهْلَ السُّنَّة في ذلكَ؛ لأنَّهم إنَّما أثْبَتوها بموجَبِ العَقْلِ ومُقْتَضاهُ.

ولـمَّا نَظَرْتُ في الفَتْوَى فرأَيْتُ العُنوانَ، ثُمَّ السُّؤالَ المُوَجَّه، ثُمَّ الجَوابَ، أيقَنْتُ بمُخالَفَةِ السِّياقِ والأسلوبِ لما عَهدتُهُ مِنْ شَيْخي وأُسْتاذي - حفظَهُ اللَّهُ ونفَعَ بهِ - فالجوابُ يُقَرِّرُ:

- الأشاعِرَةُ والماتُوريديَّةُ خالفُوا الصَّوابَ.
- لكنَّهم مِنْ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ.
- ليسوا مِن الفِرَقِ الضَّالَّةِ.
- إلَّا مَنْ غَلا مِنْهُم في التَّعْطِيلِ.
- وَهُمْ مَعْذورونَ في اجْتهادِهِم وإنْ أَخْطأوا الحَقَّ.

إنَّ مِثْلَ هذِه الأقوالِ فيها مِن الاضطرابِ واللَّبسِ مَا يُتفطَّنُ لهُ طلَّابُ العِلْمِ، فكيفَ خالفوا الصَّوابَ، وليسوا مِن الفِرَقِ الضَّالَّةِ إلَّا مَنْ غَلا؟ وَما حَد الغُلُوِّ في التَّعْطيلِ، والأشاعِرَةُ يقولونَ بخَلْقِ القُرآنِ الَّذي بيْنَ أيدينا، ويؤوِّلونَ الصِّفاتِ الخَبَرِيَّةَ الاختِيارِيَّةَ كُلَّها تأويلًا باطلًا، بَلْ

يقرّرونَ إثباتَ سَبْعِ صِفاتٍ عَنْ طَريقِ العَقْلِ لَا النَّقْلِ، وَيُخالفونَ أهْلَ السُّنَّةِ في الأصولِ والقَواعِدِ الَّتِي بِها تَتَقَرَّرُ مَسَائِلُ الاعْتِقادِ، يقدِّمونَ العَقْلَ، ويردُّونَ أخبارَ الآحادِ كُلَّها ولا يحتجّونَ بها في الاعتقادِ، ويُؤوِّلونَ النُّصوصَ عَنْ ظاهِرِها، ويتَّهمونَ نُصوصَ القرآنِ والسُّنَّةِ أنَّها تُوهِمُ التَّشْبيهَ وظاهِرُها الكُفْرُ وَعَدَمُ التَّنزيهُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ الجملةِ يُرجِّحونَ مذهَبُهُم عَلى مَذْهَبِ السَّلَفِ والصَّحابَةِ، إلى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يدلُّ على مفارَقَتِهِم لأهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، ثُمَّ هَلْ في مَسائِلِ الاعْتِقادِ اجتِهادٌ وتَقْديمُ عَقْلٍ يُعْذَرُ فيه صاحِبُهُ إنْ أخطأَ؟!!

الشَّاهِدُ أنَّهُ بَعْدَ أيَّامٍ مِنْ حادِثَةِ تلكَ الفَتْوى، جاءَني بَعْضُ الأخوةِ بفَتْوى أُخرَى كتَبَها شيخُنا - حفظَهُ اللَّهُ - بعنوانِ (توضيحٌ واستْدْراكٌ) وتاريخها ٢٩/ ١/ ١٤٢٨هـ - ١٧/ ٢/ ٢٠٠٧م وينُصُّ فيها الشيخُ على أنَّ: «جوابَهُ كانَ: أنَّ الأشاعِرَةَ في الأمورِ العامَّةِ مِنْ أهْلِ السُّنَّةِ، ففَرِحَ بذلكَ بَعْضُ مَنْ أُشْرِبَ قلبُهُ حبَّ البَّاطِلِ مِمَّن] تمسَّكَ بِبِدْعَةِ الأشعريَّةِ وضلالِها. . . فصارَ أولئكَ يَنْشُرونَ الفَتْوى ويَحْتجّونَ بِها على أنَّ الأشَاعِرَةَ مِنْ أهْلِ السُّنَّةِ، فلزِمَ لِذَلِكَ البيانُ والتَّوضيحُ» هذا نصُّ كلامِهِ حفظَهُ اللَّه.

وَأشارَ إلى أنَّ الفَتْوى لَمْ تَكُنْ في حُكْمِ الأشاعِرَةِ، ولكنْ في التَّعاوُنِ مَعَهُم في الأمورِ العَامَّةِ، ثُمَّ خَتَمَ قائلًا: «أمَّا مَذْهَبُ الأشَاعِرَةِ في صِفاتِ اللَّهِ وَفي بَعْضِ مَسَائِلِ الإيمانِ والقَدَرِ فَهُوَ ضَلالٌ بَيِّنٌ وَفيهِ تناقُضٌ واضِحٌ، فهُمْ في ذلكَ بعيدونَ عَنْ أهْلِ السُّنَّةِ فليسوا مِنْهُم، بَلْ مَذْهَبُ الأشعرِيَّةِ أمشاجٌ مِنْ مذاهِبِ المتكلِّمينَ والفَلاسِفَةِ والصُّوفِيَّةِ والسُّنَّة. . . ثُمَّ الانتسابُ إلى الأشعرِيَّةِ بِدْعةٌ وضَلالةٌ، ويُقال مِثْلُ ذلكَ في مَذْهَبِ

الماتوريديَّةِ، وَكَيْفَ يكونُ مِنْ أهْلِ السُّنَّة مَنْ يُخالِفُ صَريحَ القُرآنِ وَحَديث رَسُولِ اللَّهِ. . . ؟» انتهى كلامُهُ حَفِظَهُ اللَّهُ.

قرأتُ الفَتْوى وحَمدتُ اللَّهَ على مَوْقِفي مِنْ شَيْخِنا الفاضِلِ وَعَلى حُسْنِ تَوْضيحِهِ وَإِزالَةِ اللَّبْسِ وَبَيانِ الحُجَّةِ لَئِلَّا يزعُمَ أَهْلُ الباطِلِ أَوْ يَتَعلَّقوا بِها في تَأْييدِ مَذْهَبِهِم وَباطِلِهِم.

هَدَى اللَّهُ الجميعَ وَوَفَّقَ - جلَّ وَعَلا - وسَدَّدَ، وَصَلَّى اللَّهُ على مُحَمَّدٍ وَعَلى آلِهِ وصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، وَعَلى مَنْ تَبِعَهُم بِإِحْسان]، والحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العالَمِينَ.

الرُّقَى الشَّرعيَّةُ بَيْنَ التَّنزيلِ وَالتَّطْبِيقِ

تأليف فضيلة الشيخ الدكتور

فلاح بن إسماعيل مندكار

أستاذ العقيدة بكلية الشريعة بجامعة الكويت

حفظه اللَّه تعالى

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحَمْدَ للَّهِ، نَحْمَدُه، ونَسْتَعينُه، ونَستغفِرُه، ونَعوذُ بِاللَّهِ مِن شُرورِ أَنْفُسِنا، ومِن سَيِّئَاتِ أعمالِنا، مَنْ يَهدِهِ اللَّهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، ومَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وأشهَدُ أنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وحدَهُ لا شَريكَ لَهُ، وأشهَدُ أنَّ مُحَمَّداً عبدُه ورَسُولُه ﷺ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أَمَّا بَعْدُ، فإنَّ أَصدقَ الحَديثِ كِتابُ اللَّه عَزَّ وجَلَّ، وخَيْرَ الهَدي هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمورِ مُحدثاتُها، وكلَّ مُحدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضَلالةٌ، وكلَّ ضَلالةٍ في النَّارِ.

يقولُ اللَّهُ تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، ويقولُ أيضاً جَلَّ وعَلا: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى

وَشِفَآءٌۚ﴾ [فصلت: ٤٤]، ويقولُ الرَّسُولُ ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِالشَّفَاءَيْنِ: العَسَلِ، والقُرْآنِ**»(١).

إِنَّ موضوعَ التَّداوي والرُّقيةِ بالقُرآنِ الكريمِ مِن أَهمِّ الموضوعاتِ التي اعتَنَى بها المسلمونَ قديماً وحديثاً، والتي استحوذتْ على أذهانِهم، وشَدَّتِ انتباهَهم، وأثارتْ تساؤلاتٍ كثيرةً حولَ مَفهومِ هذا التَّداوي وأبعادِه وجوانبِه؛ لتحديدِ جِدِّيَّةِ هذا الاستشفاءِ وكيفيَّةِ الإفادةِ منه، مع مراعاةِ الجائزِ والممنوعِ منه.

وهذا يَدُلُّ على حِرصِ المسلمينَ على فَهْمِ كتابِ رَبِّهم والإفادةِ منه، وعلى البحثِ في ثَناياهُ؛ تجليةً لإعجازِه، وعظيمِ تَنزيلهِ من لَدُنْ حَكيمٍ خَبيرٍ، تأكيداً وتصديقاً لقولِ الحقِّ تباركَ وتعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١ - ٤٢].

وكذلك يَدُلُّ دلالةً واضحةً على حُبِّ المسلمينَ لحياةٍ خَاليةٍ مِن الأدواءِ؛ ليكونوا أصِحَّاءَ أقوياءَ، ويكونوا أُمَّةً قويةً سليمةً مِن الأمراضِ والآفاتِ والعِلَلِ التي تُوهِنُ وتُضعِفُ المجتمعَ.

ويَدُلُّ أيضاً على حِرصِهم على سُبُلِ وأَسبابِ الوقَايةِ والعلاجِ في ظِلِّ توجيهاتِ هذا الدِّينِ الحنيفِ، وعلى سَعيهم لتحقيقِ ما جاءَ في الكتابِ والسُّنَّةِ مِن الأمرِ والتوجيهِ بالعلاجِ والتَّداوي، وعدمِ الاستسلامِ للأمراضِ

(١) حديثٌ ضَعيفٌ، رواه ابنُ مَاجَه في «السُّنَنِ» (ح٣٤٥٢)، والصَّحيحُ موقوفٌ من كلامِ عبدِ اللَّهِ ابنِ مَسعودٍ ﷺ، انظر «السلسلةَ الضَّعيفةَ» للمُحَدِّثِ الألبانِيِّ (ح١٥١٤).

والعاهاتِ، كُلُّ ذلكَ سَعياً منهم إلى التَّطَلُّعِ لِنَيْلِ خَيْرَي الدنيا والآخرةِ، وليزدادوا إيماناً مع إيمانِهم، ويَقيناً على يَقينِهم في تصديقِ وعْدِ اللَّهِ تعالى ووَعْدِ رَسُولِهِ ﷺ، وفي شُهودِ روائعِ آياتِ اللَّهِ تعالى، ووَحْيِهِ الكريمِ، وعجائبِهِ ومُعجِزاتِهِ.

ومُشاركةً مِنّي في ذلك، وإسْهاماً في بيانِ هذه الحقائقِ؛ كان هذا البحثُ المتواضعُ نُصْحاً للَّهِ تعالَى ولكتابهِ العزيزِ ولرَسُولِهِ ﷺ وللأُمَّةِ وأهلِ الإسلامِ، مُستَعيناً بعدَ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ بِما كتبَهُ أهلُ العِلْمِ مِنْ تُراثٍ ناصِعٍ، واستنباطٍ جَميلٍ، ومُستفيداً مِن جُهودِهُم المُباركةِ في بيانِ الحقِّ، سائلاً المولَى تَباركَ وتعالى التَّوفيقَ والقَبولَ، والسَّدَادَ فيما أقولُ، إنَّه ولِيُّ ذلكَ والقادِرُ عليهِ وهو خيرُ مسؤولٍ.

* * *

القُرْآنُ والشِّفَاءُ

أولًا: شِفاءُ القُلوبِ:

إِنَّ القُرآنَ الكريمَ شِفاءٌ للقُلوبِ؛ فهو يُزِيلُ الرَّانَ الذي يعتريها ويعلوها فيمرضُها ويُهلكُها مما يَعرضُ عليها مِن الآفاتِ بسببِ الخرافاتِ والأوهامِ والضلالاتِ والبِدَعِ، وكذلك بسببِ ما يُرهقُها مِن الوساوسِ والخَطَواتِ والشُّبُهاتِ، فإنَّ ذلك يُجْهِدُ القلوبَ، ويملؤها بالهمومِ والأَحزانِ والشُّكوكِ، ويَحملُها على الذُّلِّ والعبوديةِ لغيرِ اللَّهِ تعالى، وعلى الخوفِ مِنْ غَيْرِهِ عَزَّ وجلَّ.

فالقُرآنُ فيه شِفَاءٌ مِن هذا كُلِّهِ؛ لأنَّه كلامُ اللَّهِ الحقُّ، فإنَّهُ يَتغلغَلُ في القُلوبِ ويَصِلُ إلى سُوَيْدائِها فتَسْكُنُ وتطْمَئِنُّ، ثُم تشعرُ بالتَّيَقُّنِ مِن وعْدِ اللَّهِ تعالى والأمنِ المطلقِ في الحياةِ الدنيا وما بعدَها قال تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥﴾ [البقرة: ١ - ٥].

وقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿طسٓۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ وَكِتَابٖ مُّبِينٍ ۝١ هُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النمل: ١ - ٢].

وقال تَباركَ وتعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنۡهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦۚ

﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وقال عزَّ من قائلٍ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُۚ﴾ [الزُّمَر: ٢٣].

ثانياً: شِفَاءُ العُقولِ:

والقُرآنُ الكريمُ شِفَاءٌ للعُقولِ والفِكْرِ المُنحرفِ عَن الاستقامةِ وسَلامةِ التَّفكيرِ وصِحَّةِ التدبيرِ، بسببِ الأمراضِ التي تُؤَثِّرُ على العُقولِ وطَريقةِ تفكيرِها فتحولُ بينَ العَقلِ ومقتضاهُ وبين التَّفكيرِ الصحيحِ ولوازمِهِ.

وأمراضُ العُقولِ هي الآصارُ والأغلالُ التي تُقَيدُّ العُقولَ، وتنحرفُ بها عَن الجادَّةِ القويمةِ والتَّفكيرِ الصحيحِ.

فالقُرآنُ الكَريمُ شِفَاءٌ لهذهِ العُقولِ، وتَصحيحٌ لِمَسارِ الفِكْرِ بتخليصِها مِن غُلِّ التّقليدِ، ومِن التَّعَلُّقِ والتَّبعيَّةِ لجهةٍ غيرِ مَعصومةٍ واتِّباعِها بلا دَليلٍ ولا عَقلٍ ولا برهانٍ، وبتخليصِها أيضاً مِن العَثَرَاتِ والسّقطاتِ في ضلالاتِ موروثاتِ الآباءِ ومألوفاتِ الأجدادِ، على الرَّغْمِ مِنْ تَردِّيهم في العَمَى والخُرافةِ وانحرافِهِمُ الفِكْرِيِّ، وتَلبُّسِهِمْ وخَلْطِهِمْ الحقَّ بالباطلِ.

فالقُرآنُ الكَريمُ شِفَاءٌ للعُقولِ، وهِدايةٌ ونُورٌ لتصحيحِ مَساراتِ الفِكْرِ؛ لتتّفقَ مع الفِطْرةِ التي خَلقَ اللَّهُ تعالَى النَّاسَ عليها فهو يُحرِّرُ العُقولَ مِن ذُلِّ التّبعيّةِ الخاطئةِ، ويَعتقُ الضَّمائرَ البشريَّةَ؛ لِتُمارسَ حَقَّها في التَّفكيرِ، ويُطلِقُ الفكرَ مِن القيودِ؛ ليتدبَّرَ ويتأمَّلَ ويَستقلَّ فِي ظِلِّ حُدودهِ الشَّرعيّةِ. قال تعالى:

﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم ۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا مِّن قَبْلِهِۦ فَهُم بِهِۦ مُسْتَمْسِكُونَ ﴿٢١﴾ بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ۞ قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [الزخرف: ٢٠ - ٢٥].

وفي القُرآنِ الكريم إرشادٌ للعُقولِ بعدَ تحريرِها مِن ذُلِّ التَّبعيَّةِ، وتوجيهٌ لها إلى الطريقِ السَّويِّ مِن جهةِ صِحَّةِ النَّظَرِ، وتوجيهُ الفكرِ إلى النَّظرِ والتَّدبُّرِ في ملكوتِ السماواتِ والأرضِ وما خلقَ اللَّه تعالَى، وفي هذا شفاءٌ للعُقولِ مِن سِقامِ الجهلِ واختلالِ الفكرِ وفسادِ الاستنتاجِ. وفيه أيضاً كَفُّها عن تبديدِ الطَّاقاتِ، وإنفاقِ الجهودِ فيما يَتعلقُ بما لا يُغني ولا يُجدي مثلَ أمورِ الغَيْبِ التي غيَّبَها اللَّهُ تعالَى عن مَدارِكِ العُقولِ والحَواسِّ.

قال تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠].

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وقال تعالى: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٠ - ٢١].

وقال تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾

ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١ - ٤].

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

وقال تعالى: ﴿۞ مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلۡمُضِلِّينَ عَضُدٗا﴾ [الكهف: ٥١].

ثالثاً: شِفاءُ النُّفوسِ:

وفِي القُرآنِ الكريمِ شِفَاءٌ للنَّفسِ البَشَريَّةِ، وعلاجُها وصِحَّتُها من أمراضِ الهوَى، وأدْناسِ مُتابَعةِ الملذّاتِ، وأرجاسِ تحقيقِ الشَّهواتِ، ومِن الطَّمعِ والحسَدِ، وغيرِها مِن الأمراضِ النَّفسيَّةِ والاجتماعيَّةِ التي تَفتِكُ بالنَّفسِ، وتَجعلُ الإنسانَ أسيراً لأهوائِهِ وشهواتِهِ، وسجيناً لملذاتِهِ وأطماعِهِ، ومِنْ ثَمَّ يَضعفُ المجتمعُ.

فالقُرآنُ الكريمُ يُحرِّرُ النَّفسَ مِن هذا الأَسْرِ، ومِن الانقيادِ وراءَ الزائِلِ الفاني، لتسموَ برغباتِها وأهدافِها نحوَ الكمالِ البَشَريِّ، ولِتَعلوَ عن مواطنِ العِلَلِ والآفاتِ والأمرِ بالسُّوءِ، ولترقَى إلى أعلى درجاتِ الاطمئنانِ والقناعةِ والرِّضا.

فالقُرآنُ الكريمُ شِفَاءٌ للقُلوبِ، وشِفَاءٌ للعُقولِ، وشِفَاءٌ للنُّفوسِ

البشَريَّةِ، وهذا ما يُريدُهُ اللَّهُ عَزَّ وجَلَّ مِن خَلْقِهِ أنْ يكونوا أصِحَّاءَ أقوياءَ.

إنَّ المرءَ إذَا سَلِمَ قَلبُهُ عَن التَّعَلُّقِ بغيرِ رَبِّهِ وخالِقِهِ، وصَحَّ عَقْلُهُ بالمنهجِ القُرآنِيِّ، وتغذَّى به، واستقامَ على هَدْيِهِ، ثُمَّ اطمأنتْ نَفسُهُ، وسَلِمَتْ مِن آفاتِها وأمراضِها، وترفَّعَتْ عَن الأمرِ بالسُّوءِ أو الهمِّ بالباطلِ، أقولُ: إذا حصلَ ذلك كُلُّهُ للمَرءِ.

- فإنَّهُ الإنسانُ، وإنَّهُ العَبْدُ الذي أرادَهُ اللَّهُ تعالى.

- وإنَّهُ بذلك يَتعرَّفُ - بِحقٍّ - على الغايةِ مِن خَلْقِهِ وإيجادِهِ.

- ويتعرَّفُ على صِفَاتِ الباري جَلَّ وعَلا.

- ويُدْرِكُ كَمالَهُ وجَلالَهُ في خَلْقِهِ وإبداعِهِ، وفي أمرِهِ ونَهْيِهِ.

- ويتعرّفُ كذلك على غايةِ إرسالِ الرُّسُلِ، وإنزالِ الكُتُبِ، وعلى غايةِ الحياةِ الدنيا.

- ويؤمنُ بالبَرْزَخِ وما بعدَ الموتِ، والحياةِ الأُخْرَى بعدَ البَعْثِ والنُّشُورِ، وبعدَ الحسابِ والجزاءِ مِن اللَّهِ تعالى على ما قَدَّمَ وما فعلَ وعملَ.

- ويُدْرِكُ ويتعرَّفُ على حقيقةِ العلاقةِ بين الخَالِقِ والمخْلُوقِ.

- ويُدْرِكُ دورَهُ، والأعمالَ المنُوطَةَ بِهِ في هذه الحياةِ الدنيا مِن خلافةٍ، وعِمارةٍ.

- ومِن ثَمَّ يَلتزِمُ ما يُملِيهِ عليه القلبُ السَّليمُ، والعَقلُ الصَّحيحُ، والنَّفْسُ المطْمئنةُ، فتزولُ الأمراضُ والأحقادُ التي تَفتِكُ بالفَرْدِ أولًا، ثُمَّ

بالمجتمعِ ثانياً، تلك الأمراضُ التي تُذْهِبُ بِتماسُكِ المجتمعِ والجماعةِ، وتُزلزِلُ أَمْنَها وطَمأنينتَها، وبالمقابلِ تَسُودُ الأخلاقُ، وتَظهرُ الفضيلةُ، ويَشِيعُ المعروفُ، ويَزولُ المنكرُ، وتَكثرُ الطَّيِّباتُ وتُوءَدُ المنكراتُ، وتَرتفعُ الآصارُ والأغلالُ، فتنطلقُ القُلوبُ السَّليمةُ، والعُقولُ الصَّحيحةُ، والنُّفوسُ المطمئنةُ إلى بناءِ المجتمعِ والأُمَّةِ على أساسٍ صحيحٍ ونهجٍ رَبَّانِيٍّ قُرْآنيٍّ قَويم. قال تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. وقال تعالى: ﴿۞ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود: ٢٤].

* * *

التَّداوي بالقُرآن

إنَّ التَّداويَ بالقُرآنِ الكريمِ والاستشْفَاءَ بهِ مِن الأمراضِ الجسميَّةِ والآفاتِ والعِلَلِ العضويةِ عن طريقِ تِلاوَتِهِ أو قراءةِ بعضِ سُوَرِه وآياتِهِ، هو المقصودُ في هذا البحثِ، سَواءٌ كان سَببُ المرضِ مِن سُوءٍ في التَّصرُّفاتِ، أَمْ مِن التَّعرضِ لبعضِ الإيذاءِ مِن الدَّوَابِّ والهوامِّ، أمْ مِنْ مَسٍّ وإيذاءٍ واعتداءٍ مِن الجنِّ أو غيرِهم مِن المخلوقاتِ، أم كان تَلَفاً وخَللًا في بعضِ الأجهزةِ العضويّةِ، أو غيرِ ذلك مِن أسبابٍ.

إنَّ هذا الموضوعَ قد كَثُرَ حولَهُ الكلامُ، وطالَ فيه الجدَلُ والخلافُ، بين مانعٍ مِن ذلك جُملةً وتفصيلًا بأدلّةٍ عَقليّةٍ وأَقيسَةٍ مَنطقيّةٍ بزعمِهم، وبين مُغالٍ في إجازتهِ مُعتمداً عليه، مُعرضاً عن بَذْلِ الأسبابِ المادّيّةِ الحسِّيَّةِ وعَنِ التَّداوي بغيرِه، وعَن الاستشفاءِ حتَّى بما ثبتَ نَفعُهُ مِن خلالِ التَّجربةِ والدِّراسةِ العلميّةِ.

والحقُّ إنَّما يَتوسَّطُ بين الجافي والغالي، ويَعتدلُ بين الإفراطِ والتَّفريطِ، فالتَّداوي والاستشفاءُ بالقُرآنِ الكريمِ جاءَ في النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ الثَّابتةِ في كتابِ اللَّهِ - وإنْ كانَت عامَّةً - وكذلك في سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ المُبَيِّنَةِ والمُفَسِّرَةِ لعُمومِ القُرْآنِ ونُصوصِهِ، ويقرِّرُهُ العَقلُ والقياسُ الصَّحيحُ، ثُمَّ التَّجْربةُ - على مَرِّ الأزْمِنَةِ واختلافِ الأمصارِ - توضِّحُهُ وتؤكِّدُهُ؛ لذلك وجبَ التَّصديقُ بهِ، والإيمانُ بما جاءتْ به النُّصوصُ

الشَّرعِيَّةُ وكفَى بها.

فكيف يُمنعُ الاستشفاءُ بالقرآنِ، وإجازاتُ العقولِ شاهِدةٌ، وتأكيداتُ التَّجاربِ حاضِرةٌ مُستفيضّةٌ ومتواتِرةٌ؟

هذا، وسأذكرُ فيما يأتي شَيئاً مِن الأدِلَّةِ وأقوالِ أهلِ العلمِ؛ تأكيداً لهذا الأصلِ العظيمِ.

* * *

أولًا: الاستدلالُ بما جاءَ في القُرْآنِ الكريمِ

جاءَ وصْفُ القُرآنِ الكريم بأنَّهُ شِفاءٌ فِي عِدَّةِ مَواضعَ، منها: قولُ اللَّهِ تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧].

والنَّاظِرُ في سياقِ هذه الآياتِ الكريماتِ يَجِدُ الوصفَ بالشِّفاءِ قد جاءَ في مَعرضِ ذكرِ أمراضِ وآفاتِ القُلوبِ ونَحوها، دونَ الأبدانِ، وأمَّا النَّاظِرُ إلى أصلِ اللَّفظِ - أعني الشِّفاءَ - فيرَى أنَّه على العُمومِ، فيتناولُ الشِّفاءَ مِن الأمراضِ القلبيَّةِ والعقليَّةِ، كما يتناولُ الأمراضَ الجَسديَّةَ والعَوارضَ المادِّيَّةَ الحِسَّيَّةَ، وخاصَّةً إذا نظرَ في سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الغَرَّاءِ واعتبرَ بتطبيقاتِهِ[١]؛ فإنَّ معنَى العمومِ يتأكَّدُ ولا شَكَّ. لذلك نَجدُ للعُلماءِ في هذه المسألةِ مَذهبيْنِ:

المذهبُ الأوّلُ: ذهبَ بعضُ عُلماءِ التَّفسيرِ في شَرحِ وبيانِ الشَّفاءِ في كلامِ اللَّهِ تعالى إلى أنَّه شِفَاءٌ مِن أمراضِ القُلوبِ والنُّفوسِ والعُقولِ، فهذا إمامُ المُفسِّرينَ ابنُ جَريرٍ الطَّبَريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يشيرُ إلى أنه الاستشفاءُ مِن الجَهلِ والضَّلالةِ والعَمَى[٢].

(١) انظر فصل «الطب النبويِّ» من كتابِ «زاد المعاد» - للعلامةِ ابنِ القَيِّم.
(٢) انظر «جامع البيان» تفسير الطَّبريِّ (١٥/ ١٥٢).

وكذا الإمامُ البَغويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، ذكرَ الاستشفاءَ مِن الضَّلالةِ والجَهالةِ والاختلافِ والإشكالِ والشُّبهةِ والحيرةِ، حتَّى قال: «فهو شِفَاءُ القُلوبِ بِزوالِ الجَهلِ عنها»(١).

وكذلكَ الإمامُ ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يُوضِّحُ هذا الرَّأْيَ والمَذهبَ بقولِهِ: «أيْ يُذْهِبُ ما في القُلوبِ مِن أمراضٍ: مِنْ شَكٍّ، ونِفاقٍ، وشِرْكٍ، وزَيْغٍ، ومَيْلٍ، فالقُرآنُ يَشفي مِنْ ذلكَ كُلِّهِ»(٢).

ومَعَ التَّدقيقِ في أقوالِ الأئِمَّةِ الأعلامِ رَحِمَهُم اللَّهُ، يَتَّضِحُ أنَّهم فَسَّروا الشِّفَاءَ على وفقِ ما جاءَ السِّياقُ القُرآنيُّ بهِ، وعلى مقتضَى ظَاهِرِ النَّصِّ، في حينِ أنَّهم لَمْ يَتطرَّقوا إلى النَّوعِ الثَّاني **«شِفَاءِ الأبدانِ»** لِعَدمِ إشاراةِ سياقِ النَّصِّ إليهِ. ومع ذلكَ لَمْ يُنكِرْ أحدٌ منهم الشِّفاءَ للأبدانِ، بل نَجِدُ الإمامَ ابنَ كثيرٍ مثلًا يُقرِّرُ في (تَفسيرِ سُورةِ الفاتِحَةِ) أنَّ مِنْ أسمائِها «الشِّفاءُ» لِما رواهُ الدَّارِمِيُّ عَن النَّبيِّ ﷺ: **«فَاتِحَةُ الكِتابِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ داءٍ»**(٣). ويُقالُ لها (الرُّقيَةُ) لحديثِ أبي سَعيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الصَّحيح» حينَ رقَى بِها الرَّجُلَ السَّليمَ، فقالَ له رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«ومَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟(٤)»**(٥).

(١) «معالم التّنزيل» - تفسير البَغويّ (٥/ ١٢٣).
(٢) «تفسير القُرآن العظيم» - تفسير ابنِ كثيرٍ (٣/ ٢٩).
(٣) ضَعيفٌ مُرسَلٌ: رواه الدَّارِميُّ في «سُنَنِه» (ح٣٣٧٣، ط باكستان - حديث أكادمي) بإسنادٍ مُرسلٍ عن عَبدِ المَلِكِ بنِ عُمَيْرٍ عَن النَّبِيِّ ﷺ. انظر «تخريج مِشكاة المصابيح» للمُحَدِّثِ الألبانيِّ (ح٢١٧٠).
(٤) مُتَّفَقٌ عليهِ: «صحيح البُخاريِّ»، كِتَاب الإجارَة، بَاب مَا يُعْطَى فِي الرُّقْيَةِ، (ح٢٢٧٦) و«صحيح مُسلم» كِتاب السَّلام، بَاب جَوَاز أَخْذِ الأُجْرَةِ عَلَى الرُّقْيَةِ، (ح٢٢٠١)، و(معنى السَّليم) أي: اللّديغ، والعربُ تقولُ للّديغِ سليماً؛ تفاؤلًا بالشِّفاءِ.
(٥) «تفسير ابن كثير» (١/ ٨).

المذهبُ الثاني: مَذهبُ جمهورِ أهلِ العِلْمِ في أنَّ نُصوصَ الشِّفَاءِ والاستشفاءِ تَعُمُّ أمراضَ القُلوبِ والأبدانِ:

يقولُ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمعنَى: ونُنَزِّلُ مِنْ هذا الجِنسِ الذي هو القُرآنُ ما هو شِفَاءٌ، فجميعُ القُرآنِ شِفَاءٌ للمؤمنينَ. واعلمْ أنَّ القُرآنَ شِفَاءٌ مِن الأمراضِ الروحانيَّةِ، وشِفاءٌ مِن الأمراضِ الجسمانيَّةِ. أمَّا كونُهُ شِفَاءً مِن الأمراضِ الروحانيَّةِ فظَاهِرٌ؛ وذلكَ لأنَّ الأمراضَ الروحانيَّةَ نوعانِ: الاعتقاداتُ البَاطِلةُ، والأخلاقُ المذمومةُ... وأمَّا كونُهُ شِفَاءً مِن الأمراضِ الجُسمانيَّةِ؛ فلأنَّ التَّبَرُّكَ بقراءتِهِ يَدفعُ كثيراً مِن الأمراضِ».

ثُمَّ ذكرَ عَن جمهورِ الفلاسفةِ إقرارَهم الانتفاعَ الجُسمانِيَّ مِن الرُّقَى المجهولةِ، والطَّلاسمِ والعزائمِ والتَّعاويذِ المُختلفةِ، مُقرِّراً أنَّ الانتفاعَ بالقُرآنِ وتعظيمِ الباري أَوْلَى وآكَدُ، ثُمَّ قالَ: «وَيتأكَّدُ ما ذكرْنا بما رُوِيَ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يَستَشْفِ بالقُرآنِ فلا شَفَاهُ اللَّهُ تعالى»[(١)]»[(٢)].

وهذا الألوسيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُقَرِّرُ أنَّ في القُرآنِ آياتٍ وسُوراً تُقْرأُ للشِّفَاءِ الجُسمانيِّ، ثُمَّ قال: «ومنها (الفاتِحةُ) وفيها آثارٌ مَشهورةٌ، و(آياتُ الشِّفَاءِ) وهي سِتٌّ: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٤]، ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧]، ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]، ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ

(١) حديثٌ موضوعٌ بهذا اللفظِ: انظر «السلسلة الضّعيفةَ» للمُحَدِّثِ الألبانِيِّ (١/ ٢٨٥ رقم ١٥٣)، وروي بإسنادٍ (ضعيف جداً)، انظر أيضاً «الضعيفة (الحديث ١٥٢).

(٢) «التفسير الكبير» - تفسير الفخر الرّازيّ (١١/ ٣٥).

يَشۡفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، ﴿قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۚ﴾ [فصلت: ٤٤]». ثُمَّ ذكرَ عَن السُّبْكِيِّ والقُشَيْرِيِّ الإقرارَ على ذلكَ والتَّجْربةَ فيه[١].

وأمَّا القُرطبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فذكرَ القولَيْنِ، ثُمَّ استشهدَ للثَّانِي (وهو كون القُرآنِ شِفاءً مِن الأمراضِ الظَّاهِرةِ بالرُّقَى والتَّعَوّذِ ونَحوهِ على حدِّ قولِهِ) بما جاءَ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِن نُصوصٍ كثيرةٍ، مما يَتبيَّنُ فيها قولُهُ وإقرارُهُ وفعلُهُ ﷺ بالاستشفاءِ بالقُرآنِ ونحوهِ، بل كانَ ﷺ يُعَلِّمُ أصحابَهُ ذلكَ[٢].

وقال الماوردِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «... أحدُها: شِفاءٌ مِن الضَّلالِ؛ لما فيهِ مِن الهُدَى. الثَّانِي: شِفاءٌ مِن السَّقَم؛ لِما فيه مِن البَرَكَةِ. الثَّالِثُ: فِي الفرائِضِ والأحكامِ؛ لِما فيه مِن البَيانِ»[٣].

وذكرَ الشَّوكانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قولَي العُلماءِ في المسألةِ، ثُمَّ قالَ: «ولا مانعَ مِن حَملِ الشِّفاءِ على المَعنيَيْنِ مِن بابِ عُمومِ المَجازِ، أوْ مِن بابِ حَملِ المُشتَركِ على مَعْنَيَيْهِ»[٤].

ويقولُ السَّعديُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالشِّفاءُ الذي تضمَّنَهُ القُرآنُ عامٌّ لِشِفاءِ القُلوبِ... ولشفاءِ الأبدانِ مِن آلامِها وأسقامِها»[٥].

---

(١) انظر «روح المعاني» للألوسيِّ (١٥/ ١٤٥).
(٢) انظر «الجامع لأحكام القرآن» (١٠/ ٣١٦).
(٣) «النُّكَت والعيون» - تفسير الماورديّ (٢/ ٤٥٣).
(٤) «فتح القدير» (٣/ ٢٥٣).
(٥) «تيسير الكريم الرحمن» (٤/ ٢٠٩).

ويقولُ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالقُرآنُ هو الشِّفَاءُ التَّامُّ مِن جَميعِ الأدواءِ القلبيَّةِ والبدَنِيَّةِ، وأدواءِ الدّنيا والآخرةِ... وإذا أحسنَ العَليلُ التَّداويَ به، ووضَعَهُ على دائهِ بصدقٍ وإيمانٍ، وقبولٍ تَامٍّ، واعتقادٍ جازمٍ، واستيفَاءِ شُروطهِ، لَمْ يُقاوِمْهُ الدَّاءُ أبداً. وكيف تُقاومُ الأدواءُ كلامَ رَبِّ الأرضِ والسَّماءِ، الذي لو نَزَلَ على الجِبالِ لصدَّعَها، أو على الأرضِ لقطَعها، فما مِن مَرضٍ مِن أمراضِ القُلوبِ والأبدانِ إلَّا وفي القُرآنِ سبيلُ الدَّلالَةِ على دوائِهِ وسَببهِ، فَمَنْ لَمْ يَشْفِهِ القُرْآنُ فلا شَفاهُ اللَّهُ، ومَنْ لَمْ يَكْفِهِ فلا كفَاهُ اللَّهُ»[1].

بل نراهُ يَعُدُّ الاستشفاءَ بالقُرآنِ إحياءً للسُّنَّةِ النَّبويَّةِ التي هجرَها كثيرٌ مِن النَّاسِ، كما أنَّه عَدَّ هَجْرَ التَّداوي والاستشفاءِ بالقُرآنِ وكلامِ اللَّهِ تعالى، وطلبَ الشِّفَاءِ مِن غيرِهِ عَزَّ وجَلَّ، نُوعاً مِنْ هَجْرِ القُرآنِ الكريمِ المذكورِ في قولهِ تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَـٰرَبِّ إِنَّ قَوۡمِى ٱتَّخَذُواْ هَـٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠][2].

«إذن، اتضحَ بمَا تقدَّم ذكرهُ أنَّ لفظَ «الشِّفاءِ» عامٌ يَتناولُ شفاءَ الأمراضِ القلبيَّةِ والعقليَّةِ والنَّفسيَّةِ والأخلاقيَّةِ والسُّلوكيَّةِ كمَا يتناولُ أيضاً الأمراضَ الجسديَّةَ والآفاتِ العضويَّةَ والعوارضَ المَاديَّةَ الحِسيَّةَ في الإنسانِ، والأصلُ بقاء العام على عمومهِ وَعدمِ تخصيصهِ إلَّا بمخصصٍ وَلا مُخصصٍ هُنَا على مَا قَرره أهلُ العلمِ بالتَّنزيلِ والتَّفسيرِ والتَّأْويلِ. كيف،

(١) «زاد المعاد» (٣/ ١٧٨) و(٤/ ٣٥٢).
(٢) انظر «الفوائد» (ص٨).

وقد جاءت السُّنَّةُ المُطَهَّرةُ مُبيِّنةً هذا الأصلَ توضيحاً، وتطبيقاً، وإرشاداً، وتوجيهاً للأُمَّةِ أنْ تأخُذَ بهذا النَّوعِ العظيمِ النَّفعِ مِن التَّداوي والاستشفاءِ، وليسَ أَبين لما جاءَ في القُرآنِ مِن سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ على ما هو مُقَرَّرٌ عندَ أهلِ العلمِ.

* * *

ثانياً: الاستدلالُ بما جاءَ في السُّنَّةِ النَّبَويَّةِ

إنَّ مِن الثَّابتِ في هَدْيِ الرَّسُولِ ﷺ وسُنَّتِهِ أنَّه قد استشْفَى واسترْقَى بنفسِهِ ببعضِ آياتِ القُرآنِ وسُورِهِ، فَعَلَهُ ﷺ لنفسهِ ولغيْرِهِ، كما قد ثبتَ أنَّه أمرَ بذلك وأوْصَى به، بل أرشدَ إليهِ أصحابَهُ وأُمَّتَهُ مُعَلِّماً ومُوجِّهاً في دلالتِهم على الخيرِ، وما فيه صلاحُ أُمورِهم وأحوالِهم وشؤونِهم، وما فيه نفعُهم ديناً ودنيا.

كما ثبتَ أنَّه ﷺ أقرَّ فِعْلَ بعضِ أصحابِهِ في التَّداوي والاسترقاءِ بالقُرآنِ الكريم، الأمرُ الذي يُؤكِّدُ أنَّ (السُّنَّةَ) تُقَرِّرُ أنَّ (القُرآنَ) شِفَاءٌ لأمراضِ الأبدانِ، وهذا يكفي للأخْذِ به والتَّصديقِ والعملِ بِمقتضاهُ.

فكيفَ إذا اجتمعَ مع هذا ما تَقَرَّرَ مِن قولِ أهلِ العلمِ فيما جاءَ في القُرآنِ حولَ لفظِ الشِّفاءِ، سواءٌ عندَ مَنْ قال بأنَّها شامِلةٌ للقُلوبِ والأبدانِ، أو مَنْ قال أنَّها للقلوبِ فقط. إذْ إنَّه مِن المُقَرَّرِ عندَ الجَميعِ أنَّ السُّنَّةَ النَّبَويَّةَ تُبَيِّنُ القُرآنَ وتوضِّحُهُ، وهاكم بعضَ النُّصوصِ التي تُجَلِّي هذا الأمرَ وتوضِّحُهُ:

روَى «الشَّيْخَانِ» مِنْ حديثِ أبي سعيدٍ رضي الله عنه «واللّفظُ للبُخاريِّ» قال: إنَّ ناساً مِنْ أَصْحابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَوْا على حَيٍّ مِنْ أَحْياءِ العَرَبِ فَلَمْ يَقْرُوهُمْ(١)، فَبَيْنَما هُمْ كَذلكَ، إذْ لُدِغَ سَيِّدُ أُولَئِكَ، فَقَالُوا: هَلْ مَعَكُمْ مِنْ

(١) أي: لم يقوموا بإكرامهم وحقِّ ضيافتِهم.

دَوَاءٍ أَوْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: إِنَّكُمْ لَمْ تَقْرُونا، ولا نَفْعَلُ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنا جُعْلًا. فَجَعَلُوا لَهُمْ قَطِيعاً مِن الشَّاءِ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ بِأُمِّ القُرْآنِ، ويَجْمَعُ بُزاقَهُ ويَتْفِلُ؛ فَبَرَأَ. فَأَتَوْا بِالشَّاءِ، فَقَالُوا: لا نَأْخُذُهُ حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلُوهُ؛ فَضَحِكَ ﷺ وقال: «**وما أَدْراكَ أَنَّها رُقْيةٌ؟ خُذُوها، واضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ**»[١].

ورَوَى «الشَّيْخَانِ» مِن حديثِ عائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالتْ: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَوَى إِلى فِراشِهِ، نَفَثَ في كَفَّيْهِ بِـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾** وَبِالمُعَوِّذَتَيْنِ جَمِيعاً، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِما وجْهَهُ وما بَلَغَتْ يَداهُ مِنْ جَسَدِهِ... فَلَمَّا اشْتَكَى، كَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ بِهِ»[٢].

إلى غيرِ ذلكَ مِن الأحاديثِ الشَّرِيفةِ الكثيرةِ في هذا البابِ. وهذا الإمامُ البُخَارِيُّ صَنَّفَ في «صَحيحِهِ» كِتَابَ الطِّبِّ بعدَ كِتابِ المَرَضِ، والذي ضَمَّنَهُ - بعدَ ذكرِهِ أنواعاً مِن الأدويَةِ العضويّةِ الحِسِّيَّةِ - جُملةً مِن الأحاديثِ التي يَتقرَّرُ بها الاستشفاءُ والتَّداوي والتَّطَبُّبُ بالقُرآنِ الكريمِ مِمَّا يتبيّنُ بِهِ عظيمُ فِقْهِهِ

(١) مُتَّفَقٌ عليهِ: «صحيح البُخاريّ»، كِتَاب الطِّبِّ، بَاب الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ (ح٥٧٣٦) و«صحيح مُسلم» كِتَاب السَّلام، بَاب جَوَاز أَخْذِ الأُجْرَةِ عَلَى الرُّقْيَةِ (ح٢٢٠١).

(٢) مُتَّفَقٌ عليهِ: «صحيح البُخاريّ» - واللفظ له، كِتَاب الطِّبِّ، بَاب النَّفْثِ فِي الرُّقْيَةِ (ح٥٧٤٨)، «صحيحُ مُسلم»، كِتَاب السَّلام، بَاب رُقْيَة المَرِيضِ بِالمُعَوِّذَاتِ والنَّفْثِ (ح٢١٩٢). وجاء عقبَ روايةِ البُخاريِّ: «قال يُونُسُ: كُنْتُ أَرَى ابْنُ شِهابٍ يَصْنَعُ ذلكَ إِذَا أَتَى إلى فِراشِهِ». قالَ النَّوَوِيُّ: «وسُئِلتْ عائشةُ عن نَفْثِ النَّبِيِّ ﷺ في الرُّقيةِ؟ فقال: «كما يَنفثُ آكِلُ الزَّبيبِ لا ريقَ معه»». اهـ «شرح مسلم» (١٤/ ١٨٢). قال ابنُ حَجَرٍ: «فائدةُ النَّفْثِ: التَّبرُّكُ بتلك الرطوبةِ أو الهواءِ الذي مَاسَّهُ الذِّكْرُ كما يُتَبَرَّكُ بِغَسَالةِ مَا يُكْتَبُ مِن الذِّكْرِ». اهـ «فتح الباري» (١٠/ ١٩٧) شرح الحديث ٥٧٣٥).

واختيارِه رَحِمَهُ اللَّهُ(١).

كذلك وبنحوهِ فعلَ الإمامُ «مُسْلِمٌ» رَحِمَهُ اللَّهُ فذكرَ أبواباً في الطِّبِّ والمَرضِ والرُّقَى في كِتابِ السَّلامِ مِن «صحيحهِ»(٢). وكذلك وبنحوهِما فعلَ أصحابُ «السُّنَنِ» وغيرُهم.

يقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولقد مرَّ بي وقْتٌ بِمكَّةَ سَقِمْتُ فيه، وفقدتُ الطَّبيبَ والدَّواءَ، فكنتُ أتعالجُ بها - يعني بالفاتحةِ - آخذُ شَرْبَةً مِن ماءِ زَمْزَمَ، وأقرؤها عليها مِراراً، ثُمَّ أشربُهُ، فوجدتُ بذلك البُرءَ التَّامَّ، ثُمَّ صِرتُ أعتمِدُ على ذلك عندَ كثيرٍ مِن الأوجاعِ، فأنتفِعُ بها غايةَ الانتفاعِ»(٣).

ونقلَ الإمامُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إجماعَ أهلِ العِلم على جَوازِ الرُّقَى عندَ اجتماعِ ثلاثةِ شُروطٍ(٤)، ونقلَ عَن الإمامِ ابنِ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ قولَهُ: «إذا ثبتَ أنَّ لبعضِ الكلامِ خَواصَّ ومنافعَ، فما الظَّنُّ بكلامِ ربِّ العالمينَ، ثُمَّ بالفاتحةِ التي لَمْ يَنْزِلْ في القُرآنِ ولا غيرِهِ مِن الكُتُبِ مثلُها... وحقيقٌ بسُورةٍ هذا بعضُ شَأْنِها أنْ يُسْتشْفَى بها مِن كُلِّ داءٍ، واللَّهُ أعلمُ»(٥).

ونقلَ العَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَن الخَطَّابِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قولَهُ: «الرُّقْيَةُ التي أمرَ بها

(١) انظر «الجامعَ الصَّحيحَ» للبخاريِّ، كِتاب الطِّبِّ (الفتح - ١٠/ ١٩٥، وما بعدَه).
(٢) انظر «صحيح مُسلم»، كِتاب السَّلام، أبواب الطِّبِّ والمَرضِ والرُّقَى (٤/ ١٧١٩)، وما بعده.
(٣) «الطب النبوي» (ص١٣٩)، ط دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٥٧ .
(٤) «فتح الباري» (١٠/ ١٩٥).
(٥) «فتح الباري» (١٠/ ١٩٨).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هو ما يكونُ بقَوارِعِ القُرآنِ، وبما فيه مِن ذكرِ اللَّهِ تعالى على أَلْسُنِ الأبرارِ مِن الخَلْقِ الطَّاهِرةِ النُّفوسُ، وهو الطِّبُّ الرَّوْحانِيُّ، وعليهِ كان مُعظَمُ الأمرِ في الزَّمانِ المُتقدِّمِ الصَّالحِ أهلُهُ، فلمَّا عَزَّ وجودُ هذا الصِّنْفِ مِن أبرارِ الخليقَةِ؛ مالَ النَّاسُ إلى الطِّبِّ الجُسمانيِّ، حيثُ لَمْ يَجدوا للطِّبِّ الرَّوْحانِيِّ نُجُوعاً في الأسقامِ؛ لعدمِ المعاني التي كان يَجمعُها الرُّقَاةُ...»[(١)].

وليس معنى هذا ولازمُه، تركَ التَّداوي والاستشفاءِ بالأدويَةِ الطّبيعيّةِ المادِّيَّةِ، والاكتفاءَ بقراءةِ آياتٍ مِن القُرآنِ الكريمِ، فليس ذلك مِن الرُّشْدِ في الدِّينِ، ولا مِن الفِقْهِ لِسُنَنِ اللَّهِ تعالى الكَونيَّةِ. ولكنَّ الشَّأْنَ هو الجمعُ بين هذا وذاكَ والانتفاعُ بالأمرين، والجمعُ بين بذلِ الأسبابِ الحسِّيَّةِ والمادِّيَّةِ، مع الاعتمادِ على ما جاءَ به التَّوجيهُ الشَّرْعِيُّ، وتَعَلُّقِ القلبِ باللَّهِ تعالى وحدَه، فهو النَّافعُ وهو ربُّ الأسبابِ تَباركَ وتعالى.

* * *

(١) «عُمدة القاري شرح صحيح البخاريّ» (١٧/ ٤٠٣) للعلامةِ بَدْرِ الدِّينِ مَحمودِ بنِ أحمدَ العَيْنِيِّ. طبعة دار الفكر (١٩٧٩).

ثالثاً: الاستدلالُ بالعَقْلِ

لا يُحيلُ العقلُ التَّداويَ بالقرآنِ الكريم ولا يمنعُه أبداً، كيف وقد جاءَ الخبرُ الصَّادقُ بذلك. والعقلُ قد صَدَّقَ المُخْبِرَ فيما هو أعظمُ مِن مُجرَّدِ الإخبارِ بالاستشفاءِ بتلاوةِ بعضِ الآياتِ والسُّورِ.

ثم إنَّه لا يَترتَّبُ على التَّصديقِ به أمرٌ مُستحيلٌ؛ لأنَّ العقلَ قد قرَّرَ أَنَّ اللَّهَ سُبحانَهُ وتعالى هو المالِكُ الفاعلُ المتصرِّفُ في الكونِ وما فيه مِن خَلْقٍ، وهو سُبحانهُ ربُّ الأسبابِ والأدْواءِ التي لا تَشفي ولا تنفعُ بذاتِها. بل هو الشَّافي والدَّافعُ لجميعِ الأمراضِ، وهو النَّافعُ والواهبُ للصِّحَّةِ والعافيةِ، وهو الذي يَحولُ بين الأسبابِ وبين مُقتضياتِها، وهو الذي يجعلُ فيها النَّفْعَ سُبحانَهُ وتعالى.

فالاستشفاءُ والتَّداوي بتلاوةِ آياتٍ وسُورٍ مِن القُرآنِ على الأمراضِ الجسديَّةِ، مما قرَّرتْهُ الشَّريعةُ السَّمْحَةُ وجعلَتْهُ أسباباً شرعيَّةً صحيحةً نافعةً بإذنِ اللَّهِ تعالى كما تقرِّرُه العقولُ الصحيحةُ. وهذا التَّداوي هو ما يُسَمَّى بالرُّقَى الشَّرعيَّةِ، وهو عنوانُ هذا البحثِ المتواضعِ، وهو ما سأبيّنُ بعضَ جوانبِهِ إنْ شاءَ اللَّهُ تعالى.

واللَّه تعالى أسألُ أنْ ينفعَنا جميعاً بما جاءَ في كتابِهِ الكريمِ مِن شِفَاءٍ للقُلوبِ والأبدانِ، وأنْ يهديَ المسلمينَ لأسرارِ كتابِهِ العظيمِ ما يمنحُهم أسبابَ الصِّحَّةِ والعافيةِ، ويسلُكَ بهم سُبُلَ الحياةِ السَّليمةِ القويَّةِ؛ ليزدادوا تمسُّكاً بكتابِ ربِّهم، وتقديراً لهُ، وإقبالاً عليه، وإفادةً منه، إنَّه تعالى ولِيُّ ذلك والقَادِرُ عليه.

* تَعريفُ الرُّقْيَةِ الشَّرعيَّةِ:

«**الرُّقْيَةُ**»: بسكونِ القافِ. ويُقالُ: «**رَقَى**» بالفتحِ في الماضي. «**ويَرْقِي**» بالكسرِ في المستقبلِ. و«**رَقِيتُ فلاناً**» - بكسر القاف - أَرقيه. ويقالُ: «**استرقى**» أي: طلبَ الرُّقْيَةَ. و(**الرُّقْيَةُ**) تُجمعُ على «**رُقىً**». وتقولُ: «**اسْتَرْقَيتُهُ، فرَقَانِي رُقْيةً، فهو راقٍ**»[(١)].

ويقالُ: رقَى الرَّاقي رُقيةً ورَقْياً، إذا عوذ ونفثَ في عُوذَتِهِ.

ويُعرِّفُها ابنُ الأثيرِ بقولِهِ: «الرُّقْيَةُ: العُوْذَةُ التي يُرقَى بها صاحبُ الآفةِ كالحمَّى والصَّرعِ وغيرِ ذلك مِن الآفاتِ»[(٢)].

جاء في لسانِ العربِ: «الرُّقْيَةُ: العوذةُ، مَعروفةٌ. قال رؤبةُ:

فما تركا من عُوذة يعرفانها ... ولا رُقية إلا بها رقياني»[(٣)].

وقال أيضاً: «والعوذةُ، والمعاذاتُ، والتعويذُ: الرُّقْيَةُ يُرْقَى بِها الإنسانُ مِن فَزَعٍ أو جُنونٍ، لأنَّهُ يُعاذُ بها، وقد عوذه، يقال: عوذتُ فلاناً باللَّهِ وأسمائهِ وبالمعوّذَتَيْنِ، إذا قلتَ: أُعيذُكَ باللَّهِ وأسمائِهِ مِن كُلِّ ذِي شَرٍّ»[(٤)].

وعرَّفَها بعضُ الفقهاءِ بـ: «ما يُرْقَى به مِن الدُّعاءِ لِطَلبِ الشِّفَاءِ»[(٥)].

---

(١) «الصحاح» للجوهري (٦/ ٢٣٦١)، و«المصباح المنير» للفيومي (١/ ٢٣٦).

(٢) «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٢/ ٢٥٤).

(٣) «لسان العرب» لابن منظور (١٣/ ٣٣٢).

(٤) المصدر السابق (٣/ ٤٩٩).

(٥) «حاشية العدوي على شرح الرسالة» (١/ ٤٥٢).

وقال ابنُ التِّينِ: «الرُّقَى بالمعوذاتِ وغيرِها مِن أسماءِ اللَّهِ تعالى الحُسْنَى هو الطِّبُّ الرَّوْحانِيُّ، إذا كان على لِسانِ الأبرارِ مِن الخلْقِ، حَصَلَ الشِّفَاءُ بإذنِ اللَّهِ تعالى، ولمّا عَزَّ هذا النَّوعُ فَزَعَ النَّاسُ إلى الطِّبِّ الجُسمانيِّ»[١].

*** الرُّقْيَةُ قبلَ الإسلامِ:**

عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ دَخَلَ على عائِشَةَ وهِيَ تَشْتَكِي ويَهُودِيَّةٌ تَرْقِيها، فقالَ أَبو بَكْرٍ: اِرْقِيها بِكِتابِ اللَّهِ»[٢].

وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ ضِماداً[٣] قَدِمَ مَكَّةَ، وكانَ مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ وكانَ يَرْقِي مِنْ هذهِ الرِّيحِ[٤]، فَسَمِعَ سُفَهاءَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ مُحَمَّداً مَجْنُونٌ. فقالَ: لَوْ أَنِّي رَأَيْتُ هذا الرَّجُلَ لَعَلَّ اللَّهَ يَشْفيه على يَدَيَّ. قال: فَلَقِيَهُ، فقال: يا مُحَمَّدُ، إِنِّي أَرْقِي مِنْ هذهِ الرِّيحِ، وإِنَّ اللَّهَ يَشْفي على يَدَيَّ مَنْ شَاءَ، فَهَلْ لَكَ[٥]؟ فَقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ الحَمْدَ للَّهِ نَحْمَدُهُ ونَسْتَعِينُهُ**...»[٦] الحديث.

---

(١) بواسطة «فتح الباري» لابن حجر (١٠/١٩٦، شرح الحديث ٥٧٣٥).

(٢) أخرجه مالك في «موطئه»: كتاب العين، باب التعوذ والرُّقْيَة في المرض (٢/٩٤٣)، انظر «تنوير الحوالك» (٢/ ٢٣٠).

(٣) هو ضِمادُ بنُ ثَعلبةَ الأزْدِيُّ.

(٤) المرادُ (بالرِّيحِ) هنا: الجُنونُ ومَسُّ الجنِّ.

(٥) (فهل لك؟)، أي: فهل لك رغبةٌ أن أَرقيَكَ.

(٦) أخرجه مسلمٌ في «صحيحه»، كتاب الجُمُعة، باب رفع الصوت في الخطبة وما يقول فيها (٢/ ٥٩٣ الحديث ٤٦/ ٨٦٨ - ط عبد الباقي).

وعَنْ عَوْفِ بنِ مالِكٍ الأشْجَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: كُنَّا نَرْقِي في الجاهِلِيَّةِ، فَقُلْنا: يا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى في ذلكَ؟ فقالَ ﷺ: «**اعْرِضُوا عَلَيَّ رُقَاكُمْ، لا بَأْسَ بِالرُّقَى ما لَمْ يَكُنْ فيهِ شِرْكٌ**»(١).

*** مَشروعيةُ الرُّقيةِ:**

أ - رَقَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نفسَهُ:

عَنْ عائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِراشِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ جَمَعَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ نَفَثَ فيهِما فَقَرَأَ فيهِما:** ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ وَ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِما ما اسْتَطاعَ مِنْ جَسَدِهِ، يَبْدَأُ بِهِما عَلَى رَأْسِهِ ووَجْهِهِ ومَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ، يَفْعَلُ ذلكَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ»(٢).

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِن الجَآنِّ وعَيْنِ الإِنْسانِ حَتَّى نَزَلَت المُعَوِّذَتَانِ، فَلَمَّا نَزَلَتا أَخَذَ بِهِما وتَرَكَ ما سِوَاهُمَا**»(٣).

---

(١) أخرجه مسلمٌ في «صحيحه» (٤/ ١٧٢٧ رقم ٢٢٠٠/ ٦٤ - ط عبد الباقي).

(٢) مُتَّفَقٌ عليهِ: «صحيح البُخَاريِّ» كتاب الطب: باب النفث في الرُّقْيَة (ح٥٧٤٨)، «صحيح مُسلم»: كتاب السلام: باب رقية المريض بالمعوذات والنثف (ح٢١٩٢). وللوقوفِ على معنَى (النفث) وفائدته راجع هنا (ص١٤٦) تعليقَ الإمامِ النوويِّ والإمامِ ابنِ حجرٍ رحمهما الله تعالَى.

(٣) أخرجه الترمذي في «سننه»: كتاب الطب: باب ما جاءَ في الرُّقْيَة بالمعوذتين (ح٢٠٦٥) وقال: «حَسَنٌ غَريبٌ». والنسائي في «سننه»: كتاب الاستعاذة: باب الاستعاذة من عين الجان (ح٥٥٠٩)، وابن ماجه في «سننه): كتاب الطب، باب من استرقى مِن العين (ح٣٥١١)، وصححه الألبانيُّ في «صحيح السنن».

ب: رَقى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غيْرَهُ:

عَنْ عائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ يُعَوِّذُ بَعْضَ أَهْلِهِ يَمْسَحُ بِيَدِهِ اليُمْنَى ويَقُولُ: «**اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ، أَذْهِب الباسَ، اشْفِهِ وأَنْتَ الشَّافِي لا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لا يُغادِرُ سَقماً**»[١].

وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَوِّذُ الحَسَنَ والحُسَيْنَ، ويَقُولُ: «**إِنَّ أَبَاكُما**[٢] **كَانَ يُعَوِّذُ بِهَا إِسْماعِيلَ وإِسْحَاقَ: أَعُوذُ بِكَلِماتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وهامَّةٍ ومِنْ كُلِّ عَيْنٍ لامَّةٍ**»[٣].

ج: رَقى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيْرُهُ

عَنْ عائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّها قالتْ: «**كَانَ إِذَا اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، رَقَاهُ جِبْرِيلُ قالَ: بِاسْمِ اللَّهِ يُبْرِيك، ومِنْ كُلِّ داءٍ يَشْفيكَ، ومِنْ شَرِّ حاسِدٍ إِذَا حَسَدَ، وشَرِّ كُلِّ ذِي عَيْنٍ**»[٤].

---

(١) مُتَّفَقٌ عليهِ: «صحيح البُخاريِّ» كتاب الطب: باب دعاء العائد للمريض (ح٥٦٧٥) و«صحيح مسلم» كتاب السلام باب استحباب رقية المريض (ح٢١٩١)، قالَ النَّوَوِيُّ في «شرحه على مسلم» (١٤/ ١٨٠): «الحديثُ فيه استحبابُ مَسْحِ المريضِ باليمينِ والدُّعاءِ له، وقد جاءتْ فيه رواياتٌ كثيرة صحيحةٌ جمعتُها في كتابِ الأذكارِ». اهـ.

(٢) أي: إبراهيم الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٣) «صحيح البُخاريِّ» كتاب أحاديث الأنبياء (ح٣٣٧١)، وأبو داود في «سننه» كتاب السنة باب في القُرآن (ح٤٧٣٧) وقال: «هذا القُرآنُ ليس بمخلوقٍ»، مستدلًا على أنه لو كان مخلوقاً، لَمَا صَحَّ الاستعاذةُ به.
(الهامة): واحدةٌ مِن الهوام، وهي ذوات السّموم. (اللامة): بتشديد الميم أي ذات لَمِمٍ، واللَّمَمُ: كلُّ داءٍ يَلُمُّ مِن خبلٍ أو جنونٍ أو نحوهما، أي: من كلِّ عينٍ تُصِيبُ بسوءٍ. انظر «شرح السندي على ابن ماجه» (٤/ ١٢٥).

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»: كتاب السلام: باب الطب والمرض والرُّقَى (ح٢١٨٥).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «**أَنَّ جِبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اشْتَكَيْتَ؟ فقالَ ﷺ: «نَعَمْ»، قال** [جِبْرِيلُ]: **بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ، مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ، مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ أَوْ عَيْنِ حاسِدٍ اللَّهُ يَشْفيكَ، بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ**»(١).

د: يأمرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ويندبُ غيْرَهُ في الرُّقْيةِ ويُرخِّصُ فيها

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى في بَيْتِها جارِيَةً في وجْهِها سَفْعَةٌ، فَقال: «**اسْتَرْقُوا لها؛ فَإِنَّ بِها النَّظْرَةَ**»(٢).

وعَنْ عُثْمانَ بنِ أَبِي العاصِ الثَّقَفيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ شَكَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»: كتاب السلام، باب الطب والمرض والرُّقَى (ح٢١٨٦)، قالَ النَّوَوِيُّ في «شرحه على مسلم» (١٤/ ١٧٠): «هذا تصريحُ بالرُّقَى بأسماءِ اللَّهِ تعالى، وفيه توكيدُ الرُّقيةِ والدعاءِ وتكريره، وقوله: «من شر كل نفس» قيل يحتملُ أَنَّ المرادَ بالنفسِ نفسُ الآدميِّ، وقيل: يحتمل أَنَّ المرادَ بها العينُ؛ فإِنَّ النفسَ تطلقُ على العينِ، ويقال: رجلٌ نفوس إذا كان يصيبُ النَّاسَ بعينه». اهـ.

(٢) مُتَّفَقٌ عليهِ: «صحيح البُخاريِّ»: كتاب الطب، باب رقية العين (ح٥٧٣٩)، «صحيح مسلم» كتاب السلام باب استحباب الرُّقْيَة مِن العين والنملة والحمة والنظرة (ح٢١٩٧). قالَ النَّوَوِيُّ: «السفعةُ: - يعني بوجهها - صفرةٌ، وقيل: سوادٌ». اهـ (شرح النووي على صحيح مسلم» (١٤/ ١٨٥)، وقال ابنُ تَيْمِيَّةَ: «هي لونٌ يخالفُ لونَ الوجهِ، وقيل: أخذَه مِن الشيطانِ». اهـ. وقال ابنُ الأثيرِ: «إن بها نظرةً فاسْتَرقوا لها: أيْ علامة مِن الشيطان، وقيلَ: ضرْبة واحدة مِنْهُ، وهِيَ المرّة مِن السَّفْع: الأخذ. يُقَالُ: سفع بناصية الفرس ليركبه، المَعْنَى: أن السَّفْعة أدركَتْها من قِبَل النظرة فاطلبوا لها الرقية. وقيلَ: السَّفعة العينُ، والنظرة: الإصابة بِالعَيْنِ» اهـ. «النهاية» (٢/ ٣٧٥). قال ابنُ عبدِ البَرِّ: «في دليلٌ على أَنَّ العينَ تسرعُ إلى قوم فوق إسراعِها إلى آخرينَ، وأنها تؤثرُ في الإنسانِ بقضاءِ اللَّهِ وقدرهِ، وتصرعُه في أشياءَ كثيرةٍ. وإنما يستَرْقي مِن العينِ إذا لم يعرفِ العائنَ. وأما إذا عرَفَ الذي أصابَه بعينهِ، فإنه يُؤمرُ بالوضوءِ». «التمهيد» (٢/ ٢٦٩).

وجَعاً يَجِدُهُ في جَسَدِهِ مُنْذُ أَسْلَمَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **(ضَعْ يَدَكَ على الذي تَأَلَّمَ مِنْ جَسَدِكَ وقُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ ثَلاثاً، وقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ باللَّهِ وقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وأُحَاذِرُ»**(١).

وعَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **«مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِماتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرُّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذلِكَ»**(٢).

هـ: يُقِرُّ الرَّسُولُ ﷺ غَيْرَهُ على الرُّقْيَةِ

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الرُّقَى، فَجَاءَ آلُ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: يا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَتْ عِنْدَنَا رُقْيَةٌ نَرْقِي بها مِن العَقْرَبِ، وإِنَّكَ نَهَيْتَ عَن الرُّقَى قال: فَعَرَضُوها عليه، فقال ﷺ: **«ما أَرَى بَأْساً، مَن اسْتَطاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَنْفَعْهُ»**(٣).

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»: كتاب السلام، باب استحباب وضع يده على موضع الألم مع الدعاء (ح٢٢٠٢)، قال النَّوَوِيُّ: «يستحبُّ وضعُ يدهِ على مَوْضِعِ الألَمِ ويأتي بالدُّعاءِ المذكورِ». اهـ «شرح للنووي على صحيح مسلم» (١٤/ ١٨٩ شرح الحديث ٢٢٠٢).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»: كتاب الذكر والدعاء، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء (ح٢٧٠٨) قالَ النَّوَوِيُّ: «وقوله «أعوذ بكلمات الله التَّامات»، قيل معناه: الكاملاتُ التي لا يدخلُ فيها نقصٌ ولا عيبٌ. وقيل: النافعةُ الشافعيةُ. وقيل: المراد بالكلمات هنا، القُرآنُ واللَّه أعلم». اهـ «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٧/ ٣١).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه»: كتاب السلام، باب استحباب الرُّقْيَة مِن العين والنملة والحمة والنظرة (ح٢١٩٩)، قال الألبانيُّ: «وفي الحديثِ استحبابُ رُقْيَةِ المُسلم لأخيهِ المُسلم بما لا بأسَ به مِن الرُّقَى، وذلك ما كان معناه معروفاً مشروعاً، وأما الرُّقَى بما لا يُعقَلُ معناه مِن الألفاظِ، فغيرُ جائزٍ»، اهـ «السلسلة الصحيحة» (ح٤٧٢).

وكذلك إقرارُه ﷺ للرَّاقِي، كما في حديث أبي سَعيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه لمّا رَقَى سَيِّدَ القومِ الذين استضافُوهم فلم يضيفوهم وقد تقدمَ ذكرُه، وهو مرويٌّ في «الصحيحين»[(١)].

* أنواعُ الرُّقَى:

أ- أنواع الرُّقَى مِن جهةِ دواعي قراءَتِها:

* أولًا: تُقْرَأُ الرُّقْيَةُ لِدَفعِ البَلاءِ قبلَ وقوعِهِ:

عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ **يُعَوِّذُ الحَسَنَ والحُسَيْنَ...** الحديث[(٢)]. أي: يُعَوِّذُهما مِن غيرِ سابقِ مكروهٍ.

وعَنْ عُثْمانَ بنِ عَفَّانَ رضي الله عنه قالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **«مَنْ قالَ في أَوَّلِ يَوْمِهِ أَوْ في أَوَّلِ لَيْلَتِهِ: (باسْمِ اللَّهِ الذي لا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ في الأَرْضِ ولَا في السَّماءِ وهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ) ثَلاثَ مَرَّاتٍ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ في ذلكَ اليَوْمِ أَوْ في تِلْكَ اللَّيْلَةِ»**[(٣)].

---

(١) مُتَّفَقٌ عليهِ: وتقدم في (ص١٤٥ - ١٤٦).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ح٣٣٧١)، وتقدَّم لفظُهُ تامّاً في (ص١٥٣).

(٣) أخرجه الإمامُ أحمدُ في «مُسنده» (١/٦٦) - واللفظُ له، وأبو داوود في «سننه»: كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح (ح٥٠٨٨) والترمذي في «سننه»: كتاب الدعوات، باب ما جاءَ في الدعاء إذا أصبح وإذا أمسى (ح٣٣٩٩)، وقال: «هذا حديث حسن غريب صحيح»، وابن ماجه في «سننه»: كتاب الدعاء، باب ما يدعو به الرجل إذا أصبح وإذا أمسى (ح٣٨٦٩)، وصححه الألبانيُّ في «صحيح السنن». وجاء في بعض طرق الحديث قصة، وهي: «كان أبانُ قد أصابه طرقٌ مِن الفالجِ، فجعلَ الرجلُ ينظرُ إليه، فقال له أبانُ: ما تنظر إلي؟ أما الحديث كما قد حدثتُك، ولكني لم أقلْهُ يومئذٍ، ليمضيَ اللَّهُ عليَّ قدرَه».

وعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**مَنْ قَرَأَ بِالآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ البَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ**»[١].

وتقدّمَ في (ص١٥٥) حديثُ «مُسْلِم» عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فيمَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا أَنْ يقولَ: «**أَعُوذُ بِكَلِماتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ**».

*** ثانياً: تقرأُ الرُّقْيَةُ لِرفعِ البَلاءِ بعدَ وقوعهِ:**

قد تقدم ذكرُ طائفةٍ مِن الأحاديثِ المرفوعةِ الصحيحةِ في هذا المعنى عن عائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في رُقْيَةِ جبريلَ النَّبيَّ ﷺ في مرضِهِ وشكواه (ص١٥٣ - ١٥٤)، وعن عُثْمانَ بنِ أبي العاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وضْعِ اليَدِ على موضعِ الألمِ مِن الجَسَدِ ثُمَّ القراءةِ ونحوها (ص١٥٤ - ١٥٥)، مما يُفِيدُ فعلَ النَّبيِّ ﷺ ورُقيتَهُ لِنفسهِ، ورُقيتَهُ ﷺ لغيرِهِ، ورقيةَ غيرِهِ له ﷺ، وترغيبَ النَّبيِّ ﷺ في ذلك، ووَصِيّتَهُ ﷺ لِمَنْ وجَدَ أَلَماً أو نزلَ به بلاءٌ[٢].

ب- أنواعُ الرُّقَى من جهة ما يُقرأُ به:

أولًا: الرُّقْيَةُ بالقُرآنِ الكريمِ:

ثبتَ فيما تقدم ذكرُه قراءةُ سورةِ (الفاتحة)، كما في حديثِ النَّفَرِ الذين

(١) مُتَّفَقٌ عليهِ: «صحيح البُخاريّ»: كتاب أفضل القُرآن: باب فصل سورة البقرة (ح٥٠٠٩) «صحيح مُسلم»: كتاب صلاة المسافرين: باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة (ح٨٠٨). والآيتانِ مِن أوّلِ قولِهِ عَزَّ وجلَّ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ﴾ إلى آخرِ السورة.

(٢) راجع ما تقدم ذكره من نصوص في موضوع مشروعية الرَّقْيَةِ.

انطلقوا في سفرةٍ، وإقرارُ النبيِّ ﷺ للرَّاقي قراءةَ سورةِ (الفاتحة) وأنها رُقيةٌ[(١)].

وثبت كذلك أَنَّ سورةَ (البقرة) رُقْيَةٌ نافعةٌ كما في حديث أبي أُمامَةَ الباهِلِيِّ رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «. . . **اقْرَأُوا سُورَةَ البَقَرَةِ، فَإِنَّ أَخْذَها بَرَكَةٌ، وتَرْكَها حَسْرَةٌ، ولا تَسْتَطِيعُها البَطَلَةُ**»[(٢)].

وحديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ؛ إِنَّ الشَّيْطانَ يَنْفِرُ مِن البَيْتِ الذي تُقْرَأُ فيهِ سُورَةُ البَقَرَةِ**»[(٣)].

وثبت كذلك أَنَّ قراءةَ (أيةِ الكُرْسِيِّ) مِن الرُّقَى النافعةِ بإذن اللَّهِ تعالى، كما في حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حين كان يحرسُ الصَّدَقَةَ، وجاءَهُ شَيْطانٌ في صورةِ رجُلٍ يسرقُ الطَّعامَ. . . فقالَ الشَّيْطانُ لأَبِي هُرَيْرَةَ: «**إذا أَوَيْتَ إِلَى فِراشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الكُرْسِيِّ** ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، حَتَّى تَخْتِمَ الآيَةَ؛ فَإِنَّكَ لَنْ يَزالَ عَلَيْكَ مِن اللَّهِ حافِظٌ ولا يَقْرَبَنَّكَ شَيْطانٌ حَتَّى تُصْبِحَ»[(٤)]. وفيه إقراراُ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّها رُقْيَةٌ.

---

(١) مُتَّفَقٌ عليه، انظر (ص١٤٥ - ١٤٦).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل القُرآن وسروة البقرة (ح٨٠٤). (البَطَلَةُ): السَّحَرَةُ.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه) كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة النافلة في البيت (ح٧٨٠).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه): كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلًا فترك الوكيل شيئاً فأجازه الموكل فهو جائز (ح٢٣١١). وقوله: «لنْ يَزالَ عَلَيْكَ مِن اللَّهِ حافِظٌ»، أي: أَنَّ اللَّهَ يرسلُ إليك مَلَكاً يَحرُسُكَ حتى تُصْبِحَ. وقوله: «ولَا يَقْرَبَنَّكَ شَيْطانٌ»، فالشيطانُ نفسُه يعلمُ أَنَّه =

وثبتَ كذلك أَنَّ قراءةَ (المعَوِّذات) مِن الرُّقَى النَّافعةِ، وقد تقدم ذكرُ النُّصوصِ الدَّالَّةِ على ذلك من قولِ النَّبِيِّ وفعلِهِ ﷺ، ومن فعلِ غيرِهِ له ﷺ[(١)].

ثانياً: الرُّقْيَةُ بالأدْعِيَةِ والأذكارِ:

وقد ثبت ذلك كما في أحاديثِ وأَدْعِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وأمرِه ووصيتِهِ لأصحابِهِ، وقد تقدم ذكرُ طائفةٍ لا بأسَ بها[(٢)].

*** حُكْمُ رُقَى الجاهليَّةِ وأهلِ الكتابِ:**

ذكرَ الإمامُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الرَّبيعَ قال: «**سألتُ الشَّافِعيَّ عَن الرُّقْيَةِ، فقال: لا بأسَ أَنْ يُرقى بكتابِ اللَّهِ وما يُعرَفُ مِن ذكرِ اللَّهِ، قلتُ: أيرقي أهلُ الكتابِ المسلمين؟ قال: نعم، إذا رَقوا بما يُعْرَفُ من كتاب اللَّهِ وبذكرِ اللَّهِ**».

(ثم قال الحافِظُ): وفي «المُوطَّأِ» أَنَّ أبا بكرٍ قال لليهوديَّةِ التي كانت ترقي عائشةَ: «ارقيها بكتابِ اللَّهِ»[(٣)].

وقال الحافِظُ أيضاً: «وقال المازريُّ: «اختُلِفَ في استرقاءِ أهلِ الكتاب، فأجازها قومٌ، وكرِهَها مالِكٌ؛ لئلا يكون مما بَدَّلوهُ، وأجابَ مَن

= لا يستطيعُ أَنْ يقتربَ مِن الذي قرأَ آيَةَ الكُرْسِيِّ عندَ نومِهِ. وأقرَّ النَّبِيُّ ﷺ ذلك كُلَّهُ بقولِهِ لأبي هُريرةَ: «أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وهُوَ كَذُوبٌ. . . ».

(١) راجع ما تقدم من نصوص في موضوع مشروعية الرُّقْيَة.

(٢) راجع أيضاً ما تقدم من نصوص في موضوع مشروعية الرُّقْيَة.

(٣) تقدم تخريجُ أثر أبي بكر في (ص١٥١).

أجازَ بأَنَّ مثلَ هذا يَبعدُ أَنْ يقولوه(١)، وهو كالطّبِّ، سواءٌ كان غيرُ الحاذقِ لا يحسنُ أَنْ يقولَ(٢)، والحاذقُ يأنفُ أَنْ يُبدِّلَ؛ حرصاً على استمرارِ وصْفِهِ بالحذقِ؛ لترويجِ صِناعَتِهِ. والحقُّ أنه يختلفُ باختلافِ الأشخاصِ والأحوالِ»(٣).

ويقولُ الدكتورُ عليُّ بنُ نفيعٍ العليانيُّ:

«وفي قولِ أبي بكرٍ الصديقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ارقيها بكتابِ اللَّه» يعني: ارقيها بكتابِ اللَّهِ بما في التَّوْراةِ. وفي هذا دَلالةٌ على أَنَّ اليهودَ إنَّما يغيرونَ الأحكامَ والعقائدَ، وأمَّا الرُّقَى، فإنَّهم لم يغيروها؛ حفاظاً على فائدَتِها؛ فإنها إذا غُيِّرتْ لا تَنفعُ، هذا الذي يظهرُ، واللَّه أعلم. وإلَّا لو كانت [الرقية] مما دخلَهُ التَّحريفُ، لَما أَمِنَها أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ على الرُّقْيَةِ»(٤).

الشروطُ والضوابطُ الواجبُ مراعاتُها:

أولًا: الشُّروطُ والضَّوابطُ في الرُّقْيَةِ نفسِها:

أنْ تكونَ مُوافقةً لكتابِ اللَّهِ تعالى أو لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بمعنَى ألَّا تُعارضَ أيَّ أَصْلٍ مِن أُصولِ التَّضرُّعِ والتَّوسُّلِ والدُّعاءِ في استجلابِ الخيرِ،

---

(١) كذا كلمة (يقولوه) في سائر طبعات «فتح الباري» التي بين يدي، ولعل الصوابَ: (يبدلوه)، يؤكّدُه السِّياقُ. واللَّه أعلم.

(٢) لعل المقطع: (وهو كالطب... لا يحسن أن يقول)، فيه شيءٌ مِن السّقطِ. واللَّهُ تعالَى أعلمُ.

(٣) «فتح الباري) لابن حجر (١٠/١٩٧ شرح الحديث ٥٧٣٥).

(٤) انظر «الرُّقَى على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة» لعليِّ العليانيِّ (ص٨).

والشَّفاءِ، والعافيَةِ، أو دفعِ الضَّرِّ والبلاءِ. والأولَى مِن ذلكَ أنْ تكونَ بشيءٍ مِن كتابِ اللَّهِ تعالى أو سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مما يُستشْفَى به ويُتعوَّذُ به ويُرْقَى بِهِ على وجهِ الخصوصِ، كقراءةِ بعضِ الآياتِ أو السَّورِ، أو بشيءٍ مِن أسماءِ اللَّهِ وصِفاتِهِ، أو بذكرٍ ودُعاءٍ ورَدَ في الكتابِ والسُّنَّةِ في مثلِ هذه الأحوالِ. سُئِلَ الإمامُ الشَّافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَن الرُّقَى فقالَ: **«لا بأسَ أَنْ يُرقى بكتابِ اللَّهِ وما يُعرَفُ مِن ذكرِ اللَّهِ»**[(١)]. **ويُستفادُ هذا أيضاً من قولِهِ ﷺ: «اعْرِضُوا عَلَيَّ رُقَاكُمْ، لا بَأْسَ بِالرُّقَى ما لَمْ يَكُنْ فيهِ شِرْكٌ»**[(٢)].

فالأصلُ مجانبةُ الرّقيةِ للشِّركِ ووسائلِهِ، ثُمَّ المحرّماتِ مِن الأقوالِ والأفعالِ التي يطلبُها الرَّاقي مِن المُسترقي، أو أنْ تتضمّنَ دُعاءَ غيرِ اللَّهِ تعالَى، أو استغاثةً بالجِنِّ أو بالخلقِ فيما هو حقُّ اللَّه تعالى وحدَه، ولا تكونُ بعباراتٍ مُحرَّمةٍ كالسَّبِّ، والشَّتْمِ، واللَّعْنِ لحديثِ النَّبِيِّ ﷺ: **«إنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ والدَّوَاءَ، وجَعَلَ لِكُلِّ داءٍ دَوَاءً، فَتَداوَوْا ولا تَداوَوْا بِحَرامٍ»**[(٣)].

وكذلك رُقَى اليهودِ والنَّصارى المخالفةُ لهدي الكتابِ والسُّنَّةِ فضلًا عن استعمالِ أُمورٍ تُخالِفُ العقلَ والشَّرعَ معاً مما هو شائعٌ عندَ النَّاسِ كالخرَزاتِ الزرقاء والخضراء وغيرِها، أو حلقاتِ الحديدِ والنُّحاسِ، أو الخيوطِ والأشعارِ، أو تُربُاتِ وطِيناتِ القُبُورِ وبعضِ البلادِ والبقاعِ، أو الدِّماءِ،

---

(١) انظر «فتح الباري (١٠/ ١٩٥ شرح الحديث ٥٧٣٥).

(٢) أخرجه مسلمٌ في «صحيحه» (٤/ ١٧٢٧ رقم ٢٢٠٠/ ٦٤).

(٣) أخرجه أبو داود في «سننهِ» (ح٣٨٧٤)، وضعَّفَ إسنادَه الألبانيُّ في «ضعيف أبي داوود» ولكنّه حسَّنَ إسنادَه لشواهِدِه في «الصحيحة» (ح١٦٣٣)، فالحديث مقبولٌ.

فضلًا عن الأبوالِ والنَّجاساتِ سواءٌ التي تُشربُ أو تُخلَطُ بغيرِها، أو غير ذلكَ مِن أنواعِ الخُرافاتِ وتُرَّهاتِ الجاهليَّةِ مما لا يُعرفُ له أصلٌ في الشَّرعِ، ولم يَثْبُتْ نفعُهُ عندَ أهلِ العقلِ، والعلمِ، والفضلِ.

وكذلكَ يجبُ مُراعاةُ مجانبةِ وبراءةِ الرُّقْيةِ مِن السِّحْرِ الذي هو الاستعانةُ بالجِنِّ والشَّياطينِ بعدَ التَّقَرُّبِ إليها بما يُغضِبُ اللَّهَ تعالى، أو تكونُ من كَاهنٍ أو عَرَّافٍ لحديثِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَنْ أَتَى كَاهِناً أَوْ عَرَّافاً فَصَدَّقَهُ بما يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِما أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ**»(١)، كالرُّقَى المشتملةِ على العُقَدِ والنَّفْثِ فيها، والعزائمِ، والطَّلاسمِ، والحروفِ المقطّعةِ، والأسماءِ الغريبة التي يزعُمونَ أنها أسماءُ ملوكِ الجانِّ وزُعماءِ قبائلهم، أو أسماءُ بعضِ الكواكبِ ومنازل النجومِ المزعومةِ المرتبطةِ بمردَةِ الجِنِّ، والتي عن طريقِها يكونُ التَّأْثيرُ مِن مَحبَّةٍ أو كُرْهٍ وبُغْضٍ وافتراقٍ وغيرِه، أو ربما ظهورِ بعضِ الخوارقِ أو جلبٍ لبعضِ المنافعِ. ولا شَكَّ أنَّ هذا كُلَّهُ مُحَرَّمٌ؛ لدخولهِ في السَّبْعِ المُوبِقاتِ، كما ثبتَ ذلكَ في حديثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «**اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقاتِ**». قَالُوا: يا رَسُولَ اللَّهِ، وما هُنَّ؟ قال ﷺ: «**الشِّرْكُ باللَّهِ، والسِّحْرُ...**» الحديث(٢).

---

(١) أحمدُ «المسند» (٢/ ٤٢٩) والتِّرمذيُّ (١٣٥) والحاكمُ «المستدرك» (١/ ٨) وصححه على شرطهما، وصحَّحَهُ الألبانيُّ في «صحيح الترمذي »(ح١١٦) والإرواء (ح٢٠٠٦).

(٢) مُتَّفَقٌ عليهِ: «صحيح البُخاريِّ» (ح٢٧٦٦)، «صحيح مُسلم» (١/ ٩٢ الحديث ١٤٥/ ٨٩)، وتتمة الحديث: «وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالحَقِّ، وأَكْلُ الرِّبَا، وأَكْلُ مَالِ اليَتِيمِ، والتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وقَذْفُ المُحْصَنَاتِ المُؤْمِنَاتِ الغافِلاتِ».

وربّما - في بعضِ الأحيانِ - يَستعملُ السَّحَرَةُ شَيئاً مِن القُرآنِ أو أسماءِ اللَّهِ تعالى وصفاتِهِ ونحوه، ولكن يخلِطونَ ذلكَ بباطِلهم وسِحرهِم، وربما أتَوْا بالقُرآنِ والذِّكْرِ على صِفَةٍ مَقلوبةٍ معكوسةٍ والعِياذُ باللَّهِ، وهذا يَزيدُ الأمرَ تحريماً وإثْماً.

يقولُ الإمامُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ - في معرضِ ذكرهِ الحِكَمَ والعِلَلَ مِن مَنْعِ وتحريمِ مثلِ هذه الرُّقَى -: «يَدَّعي تسخيرَ الجِنَّ له، فيأتي بأُمورٍ مُشتبهةٍ مُركَّبةٍ مِن حقٍّ وباطِلٍ، يَجمعُ إلى ذِكْرِ اللَّهِ وأسمائِهِ ما يَشوبُهُ مِن ذِكْرِ الشَّياطينِ والاستعانَةِ بهم والتَّعوذِ بمرَدَتِهم»[١].

ولا يخفَى أنَّ في مثلِ هذا تضليلًا وتلبيساً على النَّاسِ والعامَّةِ على وجهِ الخُصوصِ، وصرفاً لهم عن الدِّينِ الحقِّ، وعَن الأسبابِ الشَّرعيَّةِ في جَلْبِ المنافعِ ودفعِ المَضارِّ. ومعلومٌ أيضاً أنَّ الشَّياطينَ والجِنَّ لا يأْتَمرونَ لأحدٍ ولا يُطيعونَهُ إلَّا بعدَ الكُفْرِ والانحرافِ عن دينِ اللَّهِ تباركَ وتعالى.

ويجِبُ كذلكَ ألّا تكونَ (الرُّقْيَةُ) بهيئةٍ مُحَرَّمَةٍ، كأنْ يَتعمَّدَ الرُّقْيَةَ في الحمّامِ أو أماكنِ النَّجاساتِ، أو أنْ يَكتُبَ فيها حروفَ (أبا جاد)، أو أنْ يعتَمِدَ على النَّظَرِ في النُّجومِ، قال ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قَومٍ يكتبونَ أبا جاد وينظرونَ في النّجومِ: «ما أدري مَنْ فعلَ ذلكَ له عندَ اللَّهِ خلاقٌ؟»[٢].

وقد قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَن اقْتَبَسَ عِلْماً مِن النَّجُومِ، اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِن**

---

(١) «فتح الباري» (١٠/١٩٦ شرح الحديث ٥٧٣٥).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٨/١٣٩).

السِّحْرِ زادَ ما زادَ»[١].

ويلحقُ بما تقدَّمَ: مُجانبةُ الرُّقْيَةِ للعُجْمَةِ، والإبهامِ، والألغازِ والغرائبِ، مما لا يُعقلُ معناه، ولا معنى له أصلًا، كالتركيباتِ المعهودةِ عندَ كثيرٍ مِن أهلِ الدَّجَلِ والشَّعوذةِ مثل: (طالوش - عالوش - يالوش. . .» ونحو ذلك[٢].

قال الإمامُ الخطَّابيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما كانَ مِن الرُّقَى مفهومَ المعنَى، وكانَ فيه ذِكْرُ اللَّهِ تعالى، فإنَّهُ مُسْتَحَبٌّ يُتَبَرَّكُ به»[٣].

وقال الإمامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الرُّقَى بآياتِ القُرآنِ وبالأذكارِ المعروفةِ، لا نهيَ فيه، بل هو سُنَّةٌ»[٤].

وقال الإمامُ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نَهى عُلماءُ المسلمينَ عَن الرُّقَى التي لا يُفْقَهُ معناها؛ لأنها مظنَّةُ الشِّركِ، وإنْ لَمْ يَعْرِف الرَّاقي أنها شِرْكٌ»[٥].

وقال الإمامُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقَدْ أَجْمَعَ العُلماءُ على جَوَازِ الرُّقَى عِنْدَ اجْتِماعِ ثَلاثَةِ شُرُوطٍ: أَنْ يَكُونَ بِكَلامِ اللَّهِ تعالى أَوْ بِأَسْمَائِهِ وصِفَاتِهِ، وبِاللِّسانِ العَرَبِيِّ، أَوْ بِما يُعْرَفُ معناهُ مِنْ غيرِه، وأَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ الرُّقْيَةَ لا

---

(١) أبو داوود في «سننه»: كتاب الطب، باب في النجوم (ح٣٩٠٥)، وارن ماجه في «سننه» (٣٧٢٦) وحسَّنَ إسنادَه العلَّامةُ الألبانيُّ في «صحيح السُّنَن» (ح٣٣٠٥).

(٢) للاستزادة انظر: «الإبداع في مضارّ الابتداع» (ص٤٢٥).

(٣) «مَعالم السُّنن» (٥/ ٣٦٢ تحت الحديث ٣٨٨٣).

(٤) «شرح النووي على مسلم» (١٤/ ١٦٩ شرح الحديث ٢١٨٦).

(٥) «إيضاح الدّلالة» - لابن تَيْمِيَّةَ، ضمن «مجموعة الرَّسائل المُنيرية» (٢/ ١٠٣).

تُؤَثِّرُ بِذاتِها بَلْ بِذاتِ اللَّهِ تعالى، واخْتَلَفُوا في كَوْنِها شَرْطاً، والرَّاجِحَ أَنَّهُ لابُدَّ مِن اعْتِبارِ الشُّرُوطِ المَذْكُورَةِ»[١].

ثانياً: الشُّروطُ والضَّوابطُ في الرَّاقي:

أنْ يكونَ:

- مُسْلِماً.

- عَدْلًا - تَقِيّاً.

- عالِماً، خَبيراً، مُراعِياً آدابَ التَّوكُّلِ، جامِعاً بينَ بذْلِ الأسبابِ وعدَمِ الاعتمادِ عليها وبينَ تَعلُّقِ القَلْبِ في حُصولِ نتائجِ الأسبابِ على اللَّهِ تعالى مُتوكِّلًا عليهِ.

أمَّا الإسلامُ؛ فإنَّه الأصلُ، ولأنه حريٌّ به مُراعاةُ الشُّروطِ والضَّوابطِ المُتقدِّمةِ في الرُّقْيَةِ، ومُجانبةُ المحظوراتِ الشَّرعيَّةِ فيها؛ ولأنَّ غيرَ المُسْلِمِ مِن أهلِ الكتابِ وغيرهم من أهلِ الدِّياناتِ الوضعيّةِ أبعدُ عَن مُراعاةِ ذلكَ، بل يَجهلونَها، فضلًا عَن اعتقادِ النَّفعِ فيها، ثُمَّ إنَّ ما يعتمدونَ عليهِ مِن تَوْراةٍ وأناجِيلَ وغيرها قد دخلَها التَّحريفُ والتَّغييرُ واختلطَ فيها ما هو مِن كلامِ اللَّهِ تعالَى بكلامِ غيرِه، بل لعلَّهم ممن يُمارِسُ السِّحْرَ ولا يرَى تحريمَهُ عِناداً، وكُفراً، وتمرُّداً على حُكْمِ اللَّهِ تعالَى الذي يجدونَه مكتوباً عندهم، ويُمارسونَ غيرَه مما هو مُخالِفٌ للشَّرعِ الذي بين أيديهم

(١) «فتح الباري» (١٠/ ١٩٥ شرح الحديث ٥٧٣٥).

كالاستعانةِ والاستغاثةِ بغيرِ اللَّهِ تبارك وتعالى.

وقد صحَّ وثبتَ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أنَّه كان يَتعَوَّذُ بتعويذاتٍ مُختلفةٍ، فعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِن الجَانِّ وعَيْنِ الإنْسانِ حَتَّى نَزَلت المُعَوِّذَتانِ، فَلَمَّا نَزَلَتا أَخَذَ بِهِما وتَرَكَ ما سِوَاهُما**»[١].

فإنْ كانَ رَسُولُ الهُدَى والرَّحمةِ ﷺ تركَ مِن التَّعويذاتِ ما كانَ يراهُ مقبولاً عندَه - وهي بلا شكٍ ليستْ منافيةً للتّوحيدِ وأركانِه -، فإنَّ تَرْكَ ما عليهِ أهلُ الدَّياناتِ المحرَّفةِ المُبدَّلةِ والمنسوخةِ، فضلًا عَن الوَضْعيَّةِ، أولَى وأحرَى؛ ولأنَّ ما كان مِن القُرآنِ وكلامِ اللَّهِ أخيرُ وأنفعُ مما سواهُ، والأصلُ عندَ العُقلاءِ والفُضلاءِ عَدَمُ استبدالِ الذي هو أدنَى بالذي هو خيرٌ.

(**وأمَّا العدالةُ والتَّقوَى**)؛ فلأنَّها صِفاتٌ تحملُ صاحبَها على مُراقبةِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ في جميعِ أمرِهِ، والعملِ بطاعتهِ، ومُجانبةِ المعاصي والمُخالفاتِ مِن شِرْكٍ، وكبائرَ، وبِدَعٍ وغيرِها في جميعِ شأْنهِ، فتكون رُقْيَتُهُ وقِراءَتُهُ أنجعَ وأنفعَ بإذْنِ اللَّهِ تعالَى، ويكون دُعاؤُهُ وطلبُه مُستجاباً بتوفيقِ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ.

وما زالَ النَّاسُ قديماً وحديثاً يتوسَّلونَ إلى اللَّهِ تعالَى بدُعاءِ ورُقْيَةِ وقراءَةِ الصَّالحينَ الأتقياءِ في كُلِّ زَمانٍ، كما كانَ الشَّأْنُ في الصَّحابةِ الكرامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، يَفزعونَ في أمورِهم وأمراضِهم وعاهاتِهم - بَعْدَ اللَّه عزَّ وجلَّ - إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فيقرأُ ويَرقِي ويَدعو اللَّهَ تعالى لهم، وأولئك

---

(١) تقدَّم تخريجُه في (ص١٥٢).

هم القدوةُ لِمَنْ رامَ الخيرَ والفلاحَ والصَّلاحَ في الدنيا والآخرةِ رَضِي اللَّه تعالى عنهم وأرضاهم.

يقولُ ابنُ التِّينِ: «الرُّقَى بالمعوذاتِ وغيرِها مِن أسماء اللَّهِ تعالى الحسنى هو الطِّبُّ الرَّوْحانِيُّ، إذا كان على لِسانِ الأبرارِ مِن الخلقِ حَصَلَ الشِّفَاءُ بإذنِ اللَّهِ تعالى، فلما عَزَّ هذا النَّوعُ فَزَعَ النَّاسُ إلى الطِّبِّ الجُسمانيِّ وتلك الرُّقَى المنهيِّ عنها التي يستعملُها المعزمُ وغيرُه ممن يدَّعي تسخيرَ الجِنِّ له، فيأتي بأمورٍ مُشتبهةٍ مركّبةٍ من حقٍّ وباطلٍ...»[1].

ويقولُ المازِرِيُّ: «اخْتُلِفَ في اسْتِرْقَاءِ أَهْلِ الكِتابِ، فَأَجازَها قَوْمٌ، وكَرِهَها مالِكٌ؛ لِئَلَّا يَكُونَ مِمَّا بَدَّلُوهُ»[2].

فإنْ كانَ هذا في أهلِ الكِتابِ في رُقَاهُمْ مِن التَّوْراةِ والإنجيلِ الذي هو كلامُ اللَّهِ تعالى مِن جهةِ أَصلِهِ، فكيفَ بغيرِهم مِمَّنْ لا يعتمِدونَ شيئاً مِن الكُتُبِ المُنَزَّلةِ ومِن كلامِ اللَّهِ تعالَى، بل لا يعرفونها أصلًا!!

ويقولُ الإمامُ الخَطَّابِيُّ: «الرُّقْيَةُ التي أمرَ بها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هو ما يكونُ بقَوارعِ القُرآنِ، وبما فيه مِن ذكرِ اللَّهِ تعالى على أَلْسُنِ الأبرارِ مِن الخَلْقِ الطَّاهِرةِ النُّفُوسُ، وهو الطِّبُّ الرَّوْحانِيُّ، وعليهِ كان مُعظَمُ الأمرِ في الزَّمانِ المُتقدِّمِ الصَّالحِ أهلُهُ، فلمَّا عَزَّ وجودُ هذا الصِّنْفِ مِن أبرارِ الخليقَةِ مالَ النَّاسُ إلى الطِّبِّ الجُسمانيِّ، حيثُ لَمْ يَجدوا للطِّبِّ الرَّوْحانِيِّ نُجُوعاً

(١) بواسطة «فتح الباري» لابن حجر (١٠/١٩٦، شرح الحديث ٥٧٣٥).
(٢) نقله عنه الحافظُ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (١٠/١٩٧ شرح الحديث ٥٧٣٥).

في الأسقامِ؛ لعدمِ المعاني التي كان يَجمعُها الرُّقَاةُ»[(١)].

فالعدالةُ والتَّقوَى من أولوياتِ صفاتِ الأبرارِ مِن الخَلْقِ، ولا أظنُّ يَصِحُّ وصفُ غيرِ أهلِ الإسلامِ والإيمانِ والتَّقوَى بكونِهم أبراراً، وبكونِ نفوسهم طاهرةً، وأنهم صالحون؛ فإنَّهم موطِنُ الخُرافاتِ والشِّركِيَّاتِ والوَثَنيَّاتِ فضلًا عن النَّجاساتِ وغيرِها.

ويقولُ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والأدعيةُ والتَّعوذاتُ بِمَنزلةِ السِّلاحِ، والسِّلاحُ بضارِبِهِ لا بِحَدِّهِ فقط، فمتى كان السِّلاحُ تامّاً لا آفةَ فيه، والسَّاعِدُ قَوِيّاً، والمانعُ مفقوداً حصلتْ به النِّكَايةُ في العَدُوِّ، ومتى تَخلَّفَ واحدٌ من هذه الثَّلاثةِ تَخلَّفَ التأثيرُ»[(٢)].

(وأمَّا كون الرَّاقي عالِماً خَبيراً)؛ فلأنَّ الأصلَ أن يُرجعَ في كُلِّ أمرٍ إلى أهلِهِ مِن ذوي الخبرةِ والاختصاصِ والعلمِ، فلابُدَّ أن يكونَ عالِماً بما وردَ مِن نصوصِ الرُّقْيَةِ وأدعيتِها وآدابِها، وأن يكونَ خبيراً بطُرُقِ المعالجةِ بها، بصيراً بموانعِ حصولِ النَّفعِ والشَّفاءِ مِن شِركيَّاتٍ وبدَعٍ ومُخالفاتٍ، فيأمرُ بالمعروفِ ويَنهَى عن المُنكرِ عن عِلمٍ ومعرفةٍ وبصيرةٍ، وينصحُ بكُلِّ ما يتحقّقُ به الغايةُ مِن الرُّقْيَةِ، من طاعةِ اللَّهِ والتَّعلُّقِ به والتَّوكُّلِ عليهِ، ومُجانبةِ الموانعِ كُلِّها، خاصةً إنْ رأى في المرقِي أو ظهرَ مِن حالِهِ شيءٌ مِن المعاصي والمنكراتِ، أو التعلُّقِ بالشِّركياتِ ووسائِلها، أو ضَعْفِ تعلّقِ قلبِهِ باللَّهِ والاتّصالِ بمولاهُ،

---

(١) بواسطة «عُمدة القاري شرح صحيح البخاريِّ» (١٧/ ٤٠٣) للعلامةِ بَدْرِ الدِّينِ مَحمودِ بنِ أحمدَ العَيْنِيِّ. طبعة دار الفكر (١٩٧٩).

(٢) انظر «الجواب الكافي لمن سأل عَن الدواء الشافي» لابن القيم (ص٢٥).

فيرشدُه إلى حُسْنِ الاعتقادِ، وحُسنِ الظَّنِّ بمولاهُ في السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ، ثُمَّ يدعوه إلى التوبةِ والاستغفارِ، ويرشده إلى ما فيهِ صلاحِ دينهِ وقلبِهِ، فإنَّ ذلكَ أنجعُ في صلاحِ بدَنِهِ، وزوالِ علَّتِهِ وبلائِهِ.

هذا، ومِن العلم والمعرفةِ الواجبِ على الرَّاقي الاتصافُ بها، مُراعاة تحقيقِ التّوكُّلِ على اللَّه تعالى، والاعتقاد بأنَّ اللَّهَ تعالَى هو النَّافِعُ الشَّافي، وأنَّ الرُّقْيَةَ لا تُؤَثِّرُ بنفسِها، وأنَّها مِن الأسبابِ، فيباشِرُ الأسبابَ الشَّرعيَّةَ بشُروطِها وآدابِها، ويُعلِّقُ قلبَهُ باللَّهِ تعالى في حُصولِ نتائجِ هذه الأسبابِ، فإنَّ الاعتمادَ على الأسبابِ والتَّعَلُّقَ بها قَدْحٌ في التَّوحيدِ، وبابٌ من أبوابِ الشِّركِ، وتركَ الأسبابِ قَدْحٌ في الشَّرْعِ وفي العقلِ معاً. فلابُدَّ مِن الجمعِ والموازنةِ بين مُباشرةِ السَّببِ والاعتمادِ على ربِّ السَّبَبِ في حُصولِ المنافعِ ودفعِ المضارِّ. وقد صَحَّ عَنْ رَسُولِ الهُدَى والرَّحمةِ ﷺ قولُهُ: «**مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئاً وُكِلَ إِلَيْهِ**»[1]. وفي روايةٍ: «**مَنْ عَلَّقَ تَميمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ**»[2]، وفي روايةٍ أُخرَى: (**مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ ودَعَةً فَلا ودَعَ اللَّهُ لَهُ**»[3]، وفيه الدّلالةُ الواضحةُ على أنَّ التَّمائمَ والرُّقَى لا تُؤَثِّرُ بذاتِها في جَلبِ المنافعِ ودفعِ المضارِّ، وأنَّ الاعتمادَ عليها

---

(١) أخرجَهُ التّرمذيُّ في «السُّنَنِ» كتابِ الطِّبِّ، باب: ما جاء في كراهية التَّعليق حديث رقم (٢٠٧٩)، وصحَّحَهُ الألبانيُّ في «صحيح سُنن الترمذيِّ» برقم (١٦٩١).

(٢) أخرجَهُ أحمدُ «المسند» (١٥٦/٤)، قال الهَيْثَمِيُّ في «المجمع» (١٠٣/٥): «رواهُ أحمدُ والطَّبرانيِّ ورجالُ أحمدَ ثِقاتٌ». وصحَّحَهُ الألبانيُّ في «الصحيحةِ» (رقم ٤٩٢).

(٣) أخرجَهُ أحمدُ في «المسند» (١٥٦/٤)، قال الهَيْثَمِيُّ في «المجمع» (١٠٣/٥): «رواهُ أحمدُ وأبو يَعْلَى والطَّبرانيُّ، ورجالُهم ثِقَاتٌ».

بابٌ من أبوابِ الوقوعِ في الشَّرْكِ - والعِياذُ باللَّه - كما بيَّنَ ذلكَ جماعةٌ من أهلِ العلمِ.

يقولُ الإمامُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقَدْ أَجْمَعَ العُلماءُ على جَوَازِ الرُّقَى عِنْدَ اجْتِماعِ ثَلاثَةِ شُرُوطٍ: أَنْ يَكُونَ بِكَلامِ اللَّهِ تعالى أَوْ بِأَسْمائِهِ وصِفَاتِهِ، وباللِّسانِ العَرَبِيِّ أَوْ بِما يُعْرَفُ معناهُ مِنْ غيرِه، وأَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ الرُّقْيَةَ لا تُؤَثِّرُ بِذاتِها بَلْ بِذاتِ اللَّهِ تعالى، واخْتَلَفُوا في كَوْنِها شَرْطاً، والرَّاجِحُ أنَّه لابُدَّ مِن اعْتِبارِ الشُّرُوطِ المَذْكُورَةِ»[1].

وفي قولِ الإمامِ ابنِ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتقدِّم: (والمانعُ مفقوداً» إشارةٌ إلى هذا الشَّرْطِ العظيمِ المُتعلِّقِ بالاعتقادِ الجازمِ بأَنَّ الرَّقْيَةَ لا تُؤَثِّرُ بذاتِها، فإنَّ اعتقادَ تأْثيرِها بذاتِها والتَّعلُّقَ بها مانعٌ من حُصولِ التَّأْثيرِ؛ لما فيهِ من خُطورةِ الوقوعِ في الشِّرْكِ الذي هو أعظمُ الموانعِ.

ويقولُ أيضاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومَنْ جَرَّبَ هذه الدَّعواتِ والعوذَ - أي الرُّقَى الشَّرعيَّةَ -، عَرَفَ مِقْدارَ منفعتِها، وشِدَّةَ الحاجةِ إليها، وهي تمنعُ وصولَ أثرِ العائنِ، وتدفعُهُ بعدَ وصولِهِ، بحسبِ قوّةِ إيمانِ قائِله، وقوةِ نفسهِ واستعدادِه، وقوّةِ توكُّلِهِ وثَباتِ قَلبهِ؛ فإنَّها سلاحٌ، والسِّلاحُ بضاربِهِ»[2].

ثالثاً: الشُّروطُ والضَّوابطُ في المَرْقِي:

سواءٌ كان مُسترقياً طالباً مِن غيرِه أن يَرقِيَهُ أَمْ لَمْ يَطلبْها، فالواجِبُ عليهِ

(١) «فتح الباري» (١٠/ ١٩٥ شرح الحديث ٥٧٣٥).
(٢) «الطب النبوي» (ص١٣٣) طبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة (١٩٥٧).

أن يعتقدَ أولًا اعتقاداً جازِماً أنَّ الشَّافيَ هو اللَّهُ تعالى، وأنْ يُحسِنَ الظَّنَّ بربِّهِ عَزَّ وجَلَّ، مُستحضراً أنَّ البلاءَ والابتلاءَ مِن اللَّهِ تعالَى لعبادِهِ، وأنَّه محلُّ الأجرِ والثَّوابِ، ورفعِ الدَّرجاتِ، وتكفيرِ الخطايا، ومرضاةِ رَبِّ العبادِ، والفوزِ بالوعودِ الجميلةِ للصَّابرينَ المحتسبينَ؛ لِما ثبتَ في حديث رسُولِ اللَّهِ ﷺ: «**ما مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذىً مَرَضٌ فَما سِواهُ إِلَّا حَطَّ اللَّهُ لَهُ سَيِّئَاتِهِ كَما تَحُطُّ الشَّجَرَةُ ورَقَها**»[1]، بل هو حصولُ محبَّةِ اللَّهِ لعبدِهِ وعلامةٌ عليهِ؛ لِما ثبتَ في حديثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «**إِذا أَحَبَّ اللَّهُ قَوْماً ابْتَلاهُمْ، فَمَنْ صَبَرَ فَلَهُ الصَّبْرُ، ومَنْ جَزَعَ فَلَهُ الجَزَعُ**»[2] وكفَى بِمحبَّةِ اللَّهِ تعالَى مَنزِلةً وثَمَرَةً تتحصَّلُ للعبدِ.

فعليهِ في ذلكَ أنْ يتأدَّبَ ويتأسَّى بأهلِ الفضلِ والكمالِ في المصائبِ مِن الصَّبرِ، والاحتسابِ، وعدمِ الجَزَعِ والتَّسَخُّطِ. وأن يعلَمَ أنَّ رَبَّهُ أحكمُ الحاكمينَ وأرحمُ الرَّاحمينَ، وأنْ يتوسَّلَ إليهِ بما يُحِبُّ ويرضَى فيجتنبُ المعاصيَ والمخالفاتِ. وأنْ يعلِّقَ قلبَهُ باللَّه تعالى في طلبِ الشِّفاءِ وزوالِ البلاءِ، فإنَّ ذلكَ كُلَّهُ مِن أنفعِ ما يُسْتشفَى بهِ.

ثُمَّ ليعلمْ أنَّ مولاهُ إنَّما يريدُ به الخيرَ، وأنَّه أعلمُ بما فيه خيرُهُ

---

(١) مُتَّفَقٌ عليهِ: «صحيح البُخاريِّ» كتاب المرض، باب: شدة المرض (ح٥٦٦٠)، «صحيح مُسلم» كتاب البر والصلة، باب: ثواب المؤمن... (ح٢٥٧١).

(٢) رواه أحمدُ في «المسند» (٥/٤٢٨).

قال ابن حَجَرٍ، «الفتح» تحت رقم (٧٤٩٩): «أَخْرَجَهُ أحمدُ مِنْ حَدِيثِ مَحْمُودِ بنِ لَبِيدٍ رَفَعَهُ ورُوَاتُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ مَحْمُودَ اخْتُلِفَ في سَمَاعِهِ مِن النَّبيِّ ﷺ، وقَدْ رَآهُ وهُوَ صَغِيرٌ. ولَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وحَسَّنَهُ».

وصلاحُه، مع الحذرِ مِن اعتقادِ أنَّ الرُّقَى تُؤَثِّرُ بذاتِها، أو إنكارِ شيءٍ منها وإنكارِ تأثيرِها فضلًا عن السُّخْريةِ منها والاستهزاءِ بها وأهلِها، أو قَبولِ رُقْيَةِ الرَّاقِي له مِن بابِ التَّجربةِ؛ فإنَّ هذه موانعُ تمنعُ حُصولَ الأثَرِ في جَلبِ المنافعِ ودفعِ المَضارِّ.

ويجبُ عليهِ صِيانَةُ وحفظُ الرُّقْيَةِ إنْ كانتْ مكتوبةً في أوراقٍ بقصدِ غَسْلِها وشُربِ مائِها، أو كانتْ مقروءةً في ماءٍ أو نحوهِ بقصدِ شُربِها، أقولُ: فعليهِ صِيانتُها لِما تتضَمَّنُ مِن آياتِ القُرآنِ وأسماءِ اللَّهِ وصفاتِهِ عَن الامتِهانِ ومحالِّ النَّجاسةِ وغيرِها.

وحريٌّ بالمرءِ أنْ يتقرَّبَ إلى اللَّهِ تعالَى بطاعتِهِ، وفعلِ الخيراتِ وتَرْكِ المُنكراتِ، وبذلِ الصَّدقاتِ، والإحسانِ إلى الخلقِ، ومُلازَمةِ الذِّكرِ والتَّضَرُّعِ إلى اللَّهِ تعالَى، وإظهارِ الافتقارِ إليهِ عَزَّ وجَلَّ، فإنَّ ذلكَ مما يُسْتَجْلَبُ به النَّفعُ، ودفعُ الضَّرِّ، وحصولُ الشِّفاءِ بإذنِه تعالى.

عمومُ الرُّقْيَةِ وخصوصُها:

يقولُ الإمامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحِ حديثِ: «**رُخِّصَ في الحُمَةِ والنَّمْلَةِ والعَيْنِ**». يقولُ: «ليسَ معناه تخصيصُ جوازِها بهذه الثلاثةِ، وإنَّما معناه أنه ﷺ سُئِلَ عن هذه الثَّلاثَةِ، فأَذِنَ فيها، ولو سُئِلَ عن غيرِها لَأَذِنَ فيه. وقد أَذِنَ لغيرِ هؤلاءِ، وقد رَقَى هو ﷺ في غيرِ هذه الثلاثةِ»(١).

(١) «شرح النووي على مسلم (١٤/ ١٨٥ الحديث ٢١٩٦)، وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «وَالحُمَةُ بِضَمِّ الحاءِ المُهْمَلَةِ وتَخْفِيفِ المِيمِ وقَدْ تُشَدَّدُ، وأَنْكَرَهُ الأَزْهَرِيُّ، هِيَ السُّمُّ». (الفتح ١٠/ ١٧٣). (النَّمْلَةُ): قُرُوحٌ تَخْرُجُ في الجَنْبِ وغَيْرِهِ مِن الجَسَدِ.

ويقولُ الإمامُ ابنُ حَجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في الإذْنِ في الرُّقْيَةِ مِن الحُمَةِ والأُذُنِ: «وأَمَّا رُقْيَةُ الأُذُنِ، فقالَ ابنُ بَطَّالٍ: المُرادُ وجَعُ الأُذُنِ، أَيْ رَخَّصَ في رُقْيَةِ الأُذنِ إذا كَانَ بِها وجَعٌ، وهذا يَرُدُّ على الحَصْرِ الماضِي في الحَدِيثِ المَذْكُورِ في «بابِ مَن اكْتَوَى» حَيْثُ قال ﷺ: «**لا رُقْيَةَ إلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ**»(١)، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَخَّصَ فيهِ بَعْدَ أَنْ منعَ منهُ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى: (لا رُقْيَةَ أَنْفَعُ مِنْ رُقْيَةِ العَيْنِ والحُمَةِ)، ولَمْ يُرِدْ نَفْيَ الرُّقَى عَنْ غَيْرِهِما»(٢).

وقال أيضاً في شَرْحِهِ حديثَ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في المرأةِ التي كانتْ تُصْرَعُ وتتكشَّفُ: «وفيهِ أَنَّ عِلاجَ الأَمْراضِ كُلِّها بِالدُّعاءِ والِالتِجاءِ إلى اللَّهِ أَنْجَعُ وأَنْفَعُ مِن العِلاجِ بِالعَقَاقِيرِ، وأَنَّ تَأْثِيرَ ذلكَ وانْفِعالَ البدَنِ عنهُ أَعْظَمُ مِنْ تَأْثِيرِ الأَدْوِيَةِ البَدَنِيَّةِ...»(٣).

ونقل صاحبُ «الفتح الرَّبَّانيِّ» عَن الإمامِ النَّوَوِيِّ في حديثِ أبي سَعيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِندَ قولِهِ ﷺ: «**وما يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟**»(٤): «فيه التَّصريحُ بأَنَّها رُقْيَةٌ، فيستحبُّ أَنْ يُقْرأَ بها على اللَّديغِ والمريضِ وسائرِ أصحابِ الأَسْقَامِ أو العاهاتِ»(٥).

ويقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ في بيانِ هدي النَّبِيِّ ﷺ في العلاجِ العامِّ لِكُلِّ شكوَى بالرُّقْيَةِ الإلهية: «فإنْ قيلَ: فما تقولونَ في الحديثِ الذي رواه

---

(١) «صحيح البخاري»: كتاب الطب (ح٥٧٠٥)، ومسلم (ح٢٢٠).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٠/ ١٧٣ شرح الأحاديث ٥٧١٩، ٥٧٢٠، ٥٧٢١).

(٣) المصدر السابق (١٠/ ١١٥ شرح الحديث ٥٦٥٢).

(٤) مُتَّفَقٌ عليهِ، تقدم في (ص١٤١).

(٥) «الفتح الرباني» للساعاتي (١٧/ ١٨٤ شرح الحديث ١٤٢).

أبو داوودَ «**لا رُقْيَةَ إلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ**»، والحُمَةُ ذواتُ السَّمومِ كُلِّها؟ فالجواب: أنَّه ﷺ لم يُرِدْ نفيَ جوازِ الرُّقْيَةِ في غيرِها، بل المرادُ به: لا رُقْيَةَ أولَى وأنفعُ منها في العَيْنِ والحُمَةِ، ويَدُلُّ عليه سِياقُ الحديثِ، فإنَّ سَهْلَ بنَ حَنيفٍ قال له لمّا أَصابتْهُ العينُ: (أَوَ في الرُّقَى خيرٌ؟) فقال ﷺ: «**لا رُقْيَةَ إلَّا في نفسٍ أَوْ حُمَةٍ**»، ويَدُلُّ عليه سائِرُ أحاديثِ الرُّقَى العامّةِ والخاصّةِ»(١).

وقد عقدَ رَحِمَهُ اللَّهُ أيضاً فصلًا في «الطِّبِّ النَّبَويِّ» فقال: «فصلٌ في هديه ﷺ في العلاجِ العامِّ لِكُلِّ شكوَى بالرُّقْيَةِ الإلهية» ثُمَّ ذكرَ فيهِ حديثَ أبي الدَّرْداءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ اشْتَكَى مِنْكُمْ شَيْئاً أَوْ اشْتَكَاهُ أَخٌ لَهُ فَلْيَقُلْ: رَبُّنا اللَّهُ الذي في السَّماءِ تَقَدَّسَ اسْمُكَ، أَمْرُكَ في السَّماءِ والأَرْضِ، كما رَحْمَتُكَ في السَّماءِ فَاجْعَلْ رَحْمَتَكَ في الأَرْضِ، اغْفِرْ لَنا حُوبَنا وخَطايانا، أَنْتَ رَبُّ الطَّيِّبينَ، أَنْزِلْ رَحْمَةً مِنْ رَحْمَتِكَ، وشِفَاءً مِنْ شِفَائِكَ على هذا الوَجَعِ فَيَبْرَأَ**»(٢).

ويقول شَيْخُنا مُحَمَّدُ بنُ صالحٍ العُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ - في تعليقِه على (بابِ ما جاءَ في الرَّقَى والتَّمائمِ) من كتابِ (التوحيد) للإمامِ مُحَمَّدِ بن عَبْدِ الوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ: أَنَّ الدليلَ لَمْ يُرَخِّصْ بجوازِ القراءةِ إلا في هذَينِ الأمرينِ (العينِ، والحُمَةِ)، ولكن وردَ بغيرِهما، فقد كانَ النَّبيُّ ﷺ

(١) «زاد المعاد» لابن القيم (٤/ ١٧٥).

(٢) أخرجه أبو داوود في «سننه» كتاب الطِّبِّ باب كيف الرُّقَى (ح٣٨٩٢) وضعَّفَهُ الألبانِيُّ في «المشكاة» (ح١٥٥٥).

يَنفخُ على يديهِ في مَنامِهِ بالمعوِّذاتِ ويَمسحُ بهما ما استطاعَ مِن جَسَدِهِ، وهَذا مِن الرُّقْيَةِ، وليس عيناً أو حُمَةً. ولهذا يرَى بعضُ أهلِ العلمِ التَّرخيصَ في الرُّقْيَةِ مِن القُرآنِ للعَينِ والحُمَةِ، وغيرِهما عامَّةً. يقولُ: إنَّ معنى قولِ النَّبيِّ ﷺ: «**لا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ**»، أي: لا يُطلبُ الاسترقاءُ إلا مِن العينِ والحُمَةِ، فالمصيبُ بالعينِ «العائِنُ»، يُطلبُ منه أَنْ يقرأَ على المعيونِ»[١].

* الرُّقْيَةُ والتَّوكُّلُ:

النصوصُ في تقريرِ الرُّقْيَةِ الشَّرعيَّةِ كثيرةٌ، كما تقدّم ذكرُ طائفةٍ لا بأسَ بها فيما سبقَ. وما زال الخوضُ والتساؤلُ قائماً بينَ النَّاسِ: هل الرُّقْيَةُ تنافي التَّوكُّلَ أم لا؟ وهذا الاستفهامُ مَنشؤُهُ حديثُ (عَرْضِ الأُمَمِ على النَّبيِّ ﷺ)، الذي رواه ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَن النَّبيِّ ﷺ قال: «**عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ومَعَهُ الرُّهَيْطُ، والنَّبِيَّ ومعهُ الرَّجُلُ والرَّجُلانِ، والنَّبِيَّ لَيْسَ مَعُهُ أَحَدٌ، إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَظَنَنْتُ أَنَّهم أُمَّتِي فَقِيلَ لِي: (هذا مُوسَى وقَوْمُهُ ولَكِن انْظُرْ إلى الأُفُقِ). فَنَظَرْتُ، فإذا سوادٌ عظِيمٌ، فقِيلَ لِي: (انْظُرْ إلى الأُفُقِ الآخَرِ). فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقيلَ لِي: (هذه أُمَّتُكَ ومعهم سَبْعُونَ أَلْفاً يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسابٍ ولا عَذابٍ...**» الحديث، وفيه: «**هُم الذين: لا يَرْقُونَ، ولا يَسْتَرْقُونَ، ولا يَتَطَيَّرُونَ، وعلى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**»[٢].

---

(١) «القول المفيد على كتاب التوحيد» لمحمدِ بنِ صالحِ العثيمينَ (١/ ١٨٤).

(٢) مُتَّفَقٌ عليهِ: «صحيح البُخاريِّ»: كتاب الطب، باب من لم يرق (ح٥٧٥٢)، «صحيح مسلم)، واللفظُ له: كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف مِن المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (ح٢١٦).

رأى بعضُهم أَنَّ الحديثَ يفيدُ التّنافيَ بين الرُّقْيَةِ والاستشفاءِ والعلاجِ، وبين التَّوكُّلِ على اللَّهِ تَباركَ وتعالى، والحقُّ أَنَّ الأصلَ هو جمعُ النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ وعَدَمُ ضربِ بعضِها ببعضٍ، ثم الرجوعُ إلى أقوالِ أهلِ العلمِ والفَضلِ مِن الصَّحابةِ ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، وفهمِهم وتطبيقِهم وجمعِهم بينَ النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ والتَّوفيق بينها.

إنَّ الرُّقْيَةَ قد ثبتتْ مَشروعيَّتُها، وأنها مِن الأسبابِ التي جعلَها اللَّهُ تباركَ وتعالَى نافعةً بإذْنِهِ في التَّداوي والاستشفاءِ مِن الأمراضِ. والأسبابُ إما أَنْ تكونَ شَرعيَّةً، أي: مُقرَّرةً في الشَّرعِ الحنيفِ ومنصوصاً عليها، وإما أَنْ تكونَ حِسَّيَّةً مادِّيَّةً مُجرَّبَةً عندَ أهلِ الحَلِّ والعَقْدِ والاختصاصِ.

وأما التَّوكُّلُ على اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ فهو بَذْلُ الأسبابِ المشروعةِ في جَلْبِ المنافعِ ودفعِ المضارِّ عن النَّفْسِ والغيرِ، مع اعتماد القَلْبِ في حُصولِ نتائجِ هذه الأسبابِ على اللَّه سبحانه وتعالى وحدَهُ؛ إذْ هو رَبُّ الأسبابِ وبيدِهِ الخيرُ كُلُّهُ، وهو النَّافعُ وحدَهُ لا إلهَ إلَّا هو تباركَ وتعالى.

وبهذا يَتبيَّنُ أنه لا مُنافاةَ بينَ بَذْلِ الأسبابِ والسَّعيِ في تحصيلِها بما هو مشروعٌ، وبين التَّوكُّلِ على اللَّهِ تعالى، واعتقادِ القلبِ واطمئنانِهِ إليه جَلَّ وعَلا في حُصولِ المنافعِ ودفعِ المضارِّ، بل إنَّ في بَذْلِها كمالَ التَّوكُّلِ على اللَّهِ تعالَى وامتثالَ أَمْرِهِ، فقد جاءت النُّصوصُ الكثيرةُ في الكتابِ والسُّنَّةِ تَأمرُ بِبَذْلِ الأسبابِ والسَّعْيِ الجادِّ في تحصيلِها، يقولُ الإمامُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحِهِ حديثَ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «تَمَسَّكَ بهذا الحديثِ مَنْ كَرِهَ الرُّقَى والكَيَّ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الأَدْوِيَةِ، وزَعَمَ أنهما قَادِحانِ في

التَّوَكُّلِ دُونَ غَيْرِهما، وأَجابَ العُلَماءُ عَنْ ذلكَ بِأَجْوِبَةٍ:

أَحدها: أَنَّهُ مَحْمُولٌ على مَنْ جَارى اعْتِقَادَ الطَّبائِعِيِّينَ في أَنَّ الأَدْوِيَةَ تَنْفَعُ بِطَبْعِها، كما كانَ أَهْلُ الجاهِلِيَّةِ يَعْتَقِدُونَ، قالُه الطَّبَرِيُّ والمازِرِيُّ وطائِفَةٌ. وقال غَيْرُهُم: الرُّقَى التي يُحْمَدُ تَرْكُها، ما كان مِنْ كَلامِ الجاهِلِيَّةِ، ومِن الذي لا يُعْقَلُ مَعْناهُ؛ لاِحْتِمالِ أَنْ يَكُونَ كُفْراً، بِخِلافِ الرُّقَى بِالذِّكْرِ ونَحْوِه.

وَتَعَقَّبَهُ عِياضٌ وغَيْرُهُ، بِأَنَّ الحَدِيثَ يَدُلُّ على أَنَّ لِلسَّبْعِينَ أَلْفاً مَزِيَّةً على غيرِهم وفَضِيلَةً انْفَرَدُوا بِها عَمَّنْ شارَكَهُمْ في أَصْلِ الفَضْلِ والدِّيانَةِ، ومَنْ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الأَدْوِيَةَ تُؤَثِّرُ بِطَبْعِها أَوْ يَسْتَعْمِلُ رُقَى الجاهِلِيَّةِ ونَحْوَها، فَلَيْسَ مُسْلِماً، [قال الحافِظُ:] فَلَمْ يَسْلَمْ هذا الجَوابُ.

ثانيها: قال الدَّاوُدِيُّ وطائِفَةٌ: «إِنَّ المُرادَ بالحديثِ: الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ فِعْلَ ذلكَ في الصَّحَّةِ خَشْيَةَ وُقُوعِ الدَّاءِ، وأَمَّا مَنْ يَسْتَعْمِلُ الدَّواءَ بَعْدَ وُقُوعِ الدَّاءِ بِهِ فَلَا»، [قالَ الحافِظُ:] وقد قَدَّمْتُ هذا عَن ابنِ قُتَيْبَةَ وغَيْرِهِ في «بابِ مَن اكْتَوى»، وهذا اخْتِيارُ ابنِ عَبْدِ البَرِّ، غَيْرَ أَنَّهُ مُعْتَرَضٌ بِما قَدَّمْتُهُ مِنْ ثُبُوتِ الاِسْتِعاذَةِ قَبْلَ وُقُوعِ الدَّاءِ.

ثالِثُها: قَالَ الحَلِيمِيُّ: «يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ المُرادُ بِهَؤُلاءِ المَذْكُورِينَ في الحديثِ مَنْ غَفَلَ عَنْ أَحْوَالِ الدُّنْيا ومَا فيها مِن الأَسْبَابِ المعهودةِ لِدَفْعِ العَوَارِضِ، فهم لا يَعْرِفُونَ الاِكْتِوَاءَ ولا الاِسْتِرْقَاءَ، ولَيْسَ لهم مَلْجَأٌ فيما يَعْتَرِيهِمْ إِلَّا الدُّعاءَ والاِعْتِصامَ بِاللَّهِ، والرِّضا بِقَضائِهِ، فَهُم غَافِلُونَ عَن طِبِّ الأَطِبَّاءِ ورُقَى الرُّقَاةِ، ولَا يُحْسِنُونَ مِنْ ذَلكَ شَيْئاً، واللَّهُ أَعْلَمُ».

رابِعُها: أَنَّ المُرادَ بِتَرْكِ الرُّقَى والكَيِّ الاِعْتِمادُ على اللَّهِ في دَفْعِ الدَّاءِ والرِّضا بِقَدَرِهِ، لا القَدْحُ في جَوَازِ ذلكَ؛ لِثُبُوتِ وُقُوعِهِ في الأَحادِيثِ الصَّحِيحَةِ وعَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، لَكِنْ مَقَامُ الرِّضا والتَّسْلِيم أَعْلَى مِنْ تَعاطِي الأَسْبابِ، وإِلَى هذا نَحا الخَطَّابِيُّ ومَنْ تَبِعَهُ. قال ابنُ الأَثِيرِ: هذا مِنْ صِفَةِ الأَوْلِياءِ المُعْرِضِينَ عَنِ الدُّنْيا وأَسْبابِها وعَلائِقِها وهَؤُلاءِ هُمْ خَوَاصُّ الأَوْلِياءِ. ولا يَرِدُ على هذا وُقُوعُ ذلكَ مِن النَّبِيِّ ﷺ فِعْلًا وأَمْراً؛ لأَنَّه كان في أَعْلَى مَقَاماتِ العِرْفَانِ ودَرَجاتِ التَّوَكُّلِ، فَكَانَ ذَلك مِنه لِلتَّشْرِيع وبَيانِ الجَوَازِ، ومع ذلك فَلا يَنْقُصُ ذلك مِنْ تَوَكُّلِهِ؛ لأَنَّه كان كَامِلَ التَّوَكُّلِ يَقِيناً، فَلَا يُؤَثِّرُ فيه تَعاطِي الأَسْبابِ شَيْئاً، بِخِلافِ غَيْرِهِ»[(١)].

وقال الإمامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحِهِ الحديثَ - بعدَ أَنْ ذكرَ قولَ الخَطَّابِيِّ -: «والظَّاهرُ مِنْ مَعنَى الحديثِ ما اختارَهُ الخَطَّابِيُّ ومَنْ وافَقَهُ كَما تقدَّمَ، وحاصِلُهُ: أَنَّ هَؤُلاءِ كَمُلَ تَفويضُهم إلى اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ...»[(٢)].

وقال الإمامُ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بعدَ ذكرِه حديثَ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «... فهؤلاءِ مِنْ أُمَّتِهِ، وقد مدَحَهُم بأَنَّهم لا يَسْترقونَ، والاسترقاءُ أَنْ يطلبَ مِن غيرِهِ أَنْ يَرْقِيَهُ، والرُّقْيَةُ نوعٌ مِن الدُّعاءِ، وكان ﷺ يَرقِي نَفْسَهُ وغيرَه، ولا يطلبُ مِن أحدٍ أَنْ يَرْقِيَهُ...»[(٣)].

ونقلَ الشيخُ سُلَيمانُ بنُ عبدِ اللَّهِ آل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عن الإمامِ ابنِ القَيِّمِ

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٠/ ٢١١ - ٢١٢ شرح الحديث ٥٧٥٢).
(٢) «شرح النووي على مسلم» (٣/ ٩١ شرح الحديث ٣٧٤).
(٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١/ ٣٢٨).

رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما نصُّهُ: «فقد تَضمَّنتْ هذه الأحاديثُ إثباتَ الأسبابِ والمُسبِّباتِ، وإبطالَ قَولِ مَنْ أَنكَرَها، والأمرَ بالتَّداوي، وأنَّه لا يُنافي التَّوَكُّلَ كما لا ينافيه دَفعُ داءِ الجوعِ، والعَطَشِ، والحَرِّ، والبَرْدِ بأضدادِها، بل لا تتِمُّ حقيقةُ التَّوحيدِ إلا بمُباشرةِ الأسبابِ التي نَصبها اللَّه مقتضياتٍ لمسبباتِها قَدَراً وشرعاً، وأَنَّ تعطيلَها يَقدحُ في نفسِ التَّوَكُّلِ، كما يقدحُ في الأمرِ والحكمةِ، ويُضْعِفُهُ مِن حيثُ يَظنُّ مُعطِّلُها أَنَّ تركَها أقوَى في التَّوَكُّلِ، فإِنَّ تركَها عَجزٌ ينافي التَّوَكُّلَ الذي حقيقتُه اعتمادُ القلبِ على اللَّهِ في حُصولِ ما يَنفعُ العبدَ في دينهِ ودُنياهُ، ودفعِ ما يَضُرُّهُ في دينهِ ودنياهُ، ولابُدَّ مع هذا الاعتمادِ مِن مُباشرةِ الأسبابِ، وإلا كان مُعطِّلًا للأمرِ، والحكمةِ، والشَّرعِ فلا يجعلُ عَجْزَهُ تَوكُّلًا ولا توكُّلَهُ عجزاً»[(١)].

وقال الشيخُ سُلَيمانُ بنُ عبدِ اللَّهِ آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحهِ حديثَ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنَّما المرادُ أَنَّهم يَتركونَ الأمورَ المكروهةَ مع حاجتِهم إليها تَوَكُّلًا على اللَّهِ، كالاسترقاءِ والاكتواءِ، فتركُهم لها ليس لكونِها سبباً، ولكن لكونها سبباً مَكروهاً؛ لاسيما المريضُ يَتشَبَّثُ بما يَظُنُّهُ سبباً لشفائِهِ بخيطِ العَنْكَبوتِ، أمَّا مباشرةُ الأسبابِ نفسِها، والتَّداوي على وجْهٍ لا كراهيةَ فيه، فغيرُ قادحٍ في التَّوَكُّلِ، فلا يكونُ تركُهُ مَشروعاً، كما في «الصحيح» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعاً: «**ما أَنْزَلَ اللَّهُ داءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً**»[(٢)]»[(٣)].

---

(١) «تيسير العزيز الحميد» للشيخِ سليمانَ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ مُحمدٍ بن عبدِ الوَهَّابِ (١١١).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»: كتاب الطب، باب ما أنزل اللَّه داء إلا أنزل له شفاء (ح٥٦٧٨).

(٣) «تيسير العزيز الحميد» (ص١١٠ - ١١١).

فالحاصلُ، أنَّه يَتَعيَّنُ على الإنسانِ أَنْ يَبذُلَ الأسبابَ التي شرعَها اللَّهُ تعالَى ورَسُولُه ﷺ، أو التي نصبها اللَّهُ عزَّ وجلَّ قدراً في تحصيلِ مَنافعهِ، ودفعِ المضارِّ عن نفسِهِ وعن غيرِهِ، وذلك لا يُنافي التَّوكُّلَ، بل يُحقِّقُهُ ويُكمّلُهُ، وأمَّا ما جاءَ في حديثِ (عَرْضِ الأُمَمِ على النَّبيِّ ﷺ) الذي رواه ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، فحاصلُ كلامِ العُلماءِ فيه ما يلي:

أولًا: التَّفريقُ بين الذينَ يرقونَ أنفسَهم أو غيرَهُم وبين الذين يسترقونَ، أي يطلبونَ الرُّقْيَةَ مِن غيرِهم.

ثانياً: أنَّه بيانٌ ووصفٌ لطائفةٍ مِن هذه الأُمَّةِ بقوةِ اعتمادِهم وتعلُّقِهم باللَّهِ تعالى وحدَه في حُصولِ المنافعِ ودفعِ المضارِّ، وبعزَّةِ نفوسِهم وعدمِ التَّذَلُّلِ وسؤالِ غيرِ اللَّهِ تعالى، وبكمالِ إيمانِهم وتعلّقِ قلوبِهم باللَّهِ تعالَى، ومخافةِ التَّعلُّقِ بغيرِه مِن الأسبابِ والأشخاصِ، وبكمالِ استسلامِهم لقضاءِ اللَّهِ وقدَرِه، وتَلذُّذِهم بالبلاءِ في جَنْبِ اللَّهِ تعالى، وهذا كُلُّهُ لا يعني ولا يَلزَمُ منه تركُ التَّداوي، وتركُ الإحسانِ إلى النَّاسِ بإيصالِ الخيرِ لهم، ودفعِ الشَّرِّ عنهم.

* * *

الرُّقَى والرُّقاةُ مِن جهةِ التَّطبيقِ

إنَّ بلاءَ الأُمَّةِ قديماً وحديثاً يكمنُ في سُوءِ فَهمِ التَّنزيلِ ونُصوصِ الوَحْيِ، ومِنْ ثُمَّ سُوءِ التَّطبيقِ الذي هو فرعٌ لازِمٌ لسوءِ الفهمِ. وإنَّ التَّنزيلَ كانَ وما زالَ غَضّاً طَرِيّاً محفوظاً مِن كُلِّ تحريفٍ، وتبديلٍ، وزيادةٍ، ونُقصانٍ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، غايةً في الوضوحِ، بيضاء ليلُها كنهارِها لا يزيغُ عنها إلَّا هالِكٌ. وإنَّ النَّاظِرَ في حالِ الأُمَّةِ عبرَ تاريخِها يرَى بوضُوحٍ وجلاءٍ أنَّ منشأَ كُلِّ مُخالَفَةٍ وبدعةٍ ظهرتْ في الأُمَّةِ وفشَتْ فِيها قَدِ انطلقَتْ مِن أصلٍ شَرعيٍّ واجبٍ أو مُسْتَحَبٍّ، ثُمَّ تعتريها الشَّوائبُ مِمَّا تستحسنُه العقولُ والأهواءُ مِن أفعالٍ، وإضافاتٍ، وكيفيّاتٍ، وهيئاتٍ تدورُ بينَ الإفراطِ والتَّفريطِ في الأمرِ العتيقِ، فتلتبسُ تلكَ الأصُولُ بالمُحدثاتِ ومِمَّا لَمْ يَثبُتْ في أفعالِ وأحوالِ الصَّدرِ الأوَّلِ مِن هذه الأُمَّةِ، ثُمَّ تبدأُ مسيرةُ البُعدِ عن الحقِّ ومُجانبةِ أهلِهِ، ويختلِطُ الحقُّ بالباطِلِ، وتلتبسُ الأمورُ على الخَلْقِ والعِبادِ، فيتعذَّرُ التَّمييزُ بينَ السُّنَّةِ والبدعةِ والعِياذُ باللَّهِ تعالَى.

يقولُ الإمامُ البَرْبَهارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «واحْذَرْ صِغارَ المُحدَثاتِ مِن الأُمُورِ، فَإِنَّ صَغيرَ البِدَعِ يَعودُ حتَّى يَصيرَ كبيراً، وكذلكَ كُلُّ بِدْعَةٍ أُحْدِثَتْ في هذهِ الأُمَّةِ كانَ أَوَّلُها صغيراً يُشْبِهُ الحَقَّ، فاغْتَرَّ بذلكَ مَنْ دَخَلَ فيها، ثُمَّ لَمْ يَستطعِ الخُروجَ منها، فَعَظُمَتْ وصارتْ دِيناً يُدانُ بها، فخالَفَ الصراطَ المستقيمَ،

فخرجَ مِن الإسلامِ»[١].

ويقولُ الإمامُ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالبِدَعُ تكونُ في أوَّلِها شِبْراً، ثُمَّ تكثُرُ في الأتْباعِ حتَّى تصيرَ أَذْرُعاً وأميالًا وفَرَاسِخَ»[٢].

وإنَّ مَنْ يستحضِرُ المِثالَ الذي ضَرَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ ليُبَيِّنَ صِراطَ اللَّهِ المُستقيمَ، ويُحذِرَ مِن البِدَعِ والمُحدثاتِ، وهو ما رواهُ عَبْدُ اللَّهِ بنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطّاً، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «**هذا سَبيلُ اللَّهِ**». ثُمَّ خَطَّ خُطُوطاً عَنْ يَمِينِهِ وعَنْ شِمالِهِ، ثُمَّ قال ﷺ: «**هذه سُبُلٌ مُتَفَرِّقَةٌ، على كُلِّ سَبيلٍ مِنْها شَيْطانٌ يَدْعُو إليه**»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣][٣].

أقولُ: إنَّ مَنْ يستحضِرُ هذا المِثالَ النَّبَويَّ ليُدركُ هذه الحقيقةَ كما شرحها وبيَّنها جماعةٌ مِن عُلمائِنا، فالسُّبُلُ - وهي البِدَعُ - خرجتْ وابتدأ أمرُها مِن أصلِ الصِّراطِ، ثُمَّ فارقتْ يَميناً ويساراً، وكلَّما اسْتَمَرَّتْ في المُضِيِّ ازدادَ بُعدُها، واتَّسعَ بونُها عَن الصِّراطِ المُستقيمِ ومنهجِ اللَّهِ تعالَى القَويمِ.

وإنَّ حالَ الرُّقْيَةِ والرُّقاةِ كحالِ بقيَّةِ أبوابِ الدِّينِ والإيمانِ مما فارقَ فيهِ

(١) «شَرْح السَّنَّة» للبَربَهاريِّ (ص٦٧) طبعة دار السلف (١٩٩٧م)، تحقيق خالد الرَّداديّ.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٢٥) ط مجمع الملك فهد لطباعة المصحف المدينة (١٩٩٥م).

(٣) أخرجَهُ أحمدُ في «المسند» (١/ ٤٣٥)، وابنُ مَاجَه في «السُّنَنِ» (ح١١)، وصحَّحهُ المُحَدِّثُ الألبانِيُّ في «صحيحِ سُنَنِ ابنُ ماجهْ» (ح١١) وفي «ظلالِ الجَنَّة في تخريجِ كتاب السُّنَّةِ - لابنِ أبي عاصم» (ح: ١٦، ١٧).

كثيرٌ مِن النَّاسِ الحقَّ الذي جاءَ في كتابِ اللَّهِ تعالَى وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، واتَّبعوا غيرَ سبيلِ المؤمنينَ مِن الصَّحابةِ ومَنْ تَبِعهم بإحسانٍ في تحقيقِهِ وتطبيقِهِ، فتنكّبوا عَن الصِّراطِ، وابتعدوا عن نورِ الوَحْيِ وأسبابِ العِصْمَةِ حتَّى تحكَّمتْ فيهم الأهواءُ وابتدعوا ولَمْ يَتَّبِعوا، بل إنَّ الأمرَ في الرُّقَى والرُّقَاةِ ربما يزيدُ في ذلكَ على غيرِه مِن أبوابِ الدِّينِ والإيمانِ؛ لِما فيه مِن ألوانِ الفتَنِ، والمكاسِبِ العاجِلَةِ، وحظوظِ النَّفسِ مع ما يكونُ فيهِ المَرْءُ مِن حالِ الضَّعْفِ زَمَنَ المرضِ والبلاءِ مِمَّا يَحملُهُ على التَّعَلُّقِ بكُلِّ ما يُظَنُّه أو يُوصَفُ له بأنَّهُ الشِّفاءُ ورفعُ البلاءِ، وقد يكونُ فيه العَطَبُ والهَلاكُ في الدُّنيا والآخرةِ.

والحَقُّ أنَّ هذا الأمرَ على ما استقرَّ عليه حالُ الرُّقَاةِ اليومَ: من فتحِ عياداتٍ ودُورٍ للرقيةِ، وتخصيصِ أوقاتٍ ومواعيدَ، وساعاتٍ خاصّةٍ للرّجالِ، وأُخرَى للنساءِ، واجتماعِ النِّساءِ في ساعتهنَّ حتَّى تَغُصَّ بهنَّ الأماكنُ والدُّورُ، وتزدحمُ جماعاتُ المرضَى والمتمارضينَ على تلكَ العياداتِ، الأمرُ الذي حملَ وأعانَ الرُّقاةَ على التَّفرّغِ والاحترافِ والامتهانِ لهذا الأمرِ؛ لِما صاحبَهُ مِن التَّكسُّبِ سواءٌ بأخْذِ الأموالِ على مُجَرّدِ القراءةِ، أم بما كان بسببِ بيعِ المياهِ والزّيوتِ وعَسَلِ النَّحلِ وغيرِها مما سبقَ لهم القراءةُ عليهِ، فاستغنوا بذلكَ عن الوظائفِ والأعمالِ الأخرَى.

أقولُ: إنَّ هذا الواقعَ قد فتحَ أو كانَ سبباً وباباً عظيماً مِن أبوابِ الشَّرِّ والفسادِ والفِتْنَةِ التي أفسدت العقائدَ والأديانَ، وربّما الحياةَ والدنيا والأبدانَ، وإنَّ أعظمَ هذه الفِتَنِ والشُّرورِ تعلّقُ المرضَى والمحتاجينَ - مِن العامّةِ، ممن لا يميزون بين الحقِّ والباطلِ، ولا بين السُّنِّيِّ والبدعيِّ، ولا همَّ لهم إلا ما

هُم فيه مِن أوهامٍ وأمراضٍ - بغيرِ اللَّهِ تعالَى، خاصَّةً فيمَن يَكْثُرُ الزِّحامُ عليهِ مِن الرُّقاةِ، مع مدحِ النَّاسِ له، وانتفاعِ بعضِهم، أو حصولِ منفعةٍ للبعضِ وقتَ القراءةِ عليهم، فيظنُّ أنها بسببِ القراءةِ، والحقيقةُ أَنَّها مِمَّا قدَّرها اللَّهُ تعالى لهم في هذا الوقتِ، مما أَدَّى إلى الغُلُوِّ في ذلكَ القارئِ، ولربَّما عادَ الشَّرُّ والفسادُ على القارئِ نفسِهِ إذا رأى ازدحامَ النَّاسِ عليهِ، وسمع عن انتفاعِ البعضِ بَعْدَ زيارتِهِ له، أو بما يتلفّظُ به بعضُ الجِنِّ والشياطينِ على لِسانِ مَنْ بِهِ مَسٌّ أو صرعٌ، فيُعْلِنُ خوفَهُ وفَزَعَهُ مِن هذا القارئِ صادقاً أو كاذِباً.

ولا ريبَ أنَّ في هذا كُلِّهِ فَساداً للقلبِ، وانحرافاً عَن الاعتقادِ الصحيحِ، وسبباً للافتِتانِ وحصولِ العُجْبِ في نفسِهِ أو مِن قِبَلِ غيرِه، وهذا بابُ هلاكٍ وفسادٍ، والأصلُ في شرعِ اللَّهِ، سَدُّ الذرائعِ ودرءُ المفاسدِ، وتقديمها على جَلبِ المنافعِ وإنْ كانتْ متحققةً، فضلًا عن أن تكونَ مظنونةً.

وللَّه دَرُّ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ ﵁ حينما قال لأبي ذَرٍّ ﵁ - لمّا رأى جماعةً مِن أتباعِهِ: «أما علمتَ أنَّها فِتْنَةٌ للمتبوعِ ومَذَلَّةٌ للتَّابعِ»، وهنا واللَّه نقولُ: إنَّها فِتْنَةٌ للقارئِ الرَّاقي، وفَسادُ اعتقادٍ ومُنافاةُ كمالِ التَّوحيدِ في المرقي. وإنَّ قَصَصَ السَّلَفِ في حُبِّ الخُمولِ والهروبِ مِن الشُّهرةِ والظُّهورِ لكثيرةً، وللعاقلِ عبرةٌ في قصّةِ (أويسٍ القَرَنِيِّ ﵀)(١) واختفائهِ وهُروبهِ

(١) انظر قصة أويس واختفائه وهروبه مِن الشهرة في «صحيح مُسلم»: كِتَاب فضائل الصحابة، (ح٢٥٤٢)، و«سير أعلامِ النبلاء» للذهبيّ (٤/ ١٩).

مِن النَّاسِ جميعاً لمّا علموا بمكانتِهِ وإجابةِ دعوتِهِ، وقلتُ في هذا إنَّها الأعظمُ؛ لأنَّها تتعلَّقُ بالاعتقادِ وأُصولِ الدِّينِ الذي فسادُهُ فسادُ جميعِ الأعمالِ والعِياذُ باللَّهِ، وحبوط جميعِ الطَّاعاتِ، إذا بلغَ أمرُهُ إلى الشِّرْكِ باللَّهِ تعالى.

ومِن أعظمِ الفِتَنِ والشَّرِّ والفسادِ دخولُ الرَّاقي على النِّساءِ وإنْ كُنَّ جماعةً في غرفةٍ فضلًا عن الخلوةِ. ولا يخفَى أنَّ ناقصاتِ العقلِ والدِّينِ يأتينَ بزينتهِنَّ، ثُمَّ يُخاطبْنَ الرَّاقِيَ بما يأملنَ في إقناعهِ بمرضهنَّ والاعتناء بِهِنَّ أكثرَ مِن غيرهنَّ، ويتمايلْنَ في القولِ والخطابِ بغيةَ حصولِ المأمولِ، مع استحضارِ الأصلِ في النَّفْسِ البشريَّةِ، وتزيينِ الشَّياطينِ، مع ما يصاحبهُ غالباً مِن قِبَلِ غالبِ الرُّقَاةِ مِن وضعِ اليَدِ والملامسةِ لجَسَدِ المرأةِ بغيةَ بلوغِ المنتهَى في التأثيرِ بزعمِهِم أو تحديدِ مكانِ الجِنِّ، والضَّغطِ والتَّضييقِ عليهِ بهدفِ إخراجِهِ منها، ولا يَتردَّدُ عاقِلٌ مريدٌ للخيرِ والنَّجاةِ والسَّلامةِ في خُطورةِ هذا البابِ. كيفَ وقد قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**ما تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ على الرِّجالِ مِن النِّساءِ**»(١)، وقال أيضاً عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**اتَّقوا الدُّنْيا واتَّقُوا النِّساءُ، فَإِنَّ أوَّلَ فِتْنَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ**»(٢)، وأمَّا في الخلوةِ فالأمرُ أشَدُّ، فيقولُ ﷺ: «**إِيَّاكُمْ والدُّخُولَ على النِّساءِ**»(٣)، وقال ﷺ: «**لا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إلَّا مع ذِي مَحْرَمٍ**»(٤).

---

(١) مُتَّفَقٌ عليه: «صحيح البُخاريِّ» (ح٥٠٦٩)، «صحيح مسلم (ح ٢٧٤٠).
(٢) «صحيح مسلم» (ح٢٧٤٢).
(٣) مُتَّفَقٌ عليه: «صحيح البُخاريِّ» (ح٥٢٣٢)، «صحيح مسلم» (ح٢١٧٢).
(٤) مُتَّفَقٌ عليه: «صحيح البُخاريِّ» (ح٥٢٣٣)، «صحيح مسلم» (ح١٣٤١).

ومِن أعظمِ الفِتَنِ والمفاسِدِ ما تقرَّرَ عندَ العامَّةِ والدَّهماءِ، أنَّ ما استقرَّ عليهِ أمرُ الرُّقَى هو المشروعُ وهي سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهَدْيُهُ أعني الدُّورَ والتَّفرّغَ وكيفيَّاتِ القِراءةِ الجماعيَّةِ للرِّجالِ فضلًا عن النِّساءِ، الأمرُ الذي رافقَهُ هَجرُ النَّاسِ للسُّنَّةِ في الرُّقْيَةِ، ومُخالفَةُ ما كانَ عليه الصَّدرُ الأولُ، فما أحدثَ النَّاسُ شَيئاً إلَّا وتُركَتْ سُنَّةٌ ثابتةٌ، فها هُم العامَّةُ ما إنْ يُصابوا بشيءٍ إلَّا فزعوا بحثاً عَنْ راقٍ له أَثَرٌ واضِحٌ وعيادةٌ معروفةٌ، لا هم يُمارِسونَ القِراءةَ بأنفسِهم على أنفسِهم، ولا يستعينونَ بأهلِ الصَّلاحِ والتَّقْوَى مِمن لا عيادةَ لهم ولمْ يتفرّغوا للرُّقْيَةِ ولمْ يشتهروا بها.

ثُمَّ إنَّ في هذا الذي استقرَّ عليهِ الأمرُ اليومَ مخالَفةً لما كانَ عليهِ الصَّحابةُ ومَنْ تَبِعَهم بإحسانٍ مِن العُلماءِ وأهلِ الفضلِ في القرونِ الأولَى، ولو كانَ خيراً لسبقونا إليهِ، والخيرُ كُلُّ الخيرِ في اتِّباعِ مَنْ سَلَفَ، وفي الإحسانِ إلى خَلقِ اللَّهِ تعالى، والسَّعيِ في نفعِ النَّاسِ وبذلِ النَّصيحةِ لهم بلا مقابلٍ، بل ابتغاءِ الأجرِ والثَّوابِ مِن اللَّهِ تعالى مما يكونُ أحرَى في حصولِ المأمولِ، واستجابةِ اللَّهِ تعالى؛ لما فيهِ مِن إخلاصِ العملِ للَّهِ، لا طلباً لسُمعةٍ، ولا شُهرةٍ، ولا مالٍ، ولا كسبٍ.

ومِن أعظمِ الفِتَنِ والمفاسِدِ أيضاً أنَّها فتحتْ باباً للمشعوذينَ والدجَّالينَ الذينَ يُمارسُونَ هذه المهنةَ بأنواعِ الدَّجلِ والشِّركِ والاستعانةِ بالجِنِّ والشَّياطينِ، إلى غير ذلكِ مِن أساليبِهم وترّهاتِهم وخُرافاتِهم، مما يزيدُ في صَدِّ النَّاسِ عَن الحَقِّ، واللجوءِ إلى اللَّهِ تعالى، والاطمئنانِ إليهِ، والتَّعلقِ به سُبحانَه وتعالى، وبالمقابلِ يحملُهم على التَّعلَّقِ بالشِّركيَّاتِ

والوثنيَّاتِ وجميعِ المحرَّماتِ؛ طلباً للاستشفاءِ ورفعِ البلاءِ عن أنفسِهم ومُحبِّيهم، دونَ اعتبارِ المشروعِ أو التمييزِ بين ما يحلُّ ويَحرمُ، الأمر الذي ينافي أو يقدحُ في توكُّلِهم على اللَّهِ تعالى، ومِن ثُمَّ ينقصُ مِن توحيدِهم أو ينقضُهُ والعياذُ باللَّهِ.

كما فُتِحَ البابُ لأصحابِ النُّفوسِ المريضةِ مِمَّن تستهويهم مُخالَطةُ النِّساءِ والاطِّلاعُ على العَوراتِ ومُمارسةُ الأهواءِ والشَّهواتِ وربما مُقارفَةُ الفواحِشِ والرَّذائِلِ والمُوبِقَاتِ، كلُّ ذلكَ بحُجَّةِ القراءةِ وطلبِ الشِّفاءِ.

وفُتِحَ البابُ - أيضاً - لطُلّابِ الكَسبِ الحرامِ والمُحتالينَ الذينَ يأكلونَ أموالَ النَّاسِ بالباطِلِ، فيضربونَ لهم المَوعِدَ تلوَ الموعِدِ، والجلسةَ تلوَ الجلسةِ بحُجَّةِ أنَّ الدَّاءَ قد تمكَّنَ، وأنَّ العلاجَ والشِّفاءَ يحتاجُ إلى طُولِ القراءةِ وكثْرةِ الجلساتِ والتَّردُّدِ، كُلُّ ذلكَ بغيةَ الاستزادةِ في الكَسْبِ والعياذُ باللَّه تعالَى.

هذه هي أهم المَفاسدِ التي تُعاني منها المجتمعاتُ وتُعايشُ مرارَتها، ولا أظُنُّ أنَّ أحداً يُنكِرُ شيئاً مِن ذلكَ، ففسادُها وسوءُ آثارِها عظيمٌ وكثيرٌ، مع أنَّ الواحدةَ منها تكفي في كشفِ وجْهِ الشَّرِّ والفَسادِ فيها ومنها، فكيفَ وهي مُجتمعةٌ تُفسِدُ الدينَ والدُّنيا والآخرةَ، وتفسِدُ العقائدَ، وتُنافي التَّوحيدَ، وتوقعُ في الشِّرْكِ والوَثنيَّاتِ والتَّعلُّقِ بغيرِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ، وتُفْسِدُ الحياةَ الاجتماعيَّةَ وتقوِّضُ تَماسُكَ الأسرةِ، وتشِيعُ الفاحشةَ، وتُقرِّبُ النَّاسَ إلى حبائِلِها ووسائِلِها، وتُفَرِّقُ بيْنَ المَرْءِ وزوجِهِ، وتُفْسِدُ

حياةَ الأزواجِ والزَّوجاتِ، وتُفْسِدُ الجوانبَ الاقتصاديَّةَ في المجتمع، فتُستباحُ الأموالُ في غيرِ وجهِها، وتُؤْكَلُ أموالُ النَّاسِ بالباطِلِ، وَيَكثُرُ الكَذِبُ، والغِشُّ، والاحتيالُ، مما يوغرُ في النُّفوسِ الحَسَدَ، والبَغضاءَ، والتَّشاحُنَ.

كُلُّ هذا وغيرُه كثيرٌ مِن تَعلُّقِ النَّاسِ بما لا ينفعُهم ولا يجديهم في أمراضِهم، مع صَرفِهم عما ينفعُهم ويكون فيهِ صلاحُهم، وكذلكَ ما يورثهُ في العامَّةِ مِن تَسَلُّطِ الجِنِّ والشَّياطينِ على بني آدَمَ وأنَّ جُلَّ الأمراضِ منهم وبسببِهم، مما يثيرُ في نفوسِهم الخَوفَ مِن الجِنِّ، ومِن ثُمَّ الاستعانةَ والاستعاذةَ بهم من سُفهائِهم؛ دفعاً لأذاهُم، الأمرُ الذي يزيدُهم سَفَهاً وطُغياناً كما قال اللَّه تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

وكذلكَ ما ينتجُ عن عدَمِ الاكتفاءِ في حُصولِ النَّفعِ ودفعِ الضُّرِّ بكلامِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ وهَدْيِ رسُولِهِ ﷺ، وضعفِ الاعتقادِ والإيمانِ بالانتفاعِ بالوَحْيِ، وبوعْدِ اللَّهِ وخَبَرِهِ في ذلكَ، فيتركُ الأسبابَ الشَّرعيةَ؛ جرْياً وراءَ السَّرابِ الذي يظنُّهُ ماءً أو منفعةً، وليس هو كذلكَ، بل لا يَجني مِن ذلكَ إلَّا الفسادَ في الدِّينِ والدنيا والآخرةِ.

❊ ❊ ❊

ذكرُ بعضِ بِدَعِ ومُحدثاتِ الرُّقَاةِ

وسأذكرُ لك - أخي القارئ - شيئاً مما شاعَ واشتهرَ مِن حالِ الرُّقَاةِ، وأمَّا ما خفيَ وتسترَّ فلعلَّه أعظمُ وأكثرُ، واللَّهُ تعالى وحده المُستعانُ وعليهِ التُّكلانُ في رجوعِ النَّاسِ إلى الهُدَى، والرَّشادِ، ومُجانبةِ طُرُقِ الزَّيغِ والضَّلالِ. فأقولُ - وباللَّهِ التَّوفيقُ -:

منهم مَنْ توسّعَ في تقنينِ العياداتِ بتحديدِ المواعيدِ وإعطاءِ تذاكر الدّخولِ، وتحديدِ الأسعارِ والتّكاليفِ، وعدد الجلساتِ اللازمةِ ومُدَّةِ العلاجِ، وكيفياتِ استعمالِ الدَّواءِ، وأوقاتهِ، وأحوالِهِ، وإعطاءِ الوصفَاتِ مِن: مياهٍ، وعَسَلٍ، وزيوتٍ، وأعشابٍ، وحبوبٍ، ومِلْحٍ وغيرها مِن الأشياءِ، وتوزيعِ الجداولِ لأنواعِ القراءاتِ والأمراضِ.

ومنهم مَن يجمعُ العشَراتِ وربما المئاتِ مِن المرضَى والمُتمارضينَ في المكانِ الواحدِ ثُمَّ يقرأُ ما زعموهُ (القراءةَ والرُّقْيَةَ الجماعيَّةَ)، مُستخدماً مُكَبِّرَ الصَّوتِ، وربما عن طريقِ جهازِ التسجيلِ خاصَّةً إنْ كانَ لا يُحْسِنُ القراءةَ والحفظَ، أو بحُجَّةِ أنَّ حُسْنَ الصَّوتِ والأداءِ أوقعُ في الأثَرِ على الجِنِّ والأرواحِ الشِّرِّيرةِ.

ومنهم مَنْ يذكرُ تقسيماً وتحديداً لمواطنِ خروجِ الجِنِّ مِن الإنْسِ، وتحديدَ الأضرارِ النَّاتجةِ عن ذلكَ، فيزعمُ مثلاً أنه إنْ خرجَ مِن فتحةِ الأُذُنِ أَصَمَّها، أو خرجَ مِن عينِ المريضِ أعماها، أو مِن جِهةِ رأْسِهِ

أصابَهُ الخَبَلُ، أو مِن دُبُرِهِ فكذا وكذا. . . إلخ، ثُمَّ يقومُ هو بتحديدِ موقعِ خروجِهِ، فيأمرُهُ أنْ يخرجَ مِن جهةِ قدميْهِ أو قدمِهِ اليُسْرَى، ولا أدري لماذا لا يُصابُ بالعرجِ أو الشَّلَلِ من جرَّاءِ ذلكَ؛ قياساً على تقسيماتِهِ السابقةِ.

ومنهم مَنْ يَستخدمُ موادَّ كيميائيةً، وأحماضاً حارقةً، أو تركيباتٍ وخلطاتٍ من موادَّ يحتفظُ بعناصِرها لنفسهِ، كبعض الأعشابِ والزيوتِ والحبوبِ وغيرها، أو أنيابِ بعضِ الوحُوشِ أو جُلودِها أو مُحنّطاتِها، كُلُّ ذلكَ يزعمونَ أنَّه طاردٌ للجِنِّ، قَاهِرٌ له وقَاتِلٌ.

ومنهم مَن تَوسَّعَ كثيراً بإجراءِ حواراتٍ مع بعضِ الجِنِّ ومُقابلاتٍ يتجاذبُ فيها أطرافَ الأحاديثِ عن الأمورِ الغَيْبيَّةِ، وأسئلةٍ خاصَّةٍ عَن أحوالِهم، وربما عن كيفيَّةِ إصابتِهم الإنسَ، ثُمَّ أَمْرِهم بالخروجِ وتهديدِهم، وأَخْذِ العَهْدِ عليهم بما يزعمونَهُ أَنَّهُ عَهْدُ سُليمانَ النَّبِيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، إلى غيرِ ذلكَ مِن الهُراءِ الكثيرِ والأخبارِ الغيبيّةِ، وتحديدِ السَّاحرِ، والعائِنِ، والحاسِدِ، الذي تسبَّبَ بهذه الأمراضِ، ومصدرُه في ذلكَ إخبارُ الجِنِّ له، ومعلومٌ أنَّ الأصلَ عدمُ تصديقِهم.

ومنهم مَن اشتهرَ بينَ النَّاسِ ببعضِ الأوصافِ والألقابِ المثيرةِ؛ ترويجاً لعيادتِهم، وجذْباً للعامَّةِ والمرضَى لهم دون غيرِهم، مع فرَحِهم بتلكَ الألقابِ والأوصافِ التي لا تخلو مِن تزكيةٍ للنَّفسِ، فضلًا عَن الكَذبِ والدَّجلِ مثل: طاردِ الجانِّ، قاهرِ الشياطينِ، ومَلِكِ الرُّقَاةِ. . . إلخ.

ومنهم مَن يُجالسُ النِّساءَ إلى ساعاتٍ متأخَّرةٍ، ويتلمَّسُ مواضعَ المرضِ بزعمهِ ويتحسَسُ تحرّكَ الجِنِّ في جسدِها، أو يضعُ يدَهُ على رأْسِها وربما مع التَّحريكِ. ومنهم مَنْ يطلبُ مِن المرأَةِ أن تضعَ عينَها في عينِهِ لا تفارقهُ بحُجَّةِ التأثيرِ على الجِنِّيِّ أو تخويفِهِ، أو يضغطُ بيدِهِ على بطْنِها أو صدرِها أو موضعِ عِفَّتِها بحُجَّةِ التضييقِ على الجِنِّيِّ وغيرِه، فضلًا عن تكشُّفِ العوراتِ حينَ اضطرابِ كثيرٍ مِن النِّساءِ وتحركهنَّ بفعلِ الجِنَّ بزعمِهم، مما هو مِن دواعي الفِتْنَةِ ومقدَّماتِ الوقوعِ في المحرماتِ والعياذُ باللَّهِ تعالَى، هذا عدا ما يَسْلُكُهُ بعضُهم مِنْ تعمَّدِ الخلوةِ ببعضهنَّ، ولعلَّ بعضَ هذه الأمورِ تكونُ أمامَ محارمهنَّ وذويهنَّ ولا يُحرِّكونَ ساكناً.

ومنهم مَن يَتفنَّنُ ويجتهدُ في زيادةِ الوَهمِ عندَ المرضَى باستعمالِ الخَنْقِ بالضَّغطِ على الأوداجِ، الأمرُ الذي يحبسُ الدِّماءَ عن المخِّ حتَّى يفقدَ المريضُ وعْيَهُ لثوانٍ معدودةٍ، وأهلُ المريضِ أو المرضَى الآخرونَ يرَوْنَ ذلكَ فيؤمنونَ بأنَّه الجِنُّ، وأنَّه الصَّرعُ، ولحظاتُ المَسِّ والدخولِ والخروجِ، أو الاتّصالِ بالعالَمِ الآخرِ إلى غيرِ ذلكَ مِن الخُرافاتِ والأوهامِ، ثُمَّ ما يلبثُ أنْ يعودَ إليهِ وعْيُهُ فيكبّرُ ويهلّلُ الرَّاقي، ويُهلّلُ الجميعُ وسطَ ذُهولِ المريضِ الذي يُصابُ بصدمةٍ ويتساءَلُ عمَّا حدثَ له، فيطلبُ منه الرَّاقي التهليلَ، والتَّكبيرَ، والتَّحميدَ، وكأنَّه قد سلكَ به أوّلَ طريقِ العلاجِ والخلاصِ من آثارِ الجِنِّ وغيره.

ومنهم مَن يستعملُ أساليبَ أُخرَى توهم المرضَى وتزيدُ أهلَ الوهمِ وهْماً، وأهلَ الوسوسةِ وسوسةً، فيشعرونَ بالحاجةِ الماسَّةِ للرَّاقي

والقارئِ، وأنَّه لا غِنَى لهم عنه، وعن حضورِ مجالسهِ والدَّفعِ له.

ومِن أساليبِهم في ذلكَ إخبارُهم بالمُغيِّباتِ وادّعاءُ الخَوارِقِ مثل: حرقِ الجِنِّ المتلبّسِ، أو صرعهِ، أو قتلهِ، أو ردِّ السَّحرِ على السَّاحرِ بإصابتِهِ، أو بالتّفريقِ بينَ الجِنِّ وأهلهِ وعشيرتِهِ بحبسهِ أو نفْيِهِ، والأغرب أنْ بعضَ هؤلاءِ يستخدمُ مشرطاً أو إبرةً يوخِزُ بها مريضَهُ أو مريضَتَهُ في جهةِ أصابعِ القدمينِ أو أناملِ اليدينِ أو غيرِ ذلك لإخراجِ شيءٍ مِن الدَّمِ؛ ليستدلَّ به على قتلِ أو جَرْحِ الجِنِّيِّ!!

ومنهم مَنْ يستعملُ الضَّرب - بحُجَّةِ مشروعيتِه - فيتوسَّعُ بالضَّرْبِ في أماكنَ متفرّقةٍ مِن جَسَدِ المرأةِ متلمّساً عوراتِها ومفاتِنَها ومتحسّساً على ما يَستحسِنُهُ مِن جَسدِها؛ إشباعاً لرغبتِه، وكبحاً لجماحِ شهوتِهِ، ومنهم مَنْ يستعملُ الصَّعقَ الكهربائيَّ بكشفِ مواطنَ مِن جسدِ المرأةِ وربطِ الأسلاكِ بها استعداداً لتمريرِ التّيّارِ بها للتضييقِ على الجِنِّ أو إحراقهِ بزعمِهم.

هذا غيضٌ مِن فيضٍ مِن المفاسدِ والمُخالفاتِ الشَّرعيّةِ التي ساهمتْ في فسادِ كثيرٍ مِن العقائدِ، وصَدَّتْ عَن الطُّرُقِ الشَّرعيَّةِ في انتفاعِ النَّاسِ بالقُرآنِ الكريمِ والأذكارِ، والأمرُ في ازديادٍ، وإنَّ نظرةً سريعةً، ومراجعةً في دواوينِ الفتاوَى التي وردتْ على أهلِ العلمِ والفضلِ، وكذلكَ دواوينِ القضاءِ والمحاكمِ، ومخافرِ ومضابطِ الشِّرطة في البلادِ الإسلاميّةِ، تكفي في معرفةِ الشَّرِّ والقضايا والجرائمِ التي تتفطَّرُ لها القلوبُ، وتتحسّرُ لأجلِها النُّفوسُ مِن كثْرَةِ هذه الممارساتِ. وما يزيدُ المَرْءُ حُزْناً وكمداً أنَّها

تُمارَسُ باسمِ الدِّينِ، ورجالِ الدِّينِ، وأهلِ القُرآنِ، والعِياداتِ الرَّوحيَّةِ القُرآنيّةِ، والعِلاجِ الرَّبَّانيِّ والروحانيِّ، أو غيرِ ذلكَ مِن الأسماءِ الشَّرعيَّةِ التي لا يريدونَ منها إلَّا ترويجَ باطلِهم وزيادةَ كسبِهم وقبول النَّاسِ لهم، فإنَّا للَّه وإنَّا إليهِ راجِعونَ.

* * *

الخاتمة

يتقرّرُ مما سبقَ ذكرُه ونقلُه إباحةُ وإجازةُ الرُّقَى واستحبابُها على حسبِ الحاجةِ إليها ووفق الضَّوابطِ الشَّرعيَّةِ لاجتنابِ الوقوعِ في المحظوراتِ والمنهيّاتِ مِن التَّعلُّقِ بغيرِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ، واعتقادِ الانتفاعِ بغيرِه عزَّ وجَلَّ مما هو طريقُ الشَّركِ الذي هو أعظمُ ما عُصِيَ اللَّهُ تعالى به.

ومعلومٌ أنَّ ما كانَ مُباحاً وجائزاً وربَّما مُستحبّاً، فإنَّ أخْذَ الأُجرةِ عليهِ تابعٌ لأصلِ الفعلِ، فحكمُ أخْذِ الأجرةِ والتَّكَسُّبِ فرعُ حُكْمِ الرُّقْيَةِ والتَّداوِي، مع ضرورةِ اجتنابِ ما شاعَ اليومَ مِن التَفرُّغِ والحرفنةِ فيه طلباً للكَسْبِ، واشتهارِ عياداتٍ متخصصةٍ وازدحامِ النَّاسِ على أبوابِها، وغيرِها مما فتحَ بابَ التَّعلُّقِ بالقُرَّاءِ دونَ المقروءِ، والتَّكَسُّبِ وأكلِ أموالِ النَّاسِ بالباطلِ، عِلْماً بأنَّ الأفضلَ والأولَى عدمُ أخْذِ الأُجرةِ على القراءةِ؛ تحقيقاً للإخلاصِ، وتحرّياً لإجابةِ الدُّعاءِ، وتحقيقاً أيضاً للنُّصْحِ ونفْعِ العِبادِ، ومِنْ ثَمَّ الأجرِ والثَّوابِ مِن اللَّهِ تعالى.

وقال جماعةٌ مِن مشايخِنا بعدِم جوازِ الأَخْذِ إلَّا بعدَ حصولِ المعافاةِ والبرءِ مِن المرضِ وحصولِ الانتفاعِ، وأمَّا مَنْ أُعْطِيَ بلا طلبٍ ولا اشتراطٍ فجائزٌ له أنْ يأخُذَهُ، ونُقِلَ عَن الإمامِ ابنِ عَبْدِ البَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فيها قولُهُ: «وإذا كانتْ مُباحةً فجائزٌ أخْذُ البَدلِ عليها، وهذا إنَّما يكونُ إذا

صحَّ الانتفاعُ بها، فكلُّ ما لا يُنتفعُ به بيقينٍ فأكلُ المالِ عليهِ باطِلٌ»[١].

إنَّ الأصلَ في شَريعتِنا هو سَدُّ الذَّرائعِ وحمايةُ التَّوحيدِ والسُّنَّةِ والعقيدةِ، ونُصحُ الخَلْقِ والعبادِ، وما يَراهُ المرءُ اليومَ مما أحدثَهُ النَّاسُ في الرُّقَى وعياداتِها والتَّفرُّغِ لها، قد فتحتْ أبواباً مِن الشَّرِّ، وزيادةِ الأوهامِ، وفَسادِ العقائدِ، وأَكْلِ أموالِ النَّاسِ بالباطلِ، وشُيوعِ المُنكراتِ والفواحشِ، وافتِتانِ القُرَّاءِ وتزْكِيةِ نُفوسِهم، ومَذَلَّةِ العامَّةِ، والعكوفِ على أبوابِهم والتَّعَلُّقِ بهم، ليوجِبُ على أهلِ الحَلِّ والعَقْدِ السَّعيَ والجِدَّ في سَدِّ هذه الأبوابِ ومنعِ الدَّجَّالينَ الكذَّابينَ مِن الفسادِ والإفسادِ.

إنَّ واقِعَ الأُمَّةِ اليومَ في هذا البابِ، قد سَدَّ عليها أبواباً مِن الخيْرِ، والصَّلاحِ، والرِّفْعَةِ، والتَّمكينِ، وأبْعَدَها عَن الذي هو خيرٌ بالاشتغالِ ومُمارسةِ الذي هو أَدْنَى بل أشْقَى، فكمْ ضاعتْ على أهلِ الإسلامِ والإيمانِ مِن فوائدَ، وثَمراتٍ، وجوائزَ حسانٍ في الدينِ والدنيا والآخرةِ، أعني الأدابَ الشَّرعيَّةَ، والمِنحَ الرَّبَّانيَّةَ المنوطةَ بالمرضِ والبلاءِ في سُنَّةِ اللَّهِ تعالى في خَلْقِهِ، وأذكرُ منها ما أرجو به اعتبارَ العقلاءِ، ومراجعةَ الفضلاءِ، والنَّظرَ بعينِ النَّدمِ على ما فاتَ والسَّعيَ لتحصيلِ المكرماتِ مِن كُلِّ مَنْ كانَ له قلبٌ أو أَلْقَى السَّمعَ وهو شهيدٌ.

أولًا: إنَّ في سُنَّةِ البلاءِ والابتلاءِ تحقيقَ عقيدةِ التَّوحيدِ، وإخلاصَ الإيمانِ باللَّهِ تعالى وحدَه في بابِ ربُوبيتِه بأنه هو الشَّافي النَّافعُ وحدَهُ،

---

(١) «التَّمهيد» (٦/ ٢٤١).

وهو القَادِرُ دونَ غيرِه على دَفْعِ الضُّرِّ وحصولِ الشِّفاءِ والبُرءِ مِن الأضرارِ والأمراضِ، فجلبُ المنَّافعِ ودفعُ المضارِّ ليسَ إلَّا للَّهِ تعالى وحدَهُ.

ثانياً: تحقيقُ العبدِ لحقيقةِ التَّوَكُّلِ على اللَّهِ تعالَى بالأخْذِ بالأسبابِ والاعتناءِ بها، والحرصِ على شَرعيّتِها وموافقتِها للشَّرعِ مع اعتمادِ القَلْبِ على اللَّهِ تعالى في حصولِ نتائجِ هذه الأسبابِ، والبراءةِ من اعتقادِ نفعِها بذاتِها، والبراءةِ مِن الحوْلِ والقوّةِ في النَّفْسِ والغَيْرِ في كُلِّ ما يرجُوه مِن حُصولِ المأمولاتِ ودفعِ المضارِّ.

ثالثاً: تحقيقُ الإيمانِ بالقضاءِ والقدَرِ، وأنَّ الأمرَ كُلَّهُ للَّهِ سبحانه وتعالى، فما شاءَ كانَ، وما لَمْ يشأْ لَمْ يَكُنْ، وأنَّ الأُمَّةَ لو اجتمعتْ على منفعتِهِ أو مضرَّتِهِ فلا يكونُ شيءٌ مِن ذلكَ إلَّا بأمرِ اللَّهِ ومشيئتِهِ وقُدْرتِهِ تباركَ وتعالى.

رابعاً: إحسانُ الظَّنِّ باللَّهِ تعالى في الصِّحَّةِ والمرضِ، وفي العافيةِ والبلاءِ، مع تأصيلِ عقيدةِ الرَّجاءِ بأنَّ اللَّهَ تعالى لا يقضي للعبدِ قضاءً إلَّا وهو خيرٌ له، عَلِمَ ذلكَ أم جهلَهُ، قال اللَّهُ تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ومِن ثَمَّ يُحقِّقُ في نفسهِ التوازنَ بين المحبوباتِ والمكروهاتِ من أُمورِ الدنيا، وكذلك يَتبرّأُ بالكُلِّيَّةِ مِن إساءةِ الظَّنِّ بربِّهِ فيما يقضي عليهِ ويفعلُهُ له في الدنيا كما هو حالُ أهلِ الكُفْرِ والنِّفاقِ.

خامساً: تربيةُ النَّفسِ وجِهادُها في بابِ التَّعلّقِ بالحسِّيَّاتِ والمادِّيَّاتِ

والأسبابِ، بصدقِ اللجوءِ والالتجاءِ إلى اللَّهِ تعالى وحدَه، واعتقادِ أنَّه لا منجى منه إلَّا إليهِ سُبحانه، مع إخلاصِ التَّضرُّعِ إليهِ والاستغراقِ في مُناجاتِهِ ومُناداتهِ، وإظهارِ الافتقارِ إليهِ سُبحانه، والاستئناسِ بمُناداتهِ والرجُوعِ إليهِ في أَمرهِ وبلائهِ.

سادساً: تحقيقُ العُبوديَّةِ والألوهيَّةِ للَّهِ تعالى وحدَه بالدُّعاءِ، والطَّلبِ، والاستعانةِ، والاستغاثةِ، والتَّضرُّعِ، والإلحاحِ في الدُّعاءِ والاستمرارِ به، وعدمِ اليأْسِ مِن رحمةِ اللَّهِ تعالى في حُصولِ المأمولِ أو الاستعجالِ على اللَّهِ تعالَى في جلبِ النَّفعِ ودفعِ الضُّرِّ، مع صدقِ معتمدِ القلبِ والتَّوجُّهِ إليهِ في حاجاتِهِ كُلِّها، وصدقِ التَّوبةِ والإنابةِ والاستغفارِ إليهِ، وتركِ المعاصي وأسبابِ البَلاءِ، مع الاجتهادِ في الطَّاعةِ وبذلِ القُرباتِ والصَّدقاتِ.

سابعاً: تحقيقُ متابعةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وصدقُ الاهتداءِ بهديهِ وسُنَّتِهِ في أمورِهِ كُلِّها، وإظهارُ ذلكَ ومحبَّتُهُ، بالحرصِ على ما ثبتَ عنه ﷺ في هذا البابِ، مع البراءةِ والتَّجرُّدِ مِن الأهواءِ والبِدَعِ والمُحدثاتِ، على الرَّغْمِ مِن اشتهارِها بين العامَّةِ، وأنَّها نافعةٌ ومُجرَّبةٌ، بل يعتمدُ ما ثبتَ عن رسُولِ اللَّهِ ﷺ ويُلازِمُهُ، ويُلازِمُ أذكارَهُ في شأْنِهِ كُلِّهِ: أكْلِهِ، وشُربِهِ، ونومِهِ، وخروجِهِ، ودُعائِهِ، وتعوّذِهِ، وحالِهِ كُلِّها؛ رجاءَ دفعِ الشَّرِّ والبلاءِ.

ثامناً: التَّأدُّبُ بالآدابِ الشَّرعيَّةِ في البلاءِ والابتلاءِ بالصَّبرِ والاحتسابِ، وتقديمِ الآجلِ على العاجلِ، والباقي على الفاني، والآخرةِ على الأولى، مقتدياً في ذلكَ بالأنبياءِ والمُرسلينَ عليهم السَّلامُ، ثُمَّ الأولياءِ والأتقياءِ

مِن الصَّحابةِ والتَّابعينَ ومَن تبِعهم بإحسانٍ، والتَّسَلِّي بهم، وبأحوالِهم، وأفعالِهم، وأقوالِهم، ومواقفِهم في البلاءِ، الأمرُ الذي يُهَيِّئُ له أسبابَ الكمالِ والسُّموِّ في الأخلاقِ والسُّلوكِ مع اللَّهِ تعالى، ثُمَّ مع الخَلْقِ والعِبادِ، ومِنْ ثُمَّ الفوزَ بالكرامةِ ومحبَّةِ اللَّهِ له التي هو خيرٌ مِن الدنيا وما فيها.

هذه بعضُ الثَّمراتِ والفوائدِ الجليَّاتِ التي ضيّعها - على الفردِ والجماعاتِ - سوءُ التَّطبيقِ، وتَرْكُ هديِ سَيِّد المُرسلينَ ﷺ؛ جرياً وراءَ البِدَعِ والمُحدثاتِ والمستحسناتِ، وكفَى بها واللَّهِ، فوائدَ وثَمراتٍ توجِبُ أنْ يُشمَّرَ لها المشمرونَ، ويتسابقَ في تحصيلِها المتسابقونَ، ويتنافسَ في تحقيقها المتنافسونَ.

فلنتدبرْ، كم ضاعَ منَّا مِن الخيرِ والصَّلاحِ والفلاحِ في الدِّينِ والدنيا والآخرةِ، ولنجتهدْ في الرجوعِ إلى الأمرِ العتيقِ، وما كانَ عليهِ السَّلفُ الكرامُ؛ فإنَّ كُلَّ خيرٍ في اتِّباعِ مَنْ سَلَفَ، وكلَّ شَرٍّ في ابتداعِ مَنْ خَلَفَ، واللَّهُ تعالى مِن وراءِ القصدِ.

وختاماً سُئلَ شيخُنا الشيخُ الدكتور صالحُ بنُ فوزان الفوزان في محاضرةٍ له عن فتحِ عياداتٍ خاصَّةٍ للقراءَةِ، فأجاب حفظه اللَّهُ ونفعنا بعلمهِ: «هذا لا يجوزُ؛ لأنَّه يفتحُ باباً للفتنةِ، وباباً لاحتيالِ المحتالين، وما كان هذا من عملِ السلفِ أَنْ يفتحوا دوراً أو محلاتٍ للقراءةِ. وإنَّ التوسعَ في هذا يحدثُ شرّاً، ويدخلُ فيه مَنْ لا يحسنُهُ؛ لأنَّ النَّاسَ

يجرون وراءَ الطمعِ، ويحبون جلبَ النَّاسِ إليهم، ولو بعملِ أشياء محرمةٍ، ومن يأمن النَّاس؟ ولا يقالُ: هذا رجلٌ صالحٌ؛ لأنَّ الإنسانَ يُفتَنُ والعياذُ باللَّهِ ولو كان صالحاً، ففتحُ هذا البابِ لا يجوزُ ويجبُ إغلاقُهُ» اهـ.

هذا واللَّهَ أسألُ أَنْ يوفقَ الجميعَ لما يحبهُ ويرضاهُ، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمينَ، وصلى اللَّهُ وباركَ على نبيِّنا وآلِهِ وصحبِهِ أجمعين.

❊ ❊ ❊

المراجع والمصادر(١)

* الإبداع في مضارّ الابتداعِ للشيخ - عليّ محفوظ. دار المعرفة بيروت.
* إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - الألبانِيّ، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ.
* إيضاح الدّلالة - لابنِ تَيْمِيَّةَ، ضمن مجموعة الرَّسائل المُنيرية.
* تخريج مِشكاة المصابيح - للمُحَدِّثِ الألبانِيّ - المكتب الإسلامي - ١٤٠٥هـ.
* تفسير القرآن العظيم - تفسير ابن كثير - أبو الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير الدمشقي، دار إحياء الكتب العربية - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.
* التفسير الكبير ومفاتيح الغيب - تفسير الفخر الرازي - مُحمد بن عمر الرازي، الطبعة الأولى سنة ١٩٨١، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت.
* التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - لابن عبدِ البَرِّ، مطابع فضالة المغرب المحمدية، ١٤٠٣هـ.
* تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك، للإمام جلال الدين السيوطي، ط، دار الفكر، بيروت.
* تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد - للشيخِ سليمانَ بنِ عبدِ اللَّهِ

(١) الترتيب على حروف المعجم.

ابنِ مُحمدِ بنِ عبدِ الوَهَّابِ، المكتب الإسلامي.

* تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان - عبد الرحمن بن ناصر السعدي - تحقيق مُحمد زهري النجار، طبعة مطابع الدجوي - القاهرة.

* جامع البيان عن تأويل آي القرآن - تفسير الطبري - أبو جعفر مُحمد بن جرير الطَبريِّ طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٨ .

* الجامع لأحكامِ القرآن - مُحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، طبعة مصورة عن دار الكتب المصرية سنة ١٩٦٧ القاهرة.

* الجواب الكافي لمن سأل عَن الدواء الشافي - للعلامة مُحمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ابن قيّم الجوزية.

* حاشية العدوي على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد - للشيخ عليّ الصعيدي العدويّ.

* الرُّقَى على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة - لعليِّ بنِ نفيعٍ العليانيِّ، دار الوطن للنشر، ١٤١١هـ.

* روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود شكري الألوسي البغدادي، إدارة الطباعة المنيرية - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

* زاد المعاد في هدي خير العباد، - للعلامة مُحمد بن أبي بكر الزرعي ابن قيّم الجوزية.

* سير أعلام النبلاء – للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

* سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها – الألبانِيّ، المكتب الإسلامي.

* سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة – الألبانِيّ، المكتب الإسلامي.

* سنن ابن ماجه – للحافظ أبي عبد اللَّه محمد بن يزيد القزوينيّ، ط عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٩٧٢م.

* سنن أبي داوود – للحافظ أبي داود سليمانَ بن الأشعث السجستانيّ، الطبعة الأولى، بعناية عزت عبيد الدعاس، سنة ١٣٨٨هـ.

* سنن الترمذي – للحافظِ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، الطبعة الثانية، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، بتحقيق المحدث العلامة أحمد شاكر، سنة ١٣٩٨هـ.

* سنن الدَّارِمِيّ – للحافظِ أبي محمد عبد اللَّه بن عبد الرحمن الدَّارِمِيّ، ط باكستان – حديث أكادمي.

* سنن النسائي (المجتبى) – للحافظِ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، طبعة مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٨٣هـ.

* شَرْح السُّنَّة للبَربَهاريِّ، طبعة دار السلف (١٩٩٧م)، تحقيق خالد الرّداديّ.

* شرح السندي على سنن ابن ماجه.

* شرح النووي على صحيح مسلم للنووي. طبعة المكتبة المصرية ومكتبتها سنة ١٣٤٩هـ.

* الصحاح للجوهري.

* صحيح البُخاريّ مع فتح الباري (الطبعة السلفية)، بعناية: عبد العزيز بن عبد اللَّه بن باز ومحب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي.

* صحيح سنن ابن ماجه - للمُحَدِّثِ الألبانِيِّ، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

* صحيح سنن أبي داوود - للمُحَدِّثِ الألبانِيّ، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

* صحيح سنن الترمذي - للمُحَدِّثِ الألبانِيّ، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

* صحيح سنن النسائي - للمُحَدِّثِ الألبانِيّ، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

* صحيح مُسلم - للإمامِ أبي الحَسين مسلم بن الحجاجِ النيسابوريّ، الطبعة الأولى، ط عيسى البابي الحلبي، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، سنة ١٣٧٤هـ.

* ضعيف سنن ابن ماجه - الألبانِيّ، مكتب التربية العربي لدول الخليج والمكتب الإسلامي.

* ضعيف سنن أبي داوود - الألبانِيّ، مكتب التربية العربي لدول الخليج والمكتب الإسلامي.

* ضعيف سنن الترمذي – للمُحَدِّثِ الألبانِيّ، مكتب التربية العربي لدول الخليج والمكتب الإسلامي.

* ضعيف سنن النسائي- الألبانِيّ، مكتب التربية العربي لدول الخليج والمكتب الإسلامي.

* الطب النبويّ – للعلامة مُحمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ابن قيّم الجوزية، مطبعة إحياء الكتب العربية – القاهرة سنة ١٩٥٧ – مراجعة وتصحيح عبد الغني عبد الخالق.

* ظلال الجّنَّة في تخريجِ السُّنَّة للمُحَدَّثِ الألبانِيِّ.

* عُمدة القاري شرح صحيح البخاريّ (١٧/ ٤٠٣) للعلامةِ بَدْرِ الدِّينِ مَحمودِ بنِ أحمدَ العَيْنِيِّ، طبعة دار الفكر (١٩٧٩).

* فتح الباري شرح صحيح البخاري – لابن حَجَرٍ العسقلاني (الطبعة السلفية).

* الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني مع مختصر شرحه (بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني) لأحمد بن عبد الرحمن الساعاتي، طبعة دار الشهاب بالقاهرة.

* فتح القدير الجامع بين فنّيّ الرواية والدراية من علم التفسير. مُحمد بن عليَّ بن مُحمدٍ الشّوكانيّ، الطبعة الثانية سنة ١٩٦٤. طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

* الفوائد – للعلامة مُحمد بن أبي بكر الزرعي ابن قيّم الجوزية. طبعة المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

* القول المفيد على كتاب التوحيد - لمحمدِ بنِ صالحٍ العثيمينَ.
* لسان العرب - للإمامِ ابن منظور جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم، طبعة دار المعارف بمصر.
* مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - لعليّ بن أبي بكر الهَيْثَمِيّ، مؤسسة المعارف، بيروت ١٤٠٦هـ.
* مجموع الفتاوى - لابن تيمية، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف في المدينة سنة (١٩٩٥).
* المستدرك على الصحيحين - للحاكم أبي عبد اللَّه النيسابوري، دار المعرفة، بيروت.
* المُسند - للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، (الطبعة الميمينية) ط المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثاينة، سنة ١٣٩٨هـ.
* المصباح المنير - للفيومي.
* المُصَنِّف - للحافظِ أبي بكر عبد الرَّزَّاقِ بن همام الصنعاني، منشورات المجلس العلمي مع المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٠هـ، بعناية حبيب الرحمن الأعظمي.
* معالم التنزيل - تفسير البغوي - الحُسين بن مسعود البغوي، تحقيق جماعة، الطبعة الثالثة سنة ١٩٩٥، دار طيبة للنشر - الرياض.
* مَعالم السُّنن شرح سنن أبي داوود - للإمامِ أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، منشورات المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥١هـ.

❊ الموطأ - للإمامِ مالك بن أنس، طبعة عيسى البابي الحلبي، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، سنة ١٩٥١م.

❊ النكت والعيون - تفسير الماوردي. عليّ بن حبيب الماورديّ البصريّ. طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢ - الكويت.

❊ النهاية في غريب الحديث والأثر - للإمامِ ابن الأثير أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٣هـ، المكتبة الإسلامية، بتحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

❊ ❊ ❊

فهرس الآيات الكريمة

❊ ❊ ❊

فهرس الأحاديث والآثار[١]

(١) الترتيب على حروف المعجم. وتم تمييز الآثار بكلمة: (أثر . . .).

- أَنَّ ضِماداً قَدِمَ مَكَّةَ، وكانَ مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ. (ابنُ عَبَّاسٍ) ....
- إنَّ ناساً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَوْا على حَيٍّ مِنْ أَحْياءِ (أبو سَعيدٍ الخدْريِّ) ....
- أَنَّهُ شَكَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وجَعاً يَجِدُهُ فِي جَسَدِهِ مُنْذُ. (عُثْمانُ بْنُ أَبِي العاصِ) .....
- إيَّاكُمْ والدُّخُولَ على النِّساءِ ....
- بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ، مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ، مِنْ شَرِّ كُلِّ. (أبو سَعيدٍ الخدْريِّ) ....
- بِاسْمِ اللَّهِ ثَلاثاً، وقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ باللَّهِ وقُدْرَتِهِ. (عُثْمَانُ بْنُ أَبِي العاصِ) ....
- بِاسْمِ اللَّهِ يُبْرِيكَ، ومِنْ كُلِّ داءٍ يَشْفِيكَ، ومِنْ شَرِّ حاسِدٍ إِذَا حَسَدَ. (عائِشَةُ) ....
- بِسْمِ اللَّهِ الذي لا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الأرضِ ولا في. (عُثْمانُ بْنُ عَفَّانَ) ....
- خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطّاً، ثُمَّ قَالَ: هذا سَبِيلُ اللَّه... (عَبْدُ اللَّهِ بنُ مَسْعُودٍ) .....
- رَبَّنا اللَّهُ الَّذِي في السَّماءِ تَقَدَّسَ اسْمُكَ، أَمْرُكَ فِي السَّماءِ. (أَبُو الدَّرْداءِ) ....
- رُخِّصَ في الحُمةِ، والنَّمْلَةِ، والعَيْنِ... (أنسُ بنُ مالكٍ) ....
- ضَعْ يَدَكَ على الَّذِي تَأَلَّمَ مِنْ جَسَدِكَ وقُلْ: بِاسْمِ. (عُثْمانَ بْنُ أَبِي العاصِ) ....
- عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ومَعَهُ الرُّهَيْطُ، والنَّبِيَّ. (ابنُ عَبَّاسٍ) ....
- عَلَيْكُمْ بِالشِّفَاءَيْنِ: العَسَلِ، والقُرْآنِ ....
- فَاتِحَةُ الكِتابِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ داءٍ. (عَبْدُ المَلِكِ بنُ عُمَيْرٍ. مرسل) ....
- فَلَمَّا اشْتَكَى؛ كَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ بِهِ. (عائِشَةُ) ....
- كَانَ إِذَا اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ رَقَاهُ جِبْرِيلُ قالَ: بِاسْمِ اللَّهِ يُبْرِيكَ. (عائشةَ) ....
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَوِّذُ الحَسَنَ والحُسَيْنَ ويَقُولُ: إنَّ. (ابنُ عَبَّاسٍ) ....
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَوَى إِلى فِراشِهِ؛ نَفَثَ فِي كَفَّيْهِ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ. (عائِشَةُ) ....
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِن الجَانِّ وعَيْنِ. (أبو سَعيدٍ الخدْرِيّ) ....
- لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ؛ إِنَّ الشَّيْطانَ يَنْفِرُ مِن البَيْتِ الذي تُقْرَأُ. (أَبُو هُرَيْرَةَ) ....
- لَا رُقْيَةَ إِلَّا في نفسٍ أَوْ حُمَةٍ ....
- لا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ ....
- لا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مع ذِي مَحْرَمٍ ....
- اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ! أَذْهِبِ الباسَ، اشْفِهِ وأَنْتَ الشَّافي، لا شِفاءَ (عائشةُ) ....

- ما أدري مَنْ فعلَ ذلكَ له عندَ اللَّه خلاقٌ؟ قال ابن عباس في قَومٍ يكتبونَ أبا ....
- ما أَرَى بَأْساً، مَن اسْتَطاعَ مِنْكُم أَنْ يَنْفَعَ أَخاهُ فَلْيَنْفَعْهُ. (جابِرُ بنُ عبد اللَّهِ) ....
- ما أَنْزَلَ اللَّهُ داءً إِلَّا أَنْزلَ لَهُ شِفَاءً. (أَبو هُرَيْرَةَ) ....
- ما تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلى الرِّجالِ مِن النِّساءِ ....
- مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذىً مَرَضٌ فَما سِواهُ إِلَّا حَطَّ اللَّهُ لَهُ سَيِّئَاتِهِ ....
- مَنْ أَتى كَاهِناً أَوْ عَرَّافاً فَصَدَّقَهُ بِما يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِما أُنْزِلَ عَلى مُحَمَّدٍ ....
- مَن اشْتَكى مِنْكُمْ شَيْئاً أَو اشْتَكَاهُ أَخٌ لَهُ فَلْيَقُلْ: رَبُنا اللَّهُ. (أَبو الدَّرْداءِ) ....
- مَن اقْتَبَسَ عِلْماً مِن النُّجُومِ؛ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِن السِّحْرِ زادَ مَا زادَ ....
- مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ، ومَنْ تَعَلَّقَ ودَعَةً فَلا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ ....
- مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئاً وُكِلَ إِلَيْهِ ....
- مَنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ ....
- مَنْ قَالَ فِي أَوَّلِ يَوْمِهِ أَوْ فِي أَوَّلِ لَيْلَتِهِ: (بِسْمِ اللَّهِ الذي لا... (عُثمانُ بْنُ عَفَّانَ) .....
- مَنْ قَرَأَ بالآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ البَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَتاهُ. (أَبو مَسْعُودٍ) ....
- مَنْ لَم يَسْتَشْفِ بِالقُرآنِ فَلا شَفَاهُ اللَّهُ تعالَى ....
- مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِماتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ. (خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ) ....
- نَهَى رَسُولُ اللَّه ﷺ عَن الرُّقَى. (جابِرُ بنُ عبد اللَّه) ....
- هذه أُمَّتُكَ ومعهم سَبْعُونَ أَلْفاً يَدْخُلُونَ الجَنَّة بِغَيْرِ حِسابٍ ولا. (ابنُ عَبَّاسٍ) ....
- هذه سُبُلٌ مُتَفَرِّقَةٌ، على كُلِّ سَبِيلٍ مِنْها شَيْطانٌ يَدْعُو... (عَبْدُ اللَّهِ بنُ مَسْعُودٍ) ....
- هُم الذين: لا يَرْقُونَ، ولا يَسْتَرْقُونَ، ولا يَتَطَيَّرُونَ، وعلى رَبِّهِم. (ابنُ عَبَّاسٍ) ......
- وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّها رُقْيَةٌ؟ خُذُوها، واضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ. (أَبو سَعيدٍ الخُدْرِيِّ) ....
- وَما يُدْرِيكَ أَنَّها رُقْيَةٌ؟ (أَبو سَعيدٍ الخدْريّ) ....

❊ ❊ ❊

فهرس الموضوعات